جامعـــــــة الأزهـــــر – غـــــــــزة
عمادة الدراسات العليـا و البحث العلمي
كليـــــــة الآداب و العلــــــوم الانسانية
برنـامج دراسات الشرق الأوســـــــــط

العلاقات السورية – الإيرانية و أثرها على حزب الله

(2012 – 2000)

The Syrian – Iranian relations and their impact on Hezbollah (2000 – 2012)

إعــــــداد الباحث

سهيل عبد الوهاب كلاب

إشراف

الأستاذ الدكتور / أسامة محمد أبو نحل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الأزهر – غزة

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط من قسم التاريخ بجامعة الأزهر- غزة

1434هـ / 2013م

بِســـــمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

يَرْفَعِ اللّهُ الَّذين آمَنُوا مِنكُمْ والَّذِينَ أُوتُوا ٱلعِلْم دَرَجَاتٍ

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية "11"

الإهـــــــــــــداء

إلى ابنتي الغالية نور التي رُزقت بها بعد طول عناء

،،،

وإلى زوجتي التي تحملت مشقة هذا العناء،،،

وإلى شهداء فلسطين الأكرم منا جميعـــاً

شكر وعرفـــــــــان

بعد الحمد لله رب العالمين، الذي وفقني في إتمام هذا العمل البحثي المتواضع، أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في إنجاز هذه الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ **الدكتور أسامة محمد أبو نحل،** إذ كرمني بقبوله على الإشراف على هذه الرسالة، وكان لنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته وملاحظاته، الفضل الأكبر لإخراج هذه الدراسة على هذا النحو، كما أتقدم بالشكر الجزيل **للأستاذ الدكتور ناجي صادق شراب والدكتور عبد الناصر سرور،** اللذين قبلا مناقشة هذه الدراسة. ولا يفوتني أن أتقدم كذلك بجزيل الشكر لجميع الأساتذة في برنامج دراسات الشرق الأوسط، اللذين يقومون بأداء رسالتهم الأكاديمية لطلبتهم، بكل تفانٍ وإخلاص، والشكر أيضاً موصول للعاملين في مكتبة جامعة الأزهر، ومكتبة الجامعة الإسلامية، ومكتبة جامعة الأقصى، ومركز التخطيط الفلسطيني، والعاملين في المكتبة المركزية في جامعة القاهرة، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، لتقديمهم كافة التسهيلات للحصول على المصادر والمراجع اللازمة، لإنجاز هذه الدراسة، فإليهم جميعاً كل الشكر والتقدير.

والله ولي التوفيق ،،،

ملخص الدراسة

سعت الدراسة من خلال فصولها الخمسة، لإعطاء إجابات وحقائق ومعطيات، وتقديم التحليلات الضرورية، لتفسير الكثير من الأسئلة عن حقيقة ودوافع العلاقات السورية – الإيرانية، والظروف التي أحاطت بنشوئها وتطورها، حتى أصبحت هذه العلاقات تشكل محوراً يضم قوى وأحزاب لبنانية وفصائل فلسطينية، ولهذا وجدت من الضروري في مقدمة الدراسة محاولة تأصيل مفهوم السياسة الخارجية عبر تقديم التعريفات المختلفة لهذا المفهوم، والأهداف والوظائف التي تعبر عنها السياسة الخارجية للدول. ولأن فهم السياسة الخارجية، هي محور دراستنا، فقد تمت الاشارة إلى ذلك في مستهل الدراسة، حتى يسهل شرح وتوضيح أهداف واستراتيجيات القيادة السورية في العقود الثلاثة الأخيرة، والأدوات السياسية التي وظفتها سوريا، لخدمة سياساتها الخارجية، حتى أصبحت سوريا إحدى القوى الإقليمية الفاعلة، والمؤثرة في مسار الأحداث السياسية في المنطقة.

تناولت الدراسة بالتوضيح والتحليل بنية وطبيعة النظام السياسي الإيراني ، وكيف ساهم البعد الجغرافي لإيران وجوارها العربي والإسلامي، في صياغة أسس السياسية الخارجية الإيرانية، والعوامل التاريخية والديموغرافية التي أثرت على علاقات إيران بدول الجوار، وتطرقت الدراسة لدور العامل الداخلي الإيراني، على أنماط السياسة الخارجية الإيرانية، حيث الحالة الفريدة نسبياً للنظام الإيراني من حيث تشكيلة مؤسسات صنع القرار، وخاصة مؤسسة المرشد الأعلى صاحبة القول الفصل في السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء.

ولا شك أيضاً، أن الدراسة وقفت ملياً، على آليات صنع القرار السياسي في سوريا وإيران، وتناولت السيرورة التاريخية لتطور العلاقات بينهما بمراحلها المختلفة، وخاصة في العقد الأخير، حيث بلغت هذه العلاقات ذروتها، بتوقيع الاتفاقيات العسكرية والدفاعية بين البلدين، وزيادة رقعة العلاقات الاقتصادية بينهما.

لقد شكّل التحالف السوري – الإيراني الوثيق، والمستقر كثيراً، سبباً لتأسيس واحتضان حزب الله اللبناني صاحب التوجهات المذهبية والأيديولوجية والسياسية مع إيران،ـــ والحليف والصديق القوي لسوريا، وخاصة في حقبة الرئيس بشار الأسد، حيث بات هذا التحالف، سبباً للمواجهات العسكرية الحادة بين إسرائيل وحزب الله، تُرجمت في أكثر من جولة من جولات الصراع العسكري، وأهمها

بلاشك حرب تموز 2006، والتداعيات السياسية والاستراتيجية التي ألقت بظلالها على الإقليم، وزيادة رقعة الاستقطاب السياسي على مستوى النظام السياسي العربي، حتى اندلاع موجات الحراك الشعبي العربي في عدد من الدول العربية، وخاصة سوريا التي لعبت فيها مجريات الأحداث دوراً، في حدوث حالة من الإرباك في التحالف السوري الإيراني، نظراً لمكانة سوريا السياسية والجغرافية والتاريخية في هذا التحالف والإقليم، وما ستتركه من تداعيات على مسار العلاقة بإيران، وبحركات المقاومة العربية.

Abstract

The study sought through five chapters to give answer , facts, data and providing the necessary analyses to explain a lot of questions about the real motives of the Iranian-Syrian relations and the circumstances surrounding the emergence and evolution. Even the relationships formed at the Centre has Lebanese and Palestinian parties, therefore I found it necessary in the introduction to refer at the concept of foreign policy, through rooting and various definitions of this concept and the objectives and functions expressed by the foreign policy of States .

Because understanding foreign policy is the central focus in the study so, in the beginning of the we explain and clarify the objectives and strategies of the Syrian of the we explain and clarify the objectives and strategies of the Syrian leadership in the last three decades, and Syria's undoubted political tools to serve its foreign policy to become a strong regional players Syria and influencing the course of political events in the region. The study also analyses the structure and nature of the Iranian political system, and how the geographical, and its Islamic and Arab dimension and demographic factors affecting the relations of with its neighbor's .

The study discussed the role of internal Iranian working in influencing foreign policy, especially the Iranian political system is different from other systems, in terms of decision – making institutions, the institution of the Supreme Leader has the final say on policy in both internal and external. There is no doubt that the study focused on the mechanisms of political decision-making in Syria and Iran, as well as, on the historical development of the relations between Syria and Iran, especially in the last decade, reaching a peak relations. Military and defense agreement have been signed between the two countries, also the economic relations increased.

The Syrian-Iranian Alliance has been close and stable, a founding and embrace Hezbollah's ideological orientations and ideology and political ties with Iran, an ally close friend of Syria, especially in the period of President Bashar Al-Assad. This Alliance became a cause for military confrontation between Israel and Hezbollah, most recently the July 2006 war, which had repercussion on the political and strategic territory and increased political polarization at the level of the Arab political system, until the outbreak of the Arab popular movement in a number of Arabic countries,

especially Syria which has affected events on the Syrian- Iranian Alliance due to Syria's political and geographical and historical in this coalition in this region and will have repercussions on its relationship with Iran and Arabic resistance movements.

الفهرس

الإطار العام للدراسة

- مقدمـــــــــــــــة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- مشكلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- المناهج المستخدمة للتحليل
- حدود الدراسة
- الدراسات السابقة
- محتويات الدراسة

مقدمـــــــــــــة:

لقد شكّل نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وسقوط الشاه، وقيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، وتفجّر الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980، والتي استمرت نحو ثماني سنوات، بداية تطور العلاقات السورية الإيرانية، حيث تبنّى النظام السوري مواقف منحازة لإيران، ضد منافسه البعثي في العراق، مما أعتبر سابقة في تاريخ العلاقات العربية – العربية، في أن يقف قطر عربي، ضد قطر عربي آخر، مع دولةٍ غير عربية في حالة حرب.

لقد اتخذ مسار العلاقات السورية الإيرانية منحى تصاعدي، ارتكز على مفهوم المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة، رغم اختلاف الرؤى والتصورات، حيال التعامل مع أزمة الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، وسبل حلها، وعملية السلام في أعقاب مؤتمر مدريد عام 1991، ومشاركة سوريا في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، مع رفض إيران القاطع لها جملةً وتفصيلاً.

كما لعب الواقع الجيوسياسي لكلا الدولتين، ومصالحهما، سبباً مباشراً في تعزيز أواصر التعاون: السياسي والعسكري والاقتصادي، والذي بلغ ذروته بالتوقيع في 15 حزيران (يونيه) 2006، على مذكّرة الدفاع المشترك، الذي كان ثمرة لجهود الرئيسان: السوري بشّار الأسد والإيراني محمود أحمدي نجاد، حيث شهدت العلاقات بعد توليهما مقاليد السلطة، قفزة نوعية وكبيرة في مسار العلاقات الاستراتيجية.

ولا شك، أن التحالف السوري الإيراني، وفّر مظلة عسكرية، وسياسية، وأمنية، واقتصادية، لحلفائهما في: لبنان وفلسطين والعراق، ساهم في انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام 2000، دون قيدٍ أو شرط ، وتصدّى حزب الله للقوات الإسرائيلية عام 2006، وبذلك تمكّنت سوريا وإيران، من ترسيخ نفوذهما على الساحة اللبنانية.

لقد شكّلت موجة الحِراكات الشعبية المعاصرة في العديد من الدول العربية، وخاصةً في سوريا، تحدّياً خطيراً للعلاقات السورية – الإيرانية، نظراً لتباين المواقف حول حقيقة ما يجري في سوريا في الوقت الراهن، ودعم إيران وحزب الله للنظام السوري بقيادة الرئيس بشّار الأسد، وما يمكن أن يتمخّض عن الحِراك الشعبي السوري، كون ذلك سيحدد مسار وشكل العلاقات السورية الإيرانية، وبالطبع حلفائهم في المنطقة العربية.

أهــــــداف الـــــدراســــــــة:

1- تتبع تطور العلاقات السورية الإيرانية في الفترة ما بين عامي (2000-2012).
2- التعرّف على المنطلقات الفكرية والأيديولوجية والبنيوية، للنظامين: السوري والإيراني.
3- الوقوف على آليات صنع القرار السياسي في سوريا وإيران.
4- تحديد أولويات السياسة الخارجية السورية والإيرانية، على المستوى الإقليمي.
5- إبراز موقع المقاومة اللبنانية لحزب الله، في الحسابات السورية الإيرانية.
6- استشراف مستقبل العلاقات التحالفيه بين سوريا وإيران .

أهميــــة الدراســـة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الناحية المعرفية النظرية؛ فهي تبحث بعمق عن الخلفيات الفكرية والأيديولوجية والسياسية للنظامين: السوري والإيراني، وتسليط الضوء بالبحث العلمي والأكاديمي، عن أوجه التطابق والاختلاف في السياسات السورية والإيرانية، والتوصل إلى قراءة سياسية تتسم بالحيادية والموضوعية، اتجاه العلاقة الاستراتيجية بين سوريا وإيران، نظراً لأن معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت العلاقات العربية الإيرانية، تبرز الوجه السلبي القاتم، ومن يقرأ معظم ما كتب عن العلاقات العربية الإيرانية، يلمس الطابع العدائي لها. ومن الناحية العملية تسعى هذه الدراسة لفهم وتحليل العلاقات بين الدولتين الممتدة منذ ثلاثة عقود، وأهم ما يميزها الثبات والتطور، وانعكاسها على الملف اللبناني، ومعرفة أسباب تميز العلاقات بينهما عن سواها من الأقطار العربية الأخرى، بسبب الميراث الطويل من النظرة السلبية بين إيران ومحيطها الإقليمي.

ثم إن دراسة العلاقات السورية الإيرانية، ينسحب بالضرورة على المسرح اللبناني الداخلي، لما تشكله المقاومة الإسلامية في لبنان، من موقع هام في التحالف السوري الإيراني.

مشكلـــــــة الـــــدراســــــــــــة:

تمثّل العلاقات السورية – الإيرانية، حالة فريدة ومتميزة من حيث طول أمدها، حيث لم تتعرض لأي نوع من النكسات خلال العقود الثلاثة الأخيرة، رغم ظهور بعض التباينات إزاء قضايا إقليمية مختلفة، إلاَّ أن المصالح المشتركة التي تجمع الطرفين، تمكنت من تجاوز ذلك، وباتت تمثل الاستثناء الوحيد؛ فلذلك؛ فإن هذه الدراسة تطرح التساؤل الرئيسي:

ما هو أثر تطور العلاقات السورية الإيرانية على حزب الله اللبناني ؟

ومن هذا السؤال تتفرّع عدة أسئلة فرعية منها:

1- ما هي دوافع التقارب السوري الإيراني ؟

2- كيف نجحت سوريا وإيران في استثمار علاقتهما ؟

3- هل تقاطعت مصالح سوريا وإيران في لبنان ؟

4- هل استفادت المقاومة اللبنانية من ثمار هذا التحالف ؟

5- كيف كان رد فعل اللاعبون الإقليميون إزاء هذا التحالف ؟

6- هل من المتوقع، استمرار هذا التحالف، رغم المتغيّرات الجسيمة في الحيز الإقليمي ؟

فرضيـــــــــات الدراســــــة:

1- ساهم الموقع الجيوسياسي لسوريا وإيران، وعلاقاتهما بدول الجوار، في خلق حافزٍ حقيقي للتقارب، كما أسهم العداء السوري – الإيراني، للنظام العراقي السابق الذي قاده الرئيس صدام حسين، في التقاء مصالح الطرفان.

2- لم يمنع اختلاف النموذج السياسي السوري عن النموذج الإيراني، من إيجاد أرضية للمصالح المشتركة .

3- تمكّن النظامين: السوري والإيراني، من التكيف مع المتغيّرات الإقليمية الحادة طوال مسيرة العلاقات بين الدولتان، وخاصة حرب الخليج الثانية، وقطار عملية السلام الذي انطلق في مدريد عام 1991.

4- وفّرت العلاقات السورية الإيرانية، مظلة سياسية وعسكرية ومالية لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، ساعدت في ترسخ دور سوريا وإيران على الساحة اللبنانية.

5- أدى النفوذ السوري الإيراني في المنطقة، لزيادة حالة الاستقطاب الرسمي للنظام السياسي العربي بين المعتدلين والمتشددين، وتعزيز المكانة السياسية والعسكرية لحلفاء سوريا وإيران.

المناهج المستخدمة للتحليل :

1) منهج تحليل النظم: صاحب هذه النظرية ريتشارد روزكراتس، ومورتان كابلن وديفيد ايستون وريتشارد برتشر وأهداف هذا المنهج: التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة، في كيفية عمل النظم، وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها.

إن التحليل النظمي، يسمح بصياغة قوانين الديناميكية الاجتماعية، لأنه لا يهتم بمعالجة

قرار بعينه، وإنما يعمل على الإحاطة بعملية تسلسل ردود الأفعال، ويستخدم هذا المنهج لرؤية السياسة الخارجية في إطارها الأشمل، ومنهج النظام مفيد من أجل المساعدة في تحليل سلوك الدول، ويقوم المنهج على:

1- المدخـــــــــــلات.
2- المخرجـــــــــــات.
3- التغذية العكسيـــــــــــة.

2) **المنهج التاريخي التحليلي:** يعد المنهج التاريخي التحليلي، من أقدم المناهج لدراسة العلاقات الدولية، ويهدف إلى البحث، وتقديم الحقائق المتعلقة بتطور العلاقات في زمن محدد، والغرض منه هو إعادة بناء الماضي، على أساس دراسة الأحداث الوثائقية، من أجل تفسير تطور الأحداث في الدول.

ويركز المنهج التاريخي على:
1- الوثائق الرسمية، مثل: المعاهدات والتصريحات والبيانات والمؤتمرات الصحفية.
2- التقارير التي يعدها الخبراء والمذكرات الشخصية، للشخصيات التي مارست دوراً هاماً في المسائل الدولية.
3- المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام بمختلف أذرعها.
4- الشهادات الشفوية.

3) **منهج صنع القرار السياسي:**
يركز هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، كأساس لتفسير السياسة الخارجية، ويساعد هذا المنهج على تحديد كيف تعمل الدولة أو صنّاع القرار، ويركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها، وتنعكس عليها من النظام الدولي، ويقوم المنهج الذي بلوره سنايدر على:
1- البيئة الداخلية لصنع القرار.
2- الهيكل الاجتماعي.
3- البيئة الخارجية لصنع القرار.

حدود الدراسة:

تدور حدود الدراسة في إطارها المكاني، في العلاقة بين سوريا وإيران ولبنان، وما ينتج

بالطبع من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على دول الجوار، أما إطارها الزمني؛ فتركز على الفترة من عام 2000 حتى عام 2012، مع تولي الرئيس بشار الأسد السلطة في سوريا، خلفاً لوالده حافظ الأسد، وانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني عام 2000، حيث شكّلت هذه الفترة ولغاية الآن، ذروة العلاقات السورية الإيرانية.

الدراسات السابقة:

تنقسم الدراسات السابقة إلى قسمين دراسات تاريخية، ودراسات تحليلية:

1. كتاب **إيران والخليج : ديالكتيك الدمج والنبذ**، للدكتور عبد الله النفيسي الصادر عن دار قرطاس عام 2000، حيث يتناول فيه معيقات الحوار الإيراني العربي بمؤثراتها التاريخية واللغوية والمذهبية والنفسية، ويبرز الكاتب المشاكل الأساسية، في السياسة الخارجية الإيرانية، والتحديات الماثلة أمامها.

2. كتاب **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، للدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ويتكون الكتاب من مقدمة وخمسة فصول، يتناول الفصل الأول بيئة صنع القرار في إيران، عبر البيئتان: الداخلية والخارجية، ويتناول الفصل الثاني الإطار الأيديولوجي الناظم لعملية صنع القرار، مستعرضاً فكر آية الله الخميني كمُلهم للثورة وقائدها، والثاني الدستور، ويتناول الفصل الثالث، كيفية صنع القرار الإيراني، أما الفصل الرابع، فيتطرق إلى العلاقات العربية الإيرانية: خلفياتها ومساراتها المختلفة وآفاقها المستقبلية.

3. مقال بعنوان **الشيعة وزعامة العالم الإسلامي الجديد**، الدكتور أسامة أبو نحل، وتناول فيها دور إيران في إنشاء حزب الله، ودوره في محاربة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، ودوره الكبير في حرب تموز 2006، حتى أصبحت إيران لاعب أساسي في لبنان والعراق .

4. كتاب **حزب الله وسقط القناع**، للمؤلف أحمد فهمي، الصادر عن دار الكتب المصرية، 2007 ويتناول فيه تأسيس حزب الله، وارتباط الحزب بفكرة ولاية الفقيه، والعلاقة العضوية التي تربط الحزب بإيران: مذهبياً وسياسياً وعسكرياً، وكيف أثر التحالف الإيراني السوري، في رفع مكانة الحزب: عسكرياً واجتماعياً وسياسياً داخل الدولة

اللبنانية، وكيف تمكن الحزب من استثمار العلاقات المتميزة بين إيران وسوريا لمصالحه، ومد نفوذه داخل لبنان والمنطقة العربية بشكل عام.

5. دراسة بعنوان **الدول العربية وإيران الثورة،** صادرة عن مركز الجزيرة للدراسات بإشراف الباحث شفيق شقير، 2007. وتتناول الدراسة مختلف جوانب العلاقة الإيرانية مع معظم الدول العربية، حيث تقدم الدراسة توصيفاً لمسار العلاقات، ما بين التقدم والتذبذب، والتراجع والقطيعة، وفي دراسته عن واقع العلاقات السورية الإيرانية، التي عبرت من مرحلة تبادل المنافع، إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي، كما تتحدث الدراسة على أن العلاقات السورية الإيرانية، تشمل كافة الجوانب الاقتصادية والثقافية، حيث تعتبر المستشارية الثقافية الإيرانية في دمشق، الأنشط في العالم العربي.

6. **العلاقات السورية الإيرانية من تبادل مصالح إلى تحالف،** للباحث شفيق شقير، الجزيرة نت، 2007، ويتناول فيها الباحث مختلف مراحل العلاقات السورية – الإيرانية، والدوافع والمنطلقات التي دفعت البلدين، للتقارب والتلاقي على قاعدة القواسم المشتركة، خاصة في الملف العراقي، والملف اللبناني، والملف الفلسطيني.

7. كتاب **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،** للدكتور عقيل سعيد محفوظي، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009، في الفصل الرابع من هذا الكتاب يناقش الكاتب السياسة الخارجية السورية، مستعرضاً الدوائر التي تتحرك فيها سوريا مثل الدوائر العربية، ودائرة الشرق الأوسط كما تطرق لأهداف السياسة السورية، وتحالفاتها في الحيز الإقليمي، والدور السوري في لبنان والعراق وفلسطين، واستراتيجيات النظام السوري عبر تحالفه مع إيران.

8. خالد رمضان هتهت، موقف إيران اتجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو (2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات السياسية التابع لجامعة الدول العربية، القاهرة.

هدفت هذه الدراسة، لمناقشة موقف إيران بعيد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993، بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولماذا رفضت إيران هذا الاتفاق، وكيف تعاملت معه، بحيث وفّرت غطاءاً سياسياً ومالياً وعسكرياً للفصائل الفلسطينية الرافضة لهذا الاتفاق، وكيف حاولت استثمار ذلك بالنفاذ للساحة الفلسطينية، كون القضية الفلسطينية، تمثّل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

9. دراسة بعنوان **العلاقات العربية – الإيرانية (السورية – الإيرانية نموذجاً)**، للدكتور موسى الغرير، صادرة عن المركز العربي ودراسة السياسات عام 2011، يتطرق فيها الباحث للمبادئ والأسس التي ارتكزت عليها علاقات الدولتين، والأسباب التي تجعل علاقاتهما قوية، ومن الصعوبة بمكان أن تتعرض للاهتزاز.

10.كتاب **الدولة الفلسطينية بين الفكرة والواقع العملي**، للدكتور أسامة أبو نحل، صادر عن مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت 2012، حيث استعرض فيه المؤلف، مستقبل المقاومة العربية بما فيها حزب الله، في حال سقوط نظام الرئيس بشار الأسد.

11.بحث بعنوان **صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على القضية الفلسطينية**، للدكتور أسامة أبو نحل، المؤتمر الدولي الذي عقده مركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق بالاشتراك مع مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، نوفمبر 2012، وتناول فيه الباحث الأحداث الجارية في سوريا، وموقف زعماء المعارضة السورية من إيران، وحركات المقاومة العربية، في حال سقوط نظام الرئيس الأسد.

12. موسى أبو قاعود (2012) الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من (1991– 2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور السياسي والإقليمي الذي لعبته إيران خلال الثلاثة عقود الماضية، وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الإقليمية المختلفة، التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط، حيث شهدت وقوع ثلاثة حروب، وقد تمكنت إيران من إدارة أزماتها بشكل ناجع، وبأقل الخسائر السياسية والإستراتيجية.

13. **عصام عبد الوهاب أيوب (2012)، أثر تغير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات المصرية الإيرانية (1989– 2009)، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة.**

ناقشت هذه الدراسة ثلاثة محاور أساسية، الأولى: أزمة الخليج الثانية وأثرها على العلاقات المصرية الإيرانية، أما الثانية: الرؤية المصرية والإيرانية، لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، أما الثالثة: فقد ناقشت الصراع العربي الإسرائيلي، وأثره على العلاقات المصرية الإيرانية، في عهدي الرئيسان: محمد خاتمي ومحمود أحمدي نجاد .

14. **تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله**، للدكتور غسان العزي، الباحث في الجامعة للبنانية، الجزيرة نت، ويتطرّق فيها الباحث للسيناريوهات المحتملة للمشهد السوري، في ضوء الحِراك الشعبي الحاصل فيها، والتأثير المحتمل لسقوط النظام السوري الحالي، على وضعية حزب الله في الداخل اللبناني والخارج، وخيارات الحزب للتعامل مع الأزمة الحالية.

محتويات الدراسة:

تتألّف الدراسة من: الإطار النظري، وخمسة فصول أساسية، وخاتمة ونتائجها، حيث اهتم **الفصل الأول:** بالتأصيل النظري لمفهوم السياسية الخارجية بمفاهيمها المختلفة، وإبراز أهدافها ووظائفها وآلياتها، ثم الانتقال لدراسة أهداف واستراتيجيات، وأدوات السياسة الخارجية السورية، باعتبار سوريا دولة محورية، في النظام الإقليمي العربي.

ثم خُصص **الفصل الثاني:** لدراسة محددات السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط، بأبعادها الجيوسياسية، وأبعادها الداخلية والخارجية، لما لهذه الأبعاد من انعكاساتٍ مباشرة، على أنماط السياسة الخارجية لإيران.

كما تطرّق **الفصل الثالث:** لمراحل تطور العلاقات السوية – الإيرانية، والخلفيات والدوافع، بدءاً بالحرب العراقية – الإيرانية الأولى، وحرب الخليج الثانية، ومواقف كلا البلدين من هذه التطورات، وكيف أثّرت المتغيّرات الإقليمية المختلفة، على التقارب السوري الإيراني، ودور حركات المقاومة العربية في ذلك، خصوصاً حزب الله اللبناني.

كما وكُرّس **الفصل الرابع:** للحديث عن الظروف التي أدّت لنشأة حزب الله اللبناني، ومدى ارتباطه الديني والمذهبي بإيران، ودور التحالف السوري – الإيراني، في دعم الحزب: سياسياً وعسكرياً ومالياً، بحيث بات حزب الله يشكّل الضلع الثالث الفاعل، في المحور السوري – الإيراني.

كما تمَّ تخصيص **الفصل الخامس:** لدراسة مواقف القوى الإقليمية المختلفة، من التحالف السوري – الايراني، ثم انتقل للحديث عن موجة الحِراك الشعبي العربي، وخاصة في سوريا، ومواقف الأطراف والقوى الإقليمية، وخاصة إيران وحزب الله اللبناني. وفي ختام هذا الفصل، تم تقديم العديد من السيناريوهات المتوقعة، للحالة السورية في الأمد القريب.

وفي **الخاتمة:** تم عرض أهم النتائج والدلائل لفصول الدراسة، آملاً أن تشكل هذه الدراسة، إسهاماً بحثياً متواضعاً لدارسي العلوم السياسية، والباحثين في مجال السياسة الخارجية.

الفصل الأول

مرتكزات السياسة الخارجية السورية

المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية .

المبحث الثاني : أهداف السياسة الخارجية السورية .

المبحث الثالث : الإستراتيجيات السورية المتبعة .

المبحث الرابع : أدوات تنفيذ السياسة الخارجية السورية .

المبحث الأول
مفهوم السياسة الخارجية

تُعد مفاهيم السياسة الخارجية والنظم السياسية من المفاهيم الحديثة نسبياً في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد جرت العديد من المحاولات لتأصيل هذه المفاهيم، لذلك تعددت التعريفات المرتبطة بها، لذا سوف نحاول الإحاطة بعددٍ من التعريفات والوقوف على أكثرها شمولاً واستخداماً. وفي هذا السياق عرّف مرسيل ميرل السياسة الخارجة بأنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج"، أي الذي يُعنى بمعالجة المشاكل القائمة خلف الحدود [1]. أما سنايدر فهو يحاول الجمع بين السياسة الخارجية، وبين قواعد العمل المتبعة بالتعامل مع الأزمات، وذلك بقوله: "أن السياسة الخارجية منهج للعمل، أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلةٍ حدثت أو تحدث حالياً". فيما يعرض باتريك مرغان تعريفاً مختلفاً، فيرى في السياسية الخارجية "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم، بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين". بينما يرى الدكتور حامد ربيع: "أنها جميع صور النشاط الخارجي حتى لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية" [2]. وقدَّم جيمس روزناو أكثر التعريفات شمولاً، فيذكر "أنها التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات في البيئة الدولية" 3

من هذه التعريفات المتنوعة نستدل أن السياسة الخارجية هي قرارات وأفعال موجهة نحو الخارج، لمعالجة قضايا خلف الحدود بهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى وأخرى قريبة المدى. ولهذا فإن السياسة الخارجية تُصاغ بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية. وفي ميدان الشئون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية دوراً، حسب طبيعة النظام السياسي أكان برلمانياً أم رئاسياً، إضافةً إلى رئيس الدولة ورئيس الوزراء، كما تلعب الأجهزة غير الرسمية دوراً في صنع السياسة الخارجية مثل الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والرأي العام وجماعات الضغط ، ولذلك فإن السياسة الخارجية للدولة تمثل جزء من سياسة الدولة الوطنية

---

[1]- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط1 (بغداد: جامعة بغداد 2000)، ص15.

[2]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، (بيروت، القاهرة: دار الجيل، 20002)، ص7.

3- المرجع السابق، ص7-8.

إن إدراك مدلول السياسة الخارجية لأي دولة أو نظام سياسي، لا يتم بمعزل عن فهم ومعرفة ماهية النظام السياسي، ولعل تحديد مدلول النظام السياسي ليس بالأمر السهل، فليس من السهولة الوصول إلى تعريف شامل وجامع، ومصدر الصعوبة تكمن فيما يلي:

أولاً: فيما تثيره كلمة السياسة من غموض.
ثانياً: عدم سهولة تحديد مكونات النظام السياسي.
ثالثاً: اختلاف المفاهيم التي يستخدمها الباحثون.

لكن رغم الاختلاف والتنوع إلاَّ أن علماء السياسة يجمعون على ربط النظام السياسي باستخدام أدوات الإكراه المشروع في الحياة السياسية، حيث قدّم ديفيد ايستون، تعريفاً للنظام السياسي: "بأنه مجموعة من الظواهر، التي تشكل مجموعها، نظاماً فرعياً من النظام الاجتماعي الرئيسي". ويتشكل النظام السياسي، من عدة مكونات هي:
1- الجماعات الحزبية.
2- القيـــــادة.
3- مجموع السياسات المحلية والخارجية [1].

ويبدو أن طبيعة النظام السياسي أكان ديمقراطياً تعددياً أو شمولياً برلمانياً أو رئاسياً له بالغ الأثر على شكل السياسة الخارجية، ومدى فعاليتها وتأثيرها في البيئات الاقليمية والدولية، لذلك يرى بعض الباحثين أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية في النظم الديمقراطية، تتسم بالبطء وتأخذ وقتاً طويلاً لأنها تمر عبر مؤسسات منتخبة، وهذا ما يميز النظام السياسي الديمقراطي عن النظام الشمولي، حيث يشرف أشخاص بعينهم على اتخاذ القرار في أضيق الدوائر، وبسرعة دون العودة إلى أي مؤسسات تشريعية منتخبة. وحتى يتم إجمال ما تمثله السياسة الخارجية للدولة الوطنية، نجد من الضروري تسليط الضوء، على الأهمية التي تجسدها في الإطار المحلي والخارجي وهي على النحو التالي:
1- تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية في محاولة دفع الدول الأخرى لجلب الاستثمارات الخارجية، وتقديم المساعدات الاقتصادية لها.
2- تلعب السياسة الخارجية دوراً في دعم الاستقلال السياسي للدولة.
3- تسهم السياسة الخارجية في تأمين المصالح الحيوية في الخارج.

---

[1]- ناجي شراب، **دراسات في النظم السياسية المقارنة**، ط1، (غزة: 1999)، ص15-18.

4- تساهم في دعم الاستقرار السياسي داخل الدولة من خلال افتعال الأزمات مع الخارج، مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانعي السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي المفترض.

5- تلعب السياسة الخارجية دوراً في إعطاء الدولة مكانة دولية ورمزية، تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري.

6- ثمة علاقة بين القدرة التفاعلية بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية، حيث تساهم في منح الشرعية السياسية للسلطة القائمة [1].

وتعتبر قضية التغير والاستمرار في السياسة الخارجية، من السمات الهامة التي تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السمات، وهناك أربعة أنماط، لشكل التغير في السياسة الخارجية :

1- التغيّر التكيفي: والمقصود به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع بقاء استمرار السياسة العامة في أهدافها وأدواتها كما هي.

2- التغيّر البرنامجي: أي تحقيق الأهداف، عن طريق التفاوض، وليس القوة العسكرية، باستخدام القوة الناعمة.

3- التغيّر في الأهداف: أي تغير أولويات السياسة الخارجية، بإعطاء الأولوية للقضايا الداخلية أو العكس.

4- التغيّر في توجهات السياسة الخارجية، وهو أكثر أشكال التغير حدية ويشمل تغير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف، وهو عادة ما يحدث في أعقاب الثورات المحلية وفي الدول النامية أو التسلطية، فيما يحدث التغير في النظم الديمقراطية بشكل تدريجي وبوتيرة منخفضة وبصورة محسوبة [2].

---

[1]- سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ص78.

[2]- المرجع السابق، ص235-236.

المبحث الثاني
أهداف السياسة الخارجية السورية

منذ أن تسلم حزب البعث السوري مقاليد السلطة عام 1963، دأبت القيادة السورية على صياغة سياستها الخارجية، وفقاً لمصالحها المحلية والإقليمية والدولية، وبذلت قصارى الجهود، للتكيف والتأقلم مع المتغيرات الاقليمية، خاصة أن الموقع الجيوسياسي لسوريا، جعلها تشكل رافعة في التوازنات الإقليمية. والهدف من هذا المبحث، هو استكشاف أهداف السياسة الخارجة السورية، وتلك الأهداف هي:

1- الأمن الوطني والقومي:

لاشك أن تحقيق الأمن الوطني والقومي يمثل هدفاً مركزياً وحيوياً لكافة الدول، وبالتالي درء الأخطار وحماية البلاد من التهديدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة ومحاولات الاختراق الخارجي، والنيل من وحدتها الوطنية، وهو ما دفع القيادة السورية كما ارتأت أجهزتها الأمنية إلى فرض حالة الطوارئ على البلاد منذ عام 1963، بعد انقلاب آذار (مارس). وقد لعب موقع سوريا الجغرافي المحاط شمالاً من تركيا المرتبطة بتحالفات أطلسية، واتفاقات عسكرية مع إسرائيل التي تحتل الجولان السوري، ولا ترتبط سوريا معها بمعاهدات سلام كمصر والأردن، وقد أدت هذه المعطيات لأن تحدد سوريا مصادر تهديدها الخارجي متمثل في:

1- التهديد الإسرائيلي واحتلال الجولان منذ عام 1967.
2- التهديد الأمريكي والأطلسي عبر القواعد العسكرية في تركيا والبحر المتوسط والأردن والعراق وإسرائيل.
3- التهديد التركي المحتمل خصوصاً أن العلاقات السورية التركية تتسم بالعداء على خلفية قضم لواء الإسكندرونة لصالح تركيا، وقضايا المياه المختلف حول كمياتها، وهي ذات طابع استراتيجي يتعلق بالأمن القومي لدى سوريا، والتوتر الآن في العلاقات الثنائية على إثر الأزمة الداخلية في سوريا .

إن الموقع الجيوسياسي لسوريا جعلها أكثر حساسية وتوجس بفعل التدخل الخارجي، ومن ثم فإن مفردات الأمن الوطني والحديث عن التضامن العربي والوحدة العربية، تشكل أساس الخطاب السياسي والإعلامي للقيادة السورية. ودأبت سوريا دوماً على زيادة شبكة التفاعلات

الخارجية بهدف زيادة مصادر القوة والمناعة والمكانة، والدخول في علاقات وثيقة مع القوى والمنظمات الوطنية والقومية والإسلامية [1].

وتأسيساً على ما سبق ذكره، تؤكّد جميع مراحل تطور النظام العربي أن سوريا تمثل قوة مضافة للبلد العربي الذي تتفاهم معه، فمن الناحية العسكرية تمثل سوريا جبهة مقابلة ومعرضة للتهديد بسهولة من قبل اسرائيل، وحماية أمنها القومي لا يتأتى إلاَّ في توافر عمق استراتيجي مساند لها دفاعي وهجومي، يلزمها حسب ما ترى الأوساط السياسية والعسكرية في سوريا بالتحالف مع قوى إقليمية أخرى، في ظل تنوع وتعدد القوى الإقليمية المختلفة فكرياً وسياسياً واستراتيجياً مع الدولة السورية، حيث تلعب هذه الدول كابح حقيق للدور السوري في الإقليم، يحد من قدرة سوريا على تبوء دور الريادة على الصعيد الإقليمي [2].

2- الاقتصاد:

أدركت سوريا أهمية العامل الاقتصادي في تأمين السلم الاجتماعي، لما لذلك من أثر على زيادة حجم الامكانات المادية والسياسية والعسكرية للدولة السورية، وقد بدأ هذا الاهتمام في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بعد التحولات الكبيرة على المسرح الدولي، وزوال نظام الثنائية القطبية، وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولي الجديد.

وقد شكّل عام 2000، مع تولي الرئيس بشار الأسد مقاليد السلطة في سوريا، بداية الحديث والترويج لعملية الإصلاحات الاقتصادية لمرافق الدولة، وإعادة هيكلية الاقتصاد، بما يتلائم مع التطورات الإقليمية والدولية، والدفع بالاقتصاد السوري، نحو الاقتصاد الحر، بدل الاقتصاد الموجه، والسماح بفتح مصارف خاصة لصالح القطاع الخاص، وتولي الإشراف على المشاريع الكبرى في الدولة [3].

وبدأت سوريا تربط السياسة الخارجية بالاقتصاد في علاقاتها الدولية، ومن أمثلة ذلك، توقيع اتفاق التجارة الحرة مع تركيا، الذي دخل حيز التنفيذ عام 2007، وكذلك مع إيران

---

[1]- عقيل سعيد محفوضي، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ط1، (بيروت: 2009، مركز دراسات الوحدة العربية)، ص150-151.

[2]- جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، ط5، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص108.

[3]- عصام الزعيم، **خيارات الإصلاح في سوريا بين الضغوط الخارجية والضرورات الداخلية**، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2005)، ص57.

حيث تشير بعض التقديرات الرسمية، أن الحجم الاجمالي للتبادل التجاري بين سوريا وإيران بلغ (300 مليون دولار سنوياً)، ويجرى ذلك عن طريق اتفاقات تشمل إقامة معارض تجارية خاصة في البلدين، ومنع الازدواج الضريبي على السلع. وفي تموز (يوليه) 1997 تم التوقيع على مذكرة تفاهم في المجالات الاقتصادية والتجارية، لتنفيذ مشاريع في مجال صناعة الاسمنت، وصوامع الحبوب، والاتصالات، بمبلغ (700 مليون دولار)، وتوثيق الصلات بالمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، لجلب الاستثمارات الخاصة، والحصول على تسهيلات مالية، وقروض تنموية ميسرة، وإقامة مناطق حرة بإعفاءات ضريبية وجمركية [1].

3- المكانة السياسية:

دأبت سوريا منذ تسلم الرئيس حافظ الأسد مقاليد السلطة عام 1970، على محاولة التأثير على مسار التفاعلات العربية، وقدرة سوريا على امتلاك حق النقض (الفيتو) داخل النظام السياسي العربي، حيث لم تستطع دول الخليج النفطية تجاهل دور سوريا في المنطقة، حيث شكلت سوريا دوراً محورياً في النظام الإقليمي العربي في المرحلة التي غابت فيها مصر في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وتعليق عضوية مصر عام 1979، داخل الجامعة العربية، وقد نجحت سوريا بفعل حُسن توظيف علاقاتها الدولية وخصوصاً مع الاتحاد السوفيتي سابقاً وفرنسا إلى وقت قريب وتحالفاتها العربية من تدعيم إرادتها السياسية، وتشمل إنجازات السياسة الخارجية السورية في قدرتها على إسقاط اتفاق 17 أيار الذي عقد في عام 1983 بين إسرائيل والرئيس اللبناني بشير الجميّل، وتجميد نفوذ معظم البلدان العربية داخل لبنان، والإمساك بكل خيوط النفوذ السياسي والطائفي في لبنان [2].

وحافظت سوريا على قدر معقول من العلاقات المستقرة نسبياً مع القوتان العالميتان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً (روسيا حالياً)، أما على الصعيد الداخلي فكان ضمان الاستقرار الداخلي بعد نجاح الرئيس حافظ الأسد في قمع الاحتجاجات في حماة وحلب في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، باستخدام القوة العسكرية والقضاء نهائياً على خصومه السياسيين. ومن الملاحظ أن سوريا اعتمدت عدداً من الوسائل السياسية للمحافظة على التوازن في النظام العربي، والوصول بالوضع اللبناني للحد الذي يضمن لسوريا الهيمنة

---

[1]- مأمون كيوان، "**العلاقات السورية الايرانية، جيوبولتيكا التسامح المتبادل**"، (بيروت: مجلة شئون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، عدد 84، 1999)، ص85.

[2]- جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، ص154.

المطلقة على لبنان، والحصول على ضوء أخضر إقليمي ودولي في الإقرار لسوريا، بأن لبنان هو المجال الحيوي لها [1].

ولقد حاولت سوريا عبر العقود الثلاثة الأخيرة تقديم نفسها كنموذج للاستقرار السياسي والداخلي، وهو ما يؤهلها للعب دور إقليمي بارز. ويعتبر السوريين أن توصيات لجنة بيكر- هاملتون، التي كُلفت بدراسة الوضع في العراق، بعد الغزو الأمريكي للأخيرة عام 2003، التي أوصت بضرورة وأهمية التفاوض مع القيادة السورية، رغم الفتور الذي كان يعتري العلاقات بين البلدين، إذا ما أُتيح جراء ذلك التقدم في حل المسألة العراقية، وقيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد ذلك بفتح قنوات الاتصال والحوار مع المسئولين السورين، والذي اُعتبر بمثابة إقرار غربي بدور سوريا المركزي في أمن الإقليم [2].

4- دعم القوى الحليفة:

تؤكد معظم الدراسات المعنية بالشأن اللبناني الداخلي على مركزية الدور السوري على الساحة اللبنانية، حيث يوجد شبه اتفاق على أن السياسة السورية تؤثر بدرجة واضحة في لبنان، بالاستناد إلى أهمية لبنان لسوريا، نظراً للروابط التاريخية والاقتصادية والديموغرافية بين البلدين، وما من شك أن لبنان هو المجال الحيوي لسوريا. ولقد دخلت القوات السورية الأراضي اللبنانية عام 1976، بعد تفجر الحرب الأهلية في منتصف عام 1975، وظلت سوريا تحتفظ بالورقة اللبنانية بوصفها أحد عناصر قوتها في المفاوضات مع إسرائيل في أعقاب مؤتمر مدريد عام 1991. كما استمرت السياسة السورية في لبنان بتشجيع المقاومة اللبنانية، عبر بوابة الجنوب اللبناني ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي [3]. فيما حظيت حركة أمل الشيعية التي أسسها الإمام موسى الصدر في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ويرأسها حالياً رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري بدعم سياسي وعسكري سوري مستمر، إضافة لبعض القوى الدرزية والمسيحية اللبنانية.

أما على الصعيد الفلسطيني، فقد تحولت دمشق مقراً دائما ًلتحالف القوى الفلسطينية العشرة المناهضة لاتفاق أوسلو، التي عارضت الاتفاق الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبقيت دمشق مقراً دائما ً لهذه القوى على الرغم من مشاركة سوريا في مؤتمر

---

[1]- المرجع السابق، ص150.

[2]- محفوضي، **سوريا وتركيا**، ص154.

[3]- محمد سعد أبو عامود، "**لبنان معمل اختبار تفاعلات التسوية السياسية في الشرق الأوسط**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125 (يوليو 1996)، ص94.

مدريد عام 1991، ومشاركتها في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، فشاركت بصورة علنية وأحياناً عبر مفاوضات سرية برعاية تركية ودول أوروبية، حيث لم تسفر عن التوقيع على أي اتفاق يعيد الجولان المحتل لسوريا ويطبع العلاقات بين سوريا وإسرائيل [1]

ولقد دافعت سوريا عن سياساتها في دعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية على حد سواء، ورفض المقولات التي ادّعت أن دعم المقاومة بمثابة مغامرة ومقامرة. وفي تصريح للرئيس بشار الأسد بعد انتهاء حرب تموز (يوليه) 2006 على لبنان قال: "**نحن لم ولن نطلب من أحد أن يحارب عنا ولا نيابة عنا**" [2].

وخلاصة القول في هذا المجال، أن سوريا تعتبر دعم حلفائها في لبنان وفلسطين في صُلب اهتماماتها وتوجهاتها السياسية والعسكرية، من منطلق أن الورقة اللبنانية والفلسطينية تفتح آفاقاً أرحب في المساومة السياسية مع الإدارة الأمريكية وحلفائها الغربيين.

---

[1]- غسان العزي، "**تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله**"، الجزيرة للدراسات، (11 يوليو 2012).

[2]- أنظر: **خطاب الرئيس بشار الأسد أمام مؤتمر اتحاد الصحفيين العرب في دمشق**، في 2006/8/15.

المبـــحـــث الثالث

الاستراتيجيات السورية المتبعة

تتميز السياسة السورية بالثبات والاستمرارية والتغير بوتيرة منخفضة نسبياً، وبمرونة فائقة في بعض المتغيرات الجذرية، وبالجمع بين المتناقضات في التحالف مع القوى العلمانية والقومية والإسلامية واليسارية على قاعدة المصالح والمنافع المشتركة، لذلك سوف نحاول إبراز أهم الاستراتيجيات السياسية في هذا الصدد:

1. التوازن الاستراتيجي:

يمثل هذا المفهوم حالة من حالات التكافؤ والتعادل، يؤدي في النهاية لعلاقات مستقرة بين طرفين أو عدة أطراف. وللتوازن الاستراتيجي أبعاداً ومكونات وخصائص وجميعها تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض، لتصبح عملية حركية متغيرة ومتطورة تؤثر وتتأثر بردود الفعل بين الأطراف المعنية، وفي حالة عدم قدرة أي طرف في خلق حالة التوازن الاستراتيجي المطلوب مع جيرانه الإقليميين أو الدوليين، فإن دولة ما أو عبر تحالفاتها سوف تفرض هيمنتها على الآخرين، وقد تنشأ جراء ذلك حالة من عدم الاستقرار. ولا شك أن هناك فروقاً جوهرية بين مفهوم توازن القوى ومفهوم التوازن الاستراتيجي، إذ يعتبر توازن القوى، أحد العناصر الفرعية للتوازن الاستراتيجي [1].

وفي الحالة السورية ينطوي هذا المفهوم على أبعاد أساسية وهي البعد الإسرائيلي والبعد العربي، والبعد الجيوسياسي المتمثل في تركيا وإيران على نحو خاص. أما بخصوص مقولة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل التي أطلقها الرئيس حافظ الأسد على أثر الضربات الجوية الكبيرة التي تلقاها الجيش السوري في سهل البقاع اللبناني، خلال الغزو الإسرائيلي على لبنان عام 1982 والتي أظهرت الفروق الكبيرة بين قدرات الجيشين السوري والإسرائيلي من حيث نوعية السلاح وتفوقه وخصوصاً تفوق سلاح الجو الإسرائيلي ، وعدم قدرة سوريا على المواجهة الشاملة من الناحية العسكرية مع اسرائيل [2].

---

[1]– مصطفى كامل محمد، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر**، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، د.ت)، ص63.

[2]– محفوضي، **سوريا وتركيا**، ص161.

ولدى إسرائيل مصالح قوية في إضعاف قدرات الجيش السوري، لأن ذلك سيجعل من عودة مرتفعات الجولان السورية المحتلة أمراً مستحيلاً، ويجعل الموقف التفاوضي السوري في أضعف صوره. وظلت القيادة السورية تردد مقولة تحقيق التوازن الاستراتيجي بالمفهوم العسكري مع قدرات الجيش الإسرائيلي، وأن سوريا لا تستطيع المغامرة بمواجهة عسكرية شاملة دون الوصول إلى تحقيق هذا المبدأ. ويستدل من وقائع العقود الماضية صعوبة الوصول إلى ذلك، نظراً لما تتمتع به إسرائيل من مساعدات عسكرية أمريكية أطلسية، وقرار الإدارات الأمريكية المتعاقبة الثابت لجعل الكيان الإسرائيلي الدولة الأولى في الشرق الأوسط المتفوقة عسكرياً واقتصادياً. وهذا أدى إلى فشل النظام السوري، في إقناع دول الخليج العربي بذلك، في حال توافر المال والسلاح، وفشله كذلك في خلق حالة تضامن مع العراق، وتوجهاته نحو إيران على حساب التضامن العربي [1].

وفيما يخص العلاقة مع تركيا، فقد سعت القيادة السورية بصورة حثيثة، لتحسين شكل العلاقة بين البلدين، وقد شهدت العلاقات بين البلدين تحسن ملموس بعد عقود من الصراع والتوتر حول قضايا المياه والحدود. وقد جاءت الزيارة التاريخية للرئيس بشار الأسد لأنقرة في كانون ثانٍ (يناير) 2004، وهي الأولى لرئيس سوري منذ عام 1946، وخلالها تم التوقيع بين البلدين على اتفاقٍ لإنشاء منطقة تجارة حرة. وقد وجدت سوريا في التقارب مع تركيا كسراً لطوق العزلة التي حاولت إدارة الرئيس جورج بوش الابن فرضها على سوريا، وقد شجع التقارب السوري التركي القيادة السورية لقبول دور تركي لرعاية مفاوضات سرية بين دمشق وتل أبيب بين عامي 2004- 2008 بموافقة أمريكية. وفي ذلك يقول أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي: "أنه نشأت علاقات صداقة شخصية وحتى عائلية بين بشار الأسد ورجب طيب أردوغان". ويعترف أوغلو كذلك بقوله: "لقد زرت سوريا خلال ثمان سنوات أكثر من ستين مرة، في حين زرت مدينتي في تركيا عشرين مرة في نفس الفترة". مما يدلل على مدى التطور الهائل في العلاقات بين البلدين في فترة تولي حزب العدالة والتنمية التركي مقاليد الحكم في تركيا [2].

---

[1]- المرجع السابق، ص161.

[2]- **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، مركز الجزيرة للدراسات (2012)، ص3.

2. 0التحالف الإقليمي:

تعتبر سياسة التحالف الإقليمي أحد أهم مرتكزات الاستراتيجيات السورية، وتنطوي هذه الاستراتيجية على ثلاث دوائر، هي الدائرة العربية والدائرة الإقليمية والدائرة الدولية. ففي الدائرة العربية ومنذ أن أحكم حافظ الأسد بزمام السلطة عام 1970، وقضائه على خصومه السياسيين داخل حزب البعث السوري، حيث تزعم صلاح شديد التيار المضاد لحافظ الأسد الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع آنذاك. ومن الأسباب التي أججت الصراع داخل أجنحة الحزب حسب ما يذكر الباحثون، الموقف من الصدام الأردني – الفلسطيني في عمان وجرش وعجلون، وموقف صلاح شديد من أهمية التدخل العسكري لمصحة الفصائل الفلسطينية، والنقطة الأخرى هيمنة الهياكل العسكرية داخل الحزب، وقد تمكن حافظ الأسد في النهاية من النيل من خصومه، وانتزاع السلطة وتبوء أمانة الحزب والدولة [1].

وبدأت القيادة السورية في بناء استراتيجياتها السياسية في الدائرة العربية بكل من مصر والسعودية ولبنان، والعلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وامتدت هذه المرحلة من (1970–1975)، بعد حدوث تقارب سوري – مصري، وسوري – سعودي، حتى يضمن حافظ الأسد لنفسه، عدم دعم المصريين للقوى القومية داخل سوريا، وتوقف السعودية عن تقديم الدعم للتيارات الدينية داخل سوريا. وقد آلت هذه المرحلة في النهاية، بتدهور كامل العلاقات السورية – المصرية، نظراً للتوجه المصري الجديد صوب الولايات المتحدة، والمفاوضات مع إسرائيل، حول الانسحاب من سيناء، وتوتر العلاقات السورية السعودية، بسبب الأزمة الداخلية اللبنانية، التي اشتعل فتيلها في الحرب الأهلية، عام 1975 [2].

أما على صعيد العلاقة مع لبنان، ونظراً لأهمية لبنان بالنسبة لسوريا: سياسياً واقتصادياً وتاريخياً، فقد حصلت سوريا على ضوء أخضر عربي من الجامعة العربية والولايات المتحدة أيضاً ، للتدخل عسكرياً في لبنان، باسم قوات الردع العربية، وقد مثل هذا الدخول، بداية التدخل العسكري في لبنان، والوقوف إلى جانب عدد من الفرقاء اللبنانيين ضد منافسيهم. وعلى صعيد العلاقة مع منظمة التحرير، فقد شهدت تدهوراً مع اشتعال الحرب الأهلية اللبنانية، وزج القوى اللبنانية المسيحية بالمخيمات الفلسطينية، في آتون الحرب الأهلية، رغم عدم رغبة الفصائل الفلسطينية آنذاك، في المشاركة في النزاع الداخلي اللبناني – اللبناني [3].

---

[1]– صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، ط1، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1998)، ص124.

[2]– محمود صادق، **حوار حول سوريا**، (لندن: دار عكاظ، 1993)، ص182.

[3]– المرجع السابق، ص183.

وفي أعقاب الاجتياح العراقي للكويت في 2 آب (أغسطس) 1990، وقيام الولايات المتحدة ببناء تحالف دولي لإخراج الجيش العراقي من الكويت، فقد شاركت عدة دول عربية منها مصر وسوريا والمغرب بقوات عسكرية بعد انعقاد القمة العربية في القاهرة التي التأمت مباشرة بعد الاجتياح العراقي للكويت. وقد حدث تحول سياسي لافت في الموقف السوري، أدى إلى تشكيل ما عُرف بالمحور الثلاثي الذي انبثق عنه إعلان دمشق الذي أعطى دول الخليج العربي إضافة إلى مصر وسوريا، دور أساسي في الحفاظ على أمن الخليج. وبذلك تمكنت سوريا من إقامة علاقات جيدة مع دول الخليج العربي، وتقديم دول الخليج مئات الملايين من الدولارات كمساعدات مالية لسوريا، مقابل مشاركتها في التحالف الدولي الثلاثيني ضد نظام الرئيس العراقي صدام حسين [1].

3- الســـــــــلام:

تتحدث القيادة السورية منذ انطلاقة مؤتمر مدريد عام 1991، ومشاركة سوريا في هذا المؤتمر عن السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي تتبناه سوريا، شرط إعادة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة، التي تشمل عودة الجولان المحتل كاملاً إلى حدود الضفة الشمالية الشرقية من بحيرة طبرية والحمة السورية، واستعداد سوريا للسلام، لكن ليس بأي ثمن على حساب الحقوق العربية. وعلى الرغم من مشاركة سوريا في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، إلاَّ أنها عارضت بشدة المساران الفلسطيني والأردني اللذان توجا بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993 فلسطينياً، ووادي عربة عام 1994 أردنياً. والمنطق الذي ساقه السوريون لذلك، أن الفلسطينيين والأردنيين عملوا على فصل المسارات التفاوضية عن بعضها البعض ووقعوا اتفاقات منفردة، وبذلك ضعُف الموقف التفاوضي لسوريا لصالح الكيان الإسرائيلي، المدعوم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً من قبل الراعي الأمريكي لعملية السلام [2].

ومهما يكن من أمر، فقد أخفقت الولايات المتحدة في رعايتها للمفاوضات على المسار السوري – الإسرائيلي، لتمسك إسرائيل بكامل السيطرة على بحيرة طبرية لأسباب مائية واستراتيجية، ومطالبتها بحزمة كبيرة من الترتيبات الأمنية التي تنال من السيادة السورية، ومطالبتها بالسلام الكامل والتطبيع الكامل وفتح السفارات في كلا البلدين، وهو ما اعتبرته سوريا مطالب تعجيزية غير قابلة للتحقيق، إضافةً إلى فشل الولايات المتحدة في لعب دور

---

[1]- أحمد دياب، "**سوريا والعراق وإيران هل هو تحالف جديد**"، (القاهرة: السياسة الدولية، العدد 117، 1997)، ص235.

[2]- ابراهيم كروان، "**المعضلات العربية في التسعينات**"، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 117، 2000)، ص16.

الوسيط النزيه بين الطرفين، ومحاولتها الضغط على الجانب العربي لتقديم التنازلات الإقليمية والسياسية [1].

4- الاحتـــــــــــــواء:

ظلت سوريا محط أنظار القوى الدولية للصراع عليها، بسبب موقعها الجيوسياسي الواقع على الحدود الشمالية لإسرائيل، والجنوبية لتركيا العضو في حلف الناتو والمشتركة مع سوريا بحدود طويلة نسبياً ، كذلك مع العراق والأردن، وكل هذه الأسباب مجتمعة ساهمت في أن تصوغ سوريا استراتيجية معاكسة لاستراتيجيات الاحتواء، متمثلة في خلق أحلاف وأطر سياسية معادية لسوريا.

وسمة الاستراتيجيات السورية تقوم على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية وبالذات في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، مع تفكك الاتحاد السوفيتي الحليف القوي في الشرق الأوسط، واندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991، ومشاركة سوريا في التحالف الدولي ضد العراق، وقبول عرض جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي في المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، في محاولة للتكيف مع المستجدات الجديدة ، وعدم البقاء على هامش الأحداث المتتالية واللعب على التناقضات الدولية والإقليمية، والامتناع قدر المستطاع عن اتخاذ مواقف محددة اتجاه الكثير من النزاعات والصراعات، والمواضيع الخلافية على المستوى الاقليمي، وهذا منح سوريا فرصة التدخل كوسيط موثوق به قادر على جسر الهوة بين جميع الأطراف، وراهنت سوريا دوماً على فكرة الصمود والتحدي واستغلال عنصر الوقت، والاستفادة من أخطاء الخصوم [2]. واختيار التحالفات التي تلائم مصالحها، غير آبهةً بالشعارات القومية التي تطلقها، وفي ذلك يقول نائب الرئيس السوري فاروق الشرع: "**إن سوريا نجحت بالإفلات من كافة المخططات الصهيونية المعادية لها، وخرجت أقوى من ذي قبل**" [3].

---

[1]- خليل العناني، "**مع الولايات المتحدة مصالح استراتيجية متبادلة**"، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2010)، ص156-157.

[2]- محفوضي، **سوريا وتركيا**، ص164-165.

[3]- أنظر: حوار فاروق الشرع نائب الرئيس السوري، مع جريدة الحياة اللندنية، في 20 تموز (يوليه) 2010.

المبحث الرابع
أدوات تنفيذ السياسة الخارجية السورية

تختزل الجمهورية العربية السورية في طياتها فسيفساء المشرق العربي عرقياً وطائفياً، حيث تتمثل في سوريا كل الأقليات الدينية والعرقية الموجودة في الشرق الأوسط. وبلغة الجغرافيا السياسية تمنع سوريا تركيا عن عمق شبه الجزيرة العربية، كما تحبس العراق عن شرق المتوسط، وسوريا في الوقت ذاته هي متنفس لبنان الجغرافي، وهذه الحقيقة الجيوسياسية ألزمت سوريا تاريخياً بالتمسك بهويتها العروبية، للحفاظ على تماسك كيانها السياسي كونها قدراً تاريخياً وجغرافياً [1].

وشكلت سوريا ولاتزال عنصر أساسي من عناصر التصعيد والتهدئة الإقليمية، بوصفها راعية القوى الأساسية في لبنان وفلسطين التي تعمل ضد المصالح الأمريكية في المنطقة، وترتبط أيضاً بتحالف إقليمي مع إيران، ساعدها على التحكم في مسار التفاعلات والتحالفات الداخلية في لبنان وقوى الرفض الفلسطينية وكذلك في العراق، وهو ما أمدها بقدر كبير من المرونة السياسية والنفوذ السياسي لقول كلمتها في النظام السياسي العربي، والتحاور مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة من موقع الممسك بخيوط اللعبة [2].

وللتعرف على الأدوات والآليات التي استخدمها القيادة السورية، من الأهمية بمكان التعرف على دور سوريا الإقليمي وأثر ذلك على علاقتها مع المحيط العربي والشرق أوسطي:

أولاً – الدور الإقليمي لسوريا:

لا يكفي لدولة ما أن تتخذ قراراً بالانخراط الفاعل في قضايا المنطقة لكي تنجح في ذلك، وفي الحالة السورية توافرت العدد من العوامل التي أتاحت لها أن تكون جزءاً من أقطاب اللعبة في المحيط العربي والإقليمي، بسبب موقعها الجيوسياسي ولكونها دولة مركزية في الإقليم وهيمنت لفترة طويلة على جميع أوراق اللعبة داخل الساحة اللبنانية .

---

[1]– مصطفى اللباد، "**تركيا والعرب شروط التعاون المثمر**"، (القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، 2010)، ص11.

[2]– المرجع السابق، ص12.

ثانياً – دور الوسيـــــــط:

لعبت سوريا هذا الدور في العلاقات الإقليمية كي تساعدها على خلق بيئة موائمة لسياستها، وقد تجسد ذلك بصورة واضحة على الساحة اللبنانية ومع إيران ودول الخليج العربي، بعد مشاركة سوريا في التحالف الدولي ضد العراق، وتحسن العلاقات السورية الخليجية، فقد نجحت سوريا في احتواء العديد من الأزمات بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة على خلفية الجزر العربية المحتلة من قبل إيران، ومحاولات سوريا لنزع فتيل سوء العلاقات المصرية – الإيرانية، وفي هذا الصدد قال عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري السابق: "إن السياسة السورية في الماضي في فترة حافظ الأسد تميزت بالتوازن بين علاقات دمشق القوية بطهران، والعلاقات مع دول الخليج ومصر" [1]. بمعنى أن السياسة السورية قامت على حصر واحتواء القضايا الخلافية مع عدد من الدول العربية، وتمسكت بتميزها عن البعض الآخر من الدول العربية؛ فسوريا في قلب السياسات الإقليمية وهي موجودة على تخوم المحاور الإقليمية مثل مصر والسعودية وإيران وتركيا [2].

ثالثاً – دور الموازن الإقليمي:

لعبت سوريا هذا الدور من منطلق أنها لا تملك كافة الطاقات والموارد المالية والنفطية الكافية لإدارة السياسات الإقليمية، فهي تجتهد لاحتواء السياسات والتحالفات المضادة من خلال تشكيل تحالفات مقابلة. ومن هنا برز اهتمامها منذ عقدين ببناء تحالف وثيق مع إيران في مواجهة التحالف التركي الإسرائيلي وخروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، ومن هنا تبلور ما سمي بمحور "الممانعة والمقاومة"، متمثلاً بسوريا وإيران وقوى المقاومة اللبنانية وبعض الفصائل الفلسطينية إضافة لبعض النخب القومية والإسلامية، على امتداد العالمين العربي والإسلامي.

ولا شك أن الدور الإقليمي لسوريا، تصادم في العقد الأخير مع السياسات: المصرية والسعودية، خصوصاً في الملف اللبناني والعراقي، بعيد الاحتلال الأمريكي له عام 2003، ويمكن ملاحظة مستويان لتحرك سوريا الإقليمي:

---

[1] – شفيق شقير، "**العلاقات السورية الإيرانية من تبادل مصالح إلى تحالف: الدول العربية وإيران الثورة**"، الجزيرة نت،2007، ص32؛ أنظر أيضاً: سالي شعراوي ، **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ص30.

[2] – محفوضي، **سوريا وتركيا**، ص157.

1- متمثل في دائرة سوريا الكبرى، أو الهلال الخصيب، وهي الأكثر نشاطاً وحيوية بالنسبة لسوريا، في ظل شح الموارد المالية والاقتصادية.

2- الدائرة الإقليمية باعتبارها دائرة نشاط قوي، ولذلك تكثر سوريا من الخطاب القائم على روح التضامن القومي والعربي والعمل المشترك [1].

رابعاً – دور سوريا في لبنان:

ما من شك أن التدخل العسكري السوري المباشر في لبنان، كان نتيجة مباشرة لإندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، وقد بدأ التدخل العسكري في بادئ الأمر، وكأنه وساطة تستهدف الدفاع عن مطالب الفلسطينيين ومنظمة التحرير في لبنان، وقد ظهر التحول في الموقف السوري في 21 آذار (مارس) 1976، عندما صدر بيان رسمي سوري، ندد بمواقف اليسار اللبناني، الذي كان حسب البيان، متشدداً في شروطه لوقف إطلاق النار، وخصوصاً موقف رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي كمال جنبلاط ، ثم ما لبث أن تدهور الموقف بين سوريا والقوى التقدمية اللبنانية وحلفائهم الفلسطينيين إلى قتال ضاري في شوارع العاصمة بيروت، ومسارعة الرئيس السوري حافظ الأسد بالقول: "إن سوريا ستتدخل لحماية المظلومين أياً كانوا"، وقد يكون المظلومين حسب رأيه هم حزب الكتائب اللبناني المسيحي وحلفائه. وبالتالي تحول لبنان إلى ساحة تدار فيه صراعات القوى الإقليمية والدولية، وإلى حرب طائفية بالوكالة. ولتدارك الموقف وقع اتفاق 18 نيسان (أبريل) 1976 بين سوريا ومنظمة التحرير لإعلان تثبيت وقف فوري لإطلاق النار، حيث باتت سوريا تمثل اليمين اللبناني المسيحي، وأصبحت منظمة التحرير تمثل اليسار اللبناني [2].

دخلت القوات السورية على أثر ذلك سهل البقاع والعاصمة بيروت، واكتسبت سوريا نفوذاً سياسياً كبيراً بانتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهورية اللبنانية وهو من الموالين للحكومة السورية، وقد أتاح ذلك للرئيس حافظ الأسد آنذاك إحكام قبضته على القوى اللبنانية [3]، حيث تبنت سوريا دعم حركة أمل الشيعية التي تحولت إلى ذراع ضارب للقيادة السورية، فأقدمت بضوء أخضر سوري بحصار المخيمات الفلسطينية لمدة ثلاث سنوات، ابتداء من (1984-1987)، كما حاولت سوريا احتواء الوضع اللبناني برمته من خلال احتواء الميلشيات الأمنية في لبنان، فقامت بعقد ما سمي الاتفاق الثلاثي بين نبيه بري الشيعي وإيلي حبيقة المسيحي

---

[1]- المرجع السابق، ص158-159.

[2]- العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، ص169-170.

[3]- المرجع السابق، ص170-172.

الماروني ووليد جنبلاط الدرزي، ولكن الاتفاق لم يصمد طويلاً لرفضه من قبل رئيس الجمهورية أمين الجميّل [1].

وظلت سوريا تحظى بنفوذ كبير في لبنان حتى صدور القرار الأممي رقم (1559) في أيلول (سبتمبر) 2005، الصادر عن مجلس الأمن الدولي وبالإجماع في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء السني رفيق الحريري، حيث حملت قوى 14 آذار المناوئة لسوريا عقب الاغتيال مباشرة، الرئيس السوري بشار الأسد مسئولية الاغتيال، وقد تضمن القرار الدول ثلاثة بنود هي:

1- إجراء الانتخابات اللبنانية التشريعية في موعدها المقرر في آيار (مايو) 2005.
2- نزع سلاح المليشيات في لبنان، في إشارة ضمنية إلى حزب الله والمخيمات الفلسطينية.
3- انسحاب القوات السورية من لبنان بصورة عاجلة.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تبع عملية اغتيال رفيق الحريري، عمليات اغتيال طالت عدد من الرموز اللبنانية الحزبية والطائفية والإعلامية، مثل سمير قصير ، وجورج حاوي وغسان تويني اتُهمت في معظمها السلطات السورية في الوقوف خلفها. وبناءً على القرار الدولي، تقرر بدء الانسحاب السوري من لبنان الذي اكتمل في نهاية عام 2005، ما جعل القضايا الخلافية تطفو على السطح بين لبنان وسوريا، وعلى وجه التحديد القضايا المتعلقة بترسيم الحدود بين البلدين، وملكية مزارع شبعا التي تقول وثائق الأمم المتحدة أنها أراضٍ سورية احتلت عام 1967.

ومن خلال نظرة فاحصة لسيرورة التطورات، يتضح أن القوى الحليفة لسوريا هي أول من دفع ثمن الانسحاب السريع للقوات السورية، وهي المسماة بقوى الثامن من آذار التي قوامها حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر بزعامة ميشيل عون، وقد أنهى الخروج السوري العلاقة المباشرة بين حزب الله وسوريا، وجعلها تمر عبر القناة الايرانية [2].

ومهما يكن الأمر، فأغلب الظن أن الانسحاب السوري من لبنان لم يؤثر على قدرتها على الإمساك بخيوط المشهد اللبناني، فظلت لها الباع الطويل في تحريك حلفاءها، ورسم السياسات العامة الواجب إتباعها مع خصومها المحليين، ومع القوى الإقليمية مثل مصر والسعودية

---

[1]- محمود صادق، **حوار حول سوريا**، ط1، (لندن: دار عكاظ، 1993)، ص208.

[2]- محمود صالح الكروي، "**لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية**"، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 316، يونيو 2005)، ص39-40.

وإيران، وقد أعترف الكثير من العارفين بالشأن اللبناني بأن سوريا هي رقم صعب في لبنان، يصعب تجاوزه أو استبداله لكثرة الموالين لسوريا داخل الساحة اللبنانية نظراً لقدرة سوريا على تحريك

حلفائها في اسقاط حكومة فؤاد السنيورة عام 2008، وتمكن حزب الله من السيطرة على العاصمة بيروت في (أيار) 2008 ، بعد الصدامات المسلحة مع أنصار قوى 14 آذار ، وكل هذه الشواهد تؤكد قدرة سوريا على التحكم في المعادلة اللبنانية السياسية والأمنية [1].

خامساً – علاقة سوريا بالقضية الفلسطينية:

إن السمة الأبرز لشكل العلاقة السورية الفلسطينية، منذ دخول حركة فتح إلى صفوف منظمة التحرير، في نهاية الستينيات من القرن الماضي، هي التوتر والقطيعة والأزمات المتراكمة بين سوريا ومنظمة التحرير، والتحدي الكبير الذي سيطر على نمط العلاقات هو مدى السيطرة السورية على قرار قيادة منظمة التحرير، التي رفعت شعار المحافظة على استقلالية القرار الفلسطيني، وهو ما لم يرق كثيراً للنظام السوري، هذا من جانب، ومن جانب آخر الثقل الديمغرافي الفلسطيني في لبنان ومخيمات اللاجئين المنتشرة من طرابلس أقصى الشمال إلى صور أقصى الجنوب اللبناني، وقد أثر ذلك على التوازنات الطائفية الداخلية، ورغبة سوريا في أن تكون اللاعب الوحيد في لبنان، ودعمها المتواصل سياسياً وعسكرياً للمنشقين عن ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وما نجم عنه من صراعٍ فلسطيني – فلسطيني في طرابلس، أعقبه خروج قوات حركة فتح من شمال لبنان إلى بعض الأقطار العربية، حيث حاول الرئيس حافظ الأسد جاهداً انتزاع الورقة الفلسطينية كاملة لنفسه، لتجاوز منظمة التحرير التي حظيت باعترافٍ عربي رسمي في قمة الرباط عام 1974، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده [2].

لم يقتصر الدور السوري على ذلك، بل عارضت سوريا بشدة الاتفاق الاردني الفلسطيني في شباط (فبراير) 1984، الذي أعلن اعتراف منظمة التحرير بالقرارين (242)، و (338)، وترافق مع ذلك استياء سوري واضح من التحسّن الملموس في العلاقات المصرية الفلسطينية في أعقاب خروج ياسر عرفات من شمال لبنان عام 1983، وذهابه مباشرة إلى القاهرة للقاء الرئيس المصري حسني مبارك [3].

---

[1]– المرجع السابق، ص 40–42.

[2]– صادق، **حوار حول سوريا**، ص209.

[3]– المرجع السابق، ص210.

واصلت سوريا كذلك التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية، فدعمت انشاء تحالف معارض لسياسات ياسر عرفات، أطلق عليه "جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني" عام 1986، ترأسه خالد الفاهوم وانضوت فيه الفصائل الفلسطينية التي تتخذ من دمشق مقراً دائماً لها وتتمتع بعلاقات وثيقة مع النظام السوري، ورعت في مطلع التسعينيات تحالف جديد سمي "تحالف القوى العشرة" الرافضة لاتفاق أوسلو، الذي ضم في صفوفه: حركتي: حماس والجهاد الاسلامي، والجبهتين: الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية (القيادة العامة)، والصاعقة، والمنشقين عن فتح، بزعامة العقيد أبو موسى [1].

خاتمـــــة الفصل :

ومما سبق بيانه في الفصل الأول، بالإمكان التوقف عند أهم المحطات التالية:

1. سعت الدراسة خلال الفصل الأول، للتعرف على مفهوم السياسة الخارجية بوظائفها وأهدافها وآليات عملها.
2. كما جرى تقديم معلومات وتصورات عن الأهداف والمبادئ والاستراتيجيات والأدوات التي تعتمدها القيادة السورية، والخيارات السياسية التي دأبت على السير عليها منذ تسلّم حزب البعث السوري مقاليد السلطة
3. كما ناقش هذا الفصل علاقة سوريا، بالمحيط العربي والإقليمي، وطبيعة التحالفات السورية، في مواجهة السيل الجارف، من التغيرات السياسية على المستوى الإقليمي.

[1]– خالد رمضان هتهت، **موقف إيران اتجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو** ، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010، ص20–21.

الفصـــل الثاني

محددات السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط

المبحث الأول : أثر البُعد الجغرافي والتاريخي على السياسة الخارجية الإيرانية.

المبحث الثاني : البيئة الداخلية في إيران.

المبحث الثالث : البيئة الخارجية لإيران.

مقدمة:

ثمة أسباباً مختلفة تجعل من البحث والتقصي عن دور إيران السياسي والإقليمي قضية في غاية الأهمية، ومبعث الاهتمام هو موقع إيران الجيوسياسي والجيو استراتيجي، ودورها المتصاعد ولا سيما في العقود الأخيرة سواءً في العهد الشاهنشاهي، أو في حقبة جمهورية إيران الإسلامية، وما تتركه السياسة الخارجية الايرانية من آثارٍ على دول الجوار على مختلف الصُعد والمستويات [1].

ويتجلى هذا الدور المتصاعد في بناء إيران قوة عسكرية بسرعةٍ فائقة بعد انتهاء حربها الدامية مع العراق عام 1988، حتى أصبح لديها قدرات تنافس بها الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، وباتت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ذات قيمة استراتيجية وجيو سياسية لأسبابٍ عدة منها [2]:

1- أن إيران باتت لاعباً مركزياً في الشأن الداخلي العراقي، يصعُب على الولايات المتحدة تجاهله، وبات عليها التشاور معها في المسألة العراقية.
2- دخول إيران النادي النووي الدولي، مما شكّل تهديداً مباشراً لإسرائيل.
3- إحياء مخاوف دول الخليج العربي من طبيعة البرنامج النووي الإيراني والمد الشيعي.

إن فهم محددات وأهداف السياسة الخارجية والداخلية الإيرانية على درجةٍ كبيرة من التعقيد والغموض، نظراً لخصوصية النظام الإيراني الشديدة، فمن الصعوبة بمكان مقارنته مع حالة أخرى لدولٍ نامية أو متقدمة، وتظهر هذه الخصوصية والتمايز على مستوى المؤسسات ونمط السياسات، فنجد مؤسسة المرشد تمثّل أهم أجهزة صنع القرار في الدولة، حيث الصلاحيات واسعة النطاق وهي مؤسسة حكم غير قائمة إلاَّ في إيران [3].

كما أن هناك صعوبة أخرى يواجهها الباحث في النظام السياسي الإيراني تتعلق بتصنيفه، هل هو نظام ديمقراطي أم شمولي؟، أم مزيج بين هذا وذاك.

---

[1] – غسان بن جدو، " **إيران إلى أين**" (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 235، 1998/9)، ص6.

[2]– أسامة أبو نحل، "**الشيعة وزعامة العالم الإسلامي الجديد**"، موقع تبنين؛
http://www. tibneen.com/index. Php.20 ption "com-cc

[3] – نفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص10.

وتجدر الإشارة هنا، أنه بعد نجاح الثورة الإسلامية تمَّ وضع دستور تضمّن مبدأ التنافس على منصب رئيس الدولة، ومدة الرئيس أربع سنوات لفترتين فقط، لكن في مقابل ذلك نجد بعض المواد الدستورية تعطي ولاية الفقيه صلاحيات مطلقة، حيث يتحكّم في تعيين قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية والإعلامية، وهو ما يجعل النظام السياسي برمته في قبضة المرشد رأس النظام الحاكم. فيما تُبرز التركيبة السياسية الداخلية الكثير من الالتباس في ظل عدم وجود قوى حزبية معارضة للنظام الإيراني، هدفها الوصول لسدة الحكم عبر آليات انتخاب كما هو في الدول الديمقراطية الحديثة، وجُل ما هو قائم صراع تيارات فكرية تحت مسميات المحافظين والإصلاحين والمعتدلين والمتشددين، ويجري هذا الحراك تحت عباءة المذهب الشيعي الجعفري (مذهب الدولة الرسمي) [1].

[1]- مسعد، مرجع سابق، ص11.

المبحـــــــث الأول

أثر البُعد الجغرافي والتاريخي على السياسة الخارجية الإيرانية

تحتل إيران موقعاً مركزياً في منطقة الشرق الأوسط ، نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الهام، لذلك؛ فإن موقعها بالضرورة يؤثر على أنماط سياساتها الخارجية في ظل تنامي دورها المنطلق من الثورة الاسلامية الإيرانية، وفي ظل طموح إيراني أيضاً للعب دور القوة الإقليمية الفاعلة [1].

كما أن قدر إيران بحكم موقعها الجغرافي المتميز أن تكون ساحة لصراع القوى الكبرى، فمنذ بدايات القرن العشرين كان الصراع على النفوذ على أشده بين جارتيها الكبيرتان: روسيا القيصرية المشتركة معها بحدود برية طويلة، وبريطانيا العظمى التي كانت موجودة في الخليج العربي والهند بصورةٍ كبيرة. وفي أعقاب الحرب العالمة الأولى استُبدلت روسيا القيصرية بالاتحاد السوفيتي، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا كصاحبة نفوذ في الخليج العربي، وتحولت الأراضي الإيرانية إلى ميدان للحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة [2].

كذلك تتمتع إيران بموقعٍ جعل منها جسراً برياً بين دول شرق المتوسط من ناحية، ودول وسط وجنوب آسيا من جهةٍ أخرى لعدة قرون، عندما كانت الطرق الرئيسية للتجارة تمر عبر شمال إيران. وقد شكّلت إيران خلال الحرب العالمية الثانية، ممراً رئيسياً لنقل القوات والإمدادات لمد الاتحاد السوفيتي بالسلاح والمواد الغذائية أثناء مقاومته للغزو الألماني [3].

موقع ومساحة إيران:

تبلغ مساحة إيران (مليون و 648 كم2)، وهي دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب، بحيث تعتمد في إطلالتها على الخارج على مياه الخليج العربي، حيث تشرف على نحو (3200 كم) على الخارج، أما المملكة العربية السعودية فتبلغ إطلالتها على الخليج نفسه (2500 كم2).

---

[1]- فنسان الغريب، **دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009)، ص9.

[2]- طلال مجذوب، **من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية**، (بيروت: دار ابن رشد، د.ت)، ص280.

[3]- المرجع السابق، ص313.

وتقع إيران بين خطي عرض (25–40 شمالاً) وبين خطي طول (55–63 جنوباً)، وتحدها تركيا والعراق من الغرب وتحدها أذربيجان وأرمينيا وتركمنستان من الشمال، وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب من الجنوب، وعدد سكانها يبلغ حوالي (60 مليون نسمة)؛ أي ما يزيد على ثلاثة أضعاف سكان العراق، وأربعة أضعاف سكان السعودية [1]، وبذلك فقد ساهم موقع إيران الجغرافي في أن تكون هدفاً لتصارع القوى الكبرى وأن تشكل فيما بعد بلداً محورياً في الإقليم .

البُعد التاريخي:

يعود تاريخ إيران (بلاد فارس قديماً) بالإسلام، حين تلقى كسرى فارس دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم للدخول في الإسلام، واستقباله تلك الدعوة بغضبٍ شديد، لأن بلاده كانت تدين بالزرادشتية الوثنية، وقد فُتحت على يد الصحابي سعد بن أبي وقاص. أما تاريخ إيران الحديث فقد بدأ عام 1906، بما سُمي بالثورة الدستورية، حيث اعتمدت الدولة الصفوية المذهب الشيعي كمذهبٍ رسمي لإيران، ثمَّ تلى الثورة الدستورية صراع سياسي حاد بين القوى الدولية الطامعة في نفط إيران مثل بريطانيا وروسيا، وقد ظل الحكم في الأسرة القاجارية حتى استيلاء رضا خان على مقاليد الحكم عام 1925 [2].

بدأ الارتباط بين المؤسسة الدينية الشيعية والحكم الشاهنشاهي في إيران أثناء حكم الشاه محمد رضا بهلوي، وخصوصاً خلال أزمة محمد مصدق عام 1952، عندما تحالف آية الله كاشاني مع رئيس الوزراء مصدق في بداية الأمر، ثمَّ انقلب عليه لاحقاً، وتمَّ القضاء على حركة مصدق بدعمٍ أمريكي والقبض عليه وتصفية معاونيه.

لقد ظل الاستقرار الداخلي والخارجي سائداً في إيران حتى اندلاع المظاهرات في أعقاب قيام الشاة محمد رضا بهلوي بالثورة البيضاء، وكان لرجال الدين دورٌ بارز في التصدي لهذه الثورة، وقد قتل فيها عدة آلاف من المتظاهرين. وقد لعب آية الله الخميني دوراً بارزاً في قيادة المظاهرات عام 1963، حينما رفض رجال الدين تغير الطابع الإسلامي للبلاد واستبداله بالطابع العلماني، وهو ما أعتبر بداية الدور الذي ستلعبه المؤسسة الدينية لاحقاً، وهكذا فقد

---

[1]– ضاري الحمداني، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، ط1، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2012)، ص75–76.

[2]– علي ناغي خاني، **الشاه وأنا: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني أسد علم**، ترجمة: رفعت سيد أحمد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص13.

تفاعل البعدان الجغرافي والتاريخي في انضاج عوامل الثورة الإسلامية في إيران التي أسست للمسار السياسي والديني والإقليمي لإيران [1].

التكوين الاثني لإيران:

إيران دولة متعددة القوميات والأعراف واللغات، وهي لوحة فسيفسائية من الناحية القومية والعرقية، ويشكّل الفرس (51٪) من سكانها، بينما (24٪) أذريون، و (7 ٪) أكراد (3٪) عرب، و (2٪) بلوش، واللغة الفارسية هي اللغة الرسمية لإيران، وتوجد بعض اللغات الأخرى مثل: التركية والعربية والكردية والبلوشية. أما من الناحية المذهبية فيمثّل الشيعة (89٪) من حجم السكان، أما العرب السنة فتبلغ نسبتهم (10٪) من السكان ، وهي أرقام تقريبية وفق الإحصاءات القديمة [2].

الموارد الطبيعية:

تمَّ اكتشاف النفط في إيران عام 1908، وهو الاكتشاف الأول في الخليج العربي، ثمَّ تلاه العراق في العام 1927 [3]. وتمتلك إيران حوالي تسعون بليون برميل من النفط في باطن الأرض، بما يمثّل (9%) من احتياطي العالم المعروف من النفط، وتنتج حوالي(3,6) مليون برميل يومياً، وتمتلك (812) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وتعتبر إيران ثاني دولة منتجة للنفط في منظمة الأوبك بعد المملكة العربية السعودية، وثالث دولة في العالم تمتلك احتياطي نفطي بعد السعودية والعراق، وثاني دولة في العالم من حيث الاحتياطي للغاز بعد روسيا الاتحادية [4].

أهمية الخليج العربي لإيران:

تشرف إيران على نحو (3200 كم) على الخليج العربي كما أسلفنا الإشارة، وهو المنفذ الرئيسي لتصدير نفطها الذي يشكّل (80٪) من حجم صادراتها الخارجية، وهو بالتالي المصدر الأساسي لعملتها الأجنبية، إضافة للأهمية النفسية والرمزية من خلال قناعة الإيرانيين أنه "خليج فارسي خالص".

---

[1]- المرجع السابق، ص15-18.

[2]- طلال صالح بنان، "**معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 155، 2004)، ص24.

[3]- مصطفى كامل محمد، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط**، (القاهرة: مركز الأهرام)، ص52.

[4]- بنان، "**معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**"، ص24.

وما يعزز هذه الأهمية الاستراتيجية لمياه الخليج قول وزير الخارجية الإيراني السابق الدكتور علي أكبر ولاياتي بالقول: "إن ساحل إيران الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدود إيران الاستراتيجية الأكثر أهمية، وهذه المنطقة حيوية لأمننا القومي" [1].

ويُستدل من هذا التصريح الأهمية القصوى التي توليها دوائر صنع القرار الإيراني للخليج العربي ومضيق هرمز، وهذا بخلاف دول الخليج العربي التي تستطيع لو أجُبرت أن تصدر نفطها عبر السواحل السعودية على البحر الأحمر، أو السواحل العُمانية على بحر العرب المحاذي للمحيط الهندي [2].

واستكمالاً للحديث عن أهمية الخليج العربي لإيران، يؤكد عباس ملكي وكيل وزارة الخارجية الإيرانية السابق، أن إيران تركز اهتمامها على ثلاث مستويات أساسية:
أولاً: تأمين استمرار تدفق النفط الإيراني عبر مضيق هرمز.
ثانياً: توظيف الموارد الإيرانية، وتهيئة السبل لدعم التنمية داخل ايران.
ثالثاً: الاستدارة شرقاً نحو الجمهوريات الإسلامية الوليدة لضخامة المصالح هناك.

ولتفسير المحاور الثلاث، فإن أكثر من (90٪) من العائدات المالية لإيران تأتي من مبيعات النفط، وكل الخطط والبرامج الحكومية على صعيد التنمية تعتمد أساساً على مبيعات النفط للخارج، وليس هناك مخرج للنفط الإيراني سوى عبر مضيق هرمز، وبالتالي فإن أمن المضيق هو أمن إيران القومي، وأي اختلال في حركة السفن في المضيق سينعكس فوراً وسلباً على الأمن القومي الإيراني وعلى أسعار النفط العالمية [3].

وفيما يختص بأهمية التفات إيران لحدودها الشمالية، فإيران وجدت في حدودها غير العربية فرص وتحديات كبيرة، لا سيما فرصة تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الجمهوريات الاسلامية السوفيتية سابقاً التي لا معبر إليها إلى المياه الدافئة، إلاَّ من خلال الأراضي الإيرانية، والآمال المعقودة على نفط بحر قزوين، وبذلك تصبح إيران حلقة وصل بين نفط الخليج ونفط بحر قزوين. ولذلك قامت إيران بالتوقيع على الكثير من الاتفاقيات مع الجمهوريات الجديدة مثل: اتفاقية مع تركمنستان للتعاون الزراعي والثقافي، واتفاقية مناجم الذهب والرصاص مع أوزباكستان، واتفاقيات الطرق السريعة والسكك الحديدية وإنشاء

[1]- نفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص16.

[2]- عبد الله النفيسي، **إيران والخليج**، ط1، (الكويت: دار قرطاس، 2000)، ص33.

[3]- المرجع السابق، ص34.

المطارات مع كازاخستان وطاجاكستان، وعملت جاهدة لخلق منظمة الإيكو للتعاون الاقتصادي، كما عملت على خلق مجموعة دول بحر قزوين [1]. ويبدو أن التحرك الإيراني نحو هذه الجمهوريات، جاء لقطع الطريق على المساعي الإسرائيلية للتوغل في الجمهوريات الخمس، وبالتالي تصبح منطلق لتهديد حدودها الشمالية، كما نجحت إسرائيل في التوغل في جنوب السودان وتطويع النظام السياسي الجديد الوليد فيه، خدمة لمصالحها الأمنية والاستخبارية.

أما حدود إيران الشرقية، فتقع أفغانستان حيث تعاني هذه الدولة من تعقيدات سياسية وأمنية وطائفية وقبلية، فتعيش الأقلية الشيعية تحت الحكم السني، وتدخلات باكستان القوية في الشأن الأفغاني، والوجود العسكري الأمريكي والأطلسي في أعقاب تفجيرات 11 أيلول (سبتمبر) 2001.

وخلاصة القول في هذا السياق، أن إيران اهتمت باستقرار الحدود السياسية لدول الإقليم رغم صراعها الطويل مع العراق، ومع ذلك فهي لا تؤيد انفصال شماله عن وسطه وجنوبه، ولا تتحمس كثيراً لانفصال جنوبه رغم أغلبيته الشيعية؛ ففقر الجنوب لا يجعلها تتحمل تبعات دولة شيعية تُحسب عليها، وتزيد من حجم مشكلتها الاقتصادية، وخلال أزمة الخليج الثانية رفضت تقديم تنازلات إقليمية من الكويت لصالح العراق [2].

أما على صعيد علاقات إيران مع شعوب آسيا الوسطى، فقد اتسمت العلاقة بالكثير من الحذر خصوصاً أنه يوجد نحو 6 ملايين أذري في إيران والدول المجاورة لا يتكلمون اللغة الفارسية، وهو ما عزز مخاوف ايران من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الآذري، ولذلك اعترفت إيران في وقتٍ متأخر جداً بأذربيجان، لكنها في الوقت ذاته حافظت على علاقات جيدة مع أرمينيا ذات الغالبية المسيحية، حيث تطمح إيران في جعل أرمينيا منفذ حيوي للنفط والغاز الإيراني عبر البحر الأسود [3].

وبناءً على ما سبق ذكره ، نستخلص أن المؤثرات التاريخية والجغرافية والمذهبية واللغوية، ألقت بظلالها على نمط العلاقات الإيرانية مع دول الجوار، وحملت في طياتها الكثير

---

[1]- المرجع السابق، ص35-36.

[2]- مسعد، **صنع القرار في إيران**، ص18.

[3]- عمار جفال، "**التنافس التركي الايراني في آسيا الوسطى والقوقاز**"، (21 أغسطس , المركز العربي للأبحاث 2011)؛

http://www politics –ar-com/or/index.php.

من التحديات والفرص، وجعلت إيران تبحث عن حلفاء جدد خصوصاً في مسرح الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، ومحاولة الاستفادة من الأوضاع الناشئة حديثاً.

العلاقات العربية الإيرانية:

يتفق الكثير من الباحثين عن تطور مسار العلاقات العربية – الايرانية، على أن ثمة إشكالية تعترض الفهم الموضوعي بين العرب وإيران لأسباب مختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر، منظومة الإدراكات المتبادلة بين الطرفين التي ساهمت فيها؛ كمشكلة اختلاف اللغة العربية عن اللغة الفارسية، ودور الإعلام العربي والإيراني في بناء التصور المتبادل، والتفسير الضيق لحركات الفتح الإسلامي لإيران، كما هو وارد في الأدبيات الإيرانية [1].

وظلت العلاقات العربية الإيرانية تتأرجح وتتغير وفقاً لتطور الأحداث في الإقليم، ويتفاوت شكل الرؤية العربية لإيران، حيث ينظر غالبية العرب لإيران على أنها دولة إسلامية دينية، وأحياناً أخرى على أن النظام الإيراني مذهبي الطابع حسب اللحظة السياسية التي تمر بها العلاقات العربية – الإيرانية، فالنظام الإيراني لا ينزعج من وصف الدولة بالدينية لأن الإسلام حسب رأيهم نظام حياة، غير أن النظام الايراني ينفي دوماً عن نفسه تهمة الطائفية [2].

وتتقاطع إيران ديمغرافياً مع الأمة العربية عبر ثلاث محاور أساسية: محور العرب ومحور الأكراد ومحور الشيعة، حيث يقطن العرب جنوب غرب إيران، ويتركزون في محافظة خوزستان (عربستان)، وهناك أسباباً مختلفة للحساسية التي تبديها الحكومات الإيرانية المتعاقبة اتجاه الأقلية العربية؛ ففي (عربستان) أكبر حقول النفط الإيرانية، وأضخم مصافي تكرير نفطها وأوسع موانئها (خور مشهر)، وأهم مدنها مثل: عبدان، والأهواز، وبندر عباس، وخشية إيران من تواصل الأقلية العربية مع دول الجوار الخليجية؛ ففي أعقاب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، عوّل العرب في إيران على تحسين أوضاعهم المعيشية، ولهذا شاركوا في اضرابات عمال النفط بهدف اسقاط حكم الشاه [3].

لم تخلو العلاقات الإيرانية مع دول الجوار العربي من إثارة الخلافات والمشاكل الحدودية، وخصوصاً النزاع الإيراني – الإماراتي حول ملكية الجزر الثلاث: أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، وإدعاءات كل طرف وتقديمه أسانيده وقرائنه التاريخية والقانونية،

---

[1]– النفيسي، **إيران والخليج**، ص9.

[2]– شفيق شقير، "**البنية الدينية للنظام الإيراني والعلاقة مع العرب: الدول العربية وايران الثورة**"، (الجزيرة للدراسات، 2007)، ص4.

[3]– مسعد، **صنع القرار في إيران**، ص22.

واستمرار هذه القضية عالقة إلى يومنا هذا باعتبارها بؤرة للتوتر الخليجي الإيراني [1]. وكذلك مشاكل إيران مع دولة البحرين التي حُسمت في استفتاء عام 1971. والمشاكل الحدودية بين العراق وإيران حول تقاسم مياه شط العرب، والمسألة الكردية المزمنة تاريخياً التي تشترك فيها إيران وسوريا وتركيا والعراق، حيث ترفض الدول الأربعة بالمطلق إقامة كيان سياسي كردي مستقل في أي من هذه الدول، رغم التوظيف السياسي والعسكري لهذه القضية من قبل هذه الدول في علاقاتها بعضها ببعض. ومن المفارقات دعم إيران للأكراد سياسياً وعسكرياً في شمال العراق ضد نظام الرئيس صدّام حسين، بينما ترفض في الوقت ذاته منح الأكراد لديها حكماً ذاتياً للأقلية الكردية [2].

لقد تأثرت العلاقات العربية الإيرانية بالتشابك والتداخل في الدوائر العربية والإيرانية في الجغرافيا والتاريخ والحضارة والاقتصاد، كما تأثرت العلاقات العربية الإيرانية غالباً بتطور علاقات القوى الكبرى مع العرب وإيران، لوقوع إيران في قلب الخليج ذات المنافع والثروات. وما من شك أن إيران قد استفادت خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، من تفوقها السكاني وعائدات النفط الكبرى، وسعي الولايات المتحدة لجعل إيران قوة عظمى إقليمية؛ فاستولت بالقوة العسكرية على الجزر الإماراتية الثلاث عام 1971، وأكملت سيطرتها على جزيرة أبو موسى عام 1992، مما رفع من حدة الخلاف العربي الإيراني [3].

وفي أعقاب مشاركة سوريا ومصر والمغرب في التحالف الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت، صدر إعلان دمشق في 6 أذار (مارس) 1991، وقد جاء الرفض الصريح له من إيران التي ترى أن أمن الخليج يقع على عاتق دوله الواقعة على شواطئه، لذلك يجب ابتعاد مصر وسوريا وإقامة نظام أمني خليجي تشارك فيه إيران [4].

ويستدل مما سبق بيانه، أن موقع إيران الجغرافي ومصالح إيران الحيوية، تجعل منها طرفاً أساسياً في أي تسوية لضمان الأمن والتوازن في الشرق الأوسط، يعطى لها القدرة على ممارسة سياسة إقليمية ذات طابع قيادي، خصوصاً بعد الغزو الأمريكي للعراق وإضعافه عام 2003.

---

[1] – "**النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث**"، ص6؛ http://www.moqatel.com/openshare/Eran-Emarat .

[2] – نعيم الظاهر، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، ط1، (عمان: دار اليازوري للنشر والطباعة، 2005)، ص110.

[3] – المرجع السابق، ص111.

[4] – الحمداني، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، ص75-76؛ أنظر أيضاً: موسى أبو قاعود ، **الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من (1991-2010)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012، ص27.

وعلى الرغم من التذبذب والفتور والهواجس المتبادلة بين إيران ومحيطها العربي، إلاَّ أن ذلك لا ينفي أن إيران ودول الجوار يشتركون بعددٍ من السمات والخصائص [1]:

1. أن إيران ومحيطها الجغرافي لا يمثلون دولاً رئيسية في النظام الدولي، بمعنى أنهم لا يملكون التأثير الكبير في مجرى السياسة الدولية والعالمية، إلاَّ أن دولاً مثل: إيران وتركيا ومصر والسعودية، يمتلكون بعض المقومات لأداء دور مؤثر في بعض القضايا الإقليمية.
2. أن إيران وجوارها العربي والإسلامي ينتمون إلى مجموعة دول العالم الثالث أو ما يعرف بدول الجنوب، الذي يمتاز بضعف مؤشرات النمو الاقتصادي، وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وتدني مستوى نصيب الفرد.
3. أغلب دول الجوار الإيراني يتواجد داخلها حالياً قواعد بحرية وبرية، حيث تلعب هذه القواعد دوراً مهماً في حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الشرق الأوسط.
4. عدم تجانس الدول المحيطة جغرافياً بإيران قومياً ودينياً وعرقياً، وهي تضم طيفاً من الأقوام والأعراق والمذاهب، مما خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي، بسبب العلاقة غير المتكافئة بين مكونات المجتمعات سالفة الذكر، علماً أن التداخل القومي والتنوع المذهبي، فرضتها الظروف التاريخية المتعلقة بالهجرات المتبادلة في المناطق الحدودية.

وخلاصة القول أن علاقات إيران بدول الجوار قد تأثرت بالعوامل التاريخية والجغرافية والديموغرافية وتشكلت سياسات إيران الخارجية تبعاً لذلك .

[1]- دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي**، ط1، (عمان: دار وائل للنشر، 2004)، ص96-98.

المبحــث الثاني

البيئـــــــة الداخليــــــــــة في إيران

من الأهمية بمكان دراسة البيئة الداخلية في إيران، وعلاقة ذلك بالنظام السياسي الإيراني، وفهم المذهب الشيعي من زاوية أنه مذهب سياسي، فقد حكم العثمانيون العراق أربعة قرون، عزل فيه العثمانيون الشيعة عن أغلب مؤسسات الحكم في التشريع والأمن، رغم أن الشيعة يمثلون الأغلبية السكانية. وخلال العهد الشاهنشاهي في إيران تمَّ محاربة رجال الحوزة العلمية الشيعية في قم بكل قوة، حتى نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية في إسقاط حكم الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979 [1].

ويهدف هذا المبحث لمعرفة أثر البيئة الداخلية الإيرانية على شكل النظام السياسي الحاكم بمرجعياته الدينية، ومؤسسات صنع القرار، ودور المذهب الشيعي في تحديد الهوية الدينية للدولة، وأثر كل ذلك على قوى المجتمع المدني في إيران:

1- المؤسسة الدينية:

يعود ظهور المؤسسة الدينية إلى القرن السادس عشر، حيث شكلت في البداية أداة بيد حكم الأسرة الصفوية التي وظفتها لتحقيق أهدافها وغاياتها، ولذا فالمؤسسة الدينية في إيران تتألف من الفقيه الذي يكون على رأس المؤسسة الدينية، وتضم آيات الله العظمى والمجتهدين الذين يأتون بعد الفقيه في المرتبة الدينية، بالإضافة إلى شبكة الحُسينيات وإمام الجمعة [2].

أما بخصوص الثقافة السياسية الشيعية، فإنها ثقافة غنية بالرموز والدلالات التي مكنت علماء الشيعة من توظيفها في تعبئة الجماهير ضد الحكم الشاهنشاهي في إيران. وقد تحولت المناسبات الدينية، وفي مقدمتها ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي للتأكيد على استعداد الشيعة للشهادة والتضحية، وقد لعب علي شريعتي منظّر الثورة دوراً في ذلك، حيث جعل من هذه المناسبة السنوية مناسبة لإعلان الثورة، وليس لذرف الدموع [3].

ووجد الشيعة في جمهورية إيران الإسلامية فرصة تاريخية لتحقيق أهدافهم في حق الوجود السياسي المشروع، ولذلك نجد في مواد الدستور في المادة الثانية عشر، على أن: "الدين

---

[1]- النفيسي، **إيران والخليج**، ص5.

[2]- الحمداني، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، ص11.

[3]- مسعد، **صنع القرار في إيران**، ص233.

الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب هو الجعفري الاثني عشري"، وهذه المادة حسب الدستور تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغير [1].

كما شكلت نظرية ولاية الفقيه حجر الزاوية في الفكر الإسلامي الشيعي، ومدعاة للتساؤل حول مفهوم ولاية الفقيه، ومدى الصلاحيات التي تمنحها هذه الولاية. فولاية الفقيه حسب المؤمنين بها، تقترب من إرادة ولاية الإمام الغائب الذي سيعود يوماً؛ ولذا فولاية الفقيه تتمتع بقدسية دينية خاصة، وبالتالي لا يجب معارضتها، وليس هناك حق في محاسبة ولاية الفقيه، أو الخروج عنه، ومن هنا أصبحت تمثل جوهر النظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام 1979 [2].

ويضع الدستور الإيراني ولي الفقيه أو قائد الثورة الإسلامية أو ما يعرف بالمرشد الأعلى على رأس هرم النظام السياسي، وهو الرجل الأول في الحكم والدولة ومن بين الوظائف والصلاحيات الدستورية حسب المادة (109) [3]:

1- رسم السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية، بعد التشاور مع هيئة مصلحة تشخيص النظام.
2- الإشراف على حُسن إجراء السياسات العامة للنظام.
3- القيادة العامة للقوات المسلحة.
4- إعلان الحرب والسلام، والتعبئة العامة.
5- تعيين وعزل وقبول استقالة كل من:
   - فقهاء مجلس صيانة الدستور.
   - أعلى مسئول في السلطة القضائية.
   - رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
   - رئيس أركان القيادة المشتركة.
   - القيادات العليا للقوات المسلحة.
   - عزل رئيس الجمهورية بعد صدور حكم المحكمة العليا.

---

[1]- النفيسي، **إيران والخليج**، ص8.

[2]- بنان، "**معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**"، ص9.

[3]-بن جدو، "**إيران إلى أين**"، ص7-8.

وقد تمَّ في أعقاب وفاة آية الله الخميني إدخال ولاية الفقيه في الدستور وفاءً له، وقد نصت المادة الخامسة في دستور عام 1989، على أنه "في زمن غيبة الإمام المهدي عجّل الله فرجه، تكون ولاية الفقيه بيد الفقيه العادل، البصير في أمور العصر، القادر على الإدارة والتدبير". وقد اُشترط في الفقيه العادل الكفاءة اللازمة في الإفتاء والرؤية السياسية الصحيحة والشجاعة والكفاية على القيادة [1]. ويتم ذلك بقيام مجلس الخبراء بالتشاور حول الذين يمتلكون هذه الصفات، فإذا وجدوا شخصاً واحداً يملك ذلك تمَّ اختياره، وإلاَّ فإنهم يعينون ثلاث أو خمس مراجع تجمع الصفات سالفة الذكر [2].

وبحسب تقرير أمريكي أعدته مؤسسة راند للأبحاث السياسية، قام ثماني من كبار خبراء المؤسسة بوضعه، وقدم لوزارة الدفاع الأمريكية ويتألف من (143) صفحة، يؤكد التقرير على أن إيران تمتلك نظاماً سياسياً متعدد الأقطاب، ويتميز بقدر كبير من السيولة التي تحميه من الداخل، فعلى المستوى السياسي يذكر التقرير أن الثورة الإسلامية في إيران، نجحت في بناء نظام سياسي يتربع على رأسه المرشد الأعلى، ويذكر التقرير أن سلطة الإمام علي خامنئي في ازدياد مستمر، وخاصة في فترة حكم محمود أحمدي نجاد [3].

وما من شك أن دور رجال الدين قد بدأ قبل اندلاع الثورة، وفي أعقابها بات رجال الدين في إيران لديهم الباع الطويل واليد الطولى في مؤسسات الحكم المختلفة، وينقسم رجال الدين في إيران إلى نوعين [4]:

1- علماء الدين الذين يعتبرون العمل السياسي من المسؤوليات الأساسية، وخاصة الذين يحملون درجة آية الله العظمى، ومن هذه الفئة الإمام الخميني و آية الله المطهري والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني، وعلي خامنئي وغيرهم.
2- علماء الدين التقليديون اللذين لا يتبنون العمل السياسي، ويقومون بتدريس الأصول الفقهية والتدريس في الحوزات العلمية، والإشراف على الحسينيات والمناسبات الدينية.

وبناءً على ما سبق ذكره من معطيات، نستشف بوضوح مدى أهمية المؤسسة الدينية في إيران والثقل الذي تحظى به في إدارة ورسم سياسات الدولة، وتحديد شكل التفاعلات الداخلية

---

[1]- بنان، "**معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**"، ص15.

[2]- الحمداني، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، ص12.

[3]- فنسان الغريب، **دولة الحرث الثوري وإجهاض الثورة الخضراء**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009)، ص71.

[4]- الحمداني، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، ص14.

منذ أكثر من ثلاثة عقود، وهو ما جعل النظام السياسي الإيراني حالة متميزة عن سواها من النظم السياسية الأخرى، بحيث تستحق البحث المعمق والمستفيض.

المؤسسة العسكرية:

تمثل المؤسسة العسكرية في إيران الحلقة الثانية من حيث الأهمية والقيمة والمكانة بعد المؤسسة الدينية، وتتشكل هذه المؤسسة العسكرية من عدة أذرع رئيسية، وهي: الجيش والحرس الثوري والباسييج. ومن الناحية التاريخية فقد شكلت مؤسسة الجيش الذراع الضارب لشاه إيران محمد رضا بهلوي، وكان الجيش يدين بالولاء الشديد له حتى تفجر الثورة الإيرانية، والموقف الذي اتخذه قائد الجيش بالتخلي عن الشاه في ذروة الصدامات بين القوات الخاصة والمتظاهرين في شوارع العاصمة طهران، مما أدى إلى الإطاحة به وانتصار الثورة [1].

وتولى قيادة الجيش بعد نجاح الثورة أبو الحسن بني صدر الذي أُنتخب رئيساً للجمهورية، وقائداً أعلى للقوات المسلحة، ومنحه الدستور صلاحيات نائب القائد العام لكل القوى، حتى يتمكن من التنسيق بين الجيش والحرس الثوري ورجال الثورة وقوات التعبئة العامة، وقد ظهرت لأبي الحسن بني صدر توجهات مخالفة لمواقف المرجعية الدينية، وتمَّ عزله بقرارٍ أصدره الإمام الخميني عن الرئاسة عام 1981، وقيام مجلس الشورى بسحب الثقة عنه [2].

ولقد حدد الدستور الذي وُضع بعد الثورة مباشرة صلاحيات المؤسسة العسكرية على النحو التالي [3]:

1- القيام بمسئولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيه، والدفاع عن نظام الجمهورية الاسلامية حسب نص المادة (143).
2- في وقت السلم يمكن الاستفادة من امكانياته في أعمال الإغاثة والإنتاج والبناء والبنية التحتية حسب نص المادة (147).
3- الحفاظ على الطابع الديني الإسلامي للنظام الإيراني حسب نص المادة (143).
4- يحق للعناصر المؤمنة بأهداف الثورة الإيرانية الالتحاق بمؤسسات الجيش حسب نص المادة (144).

---

[1]- المرجع السابق، ص20.

[2]- وليد محمود عبد الناصر، "**عشرون عاماً بعدد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلى الدولة**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 136، 1999)، ص19.

[3]- الحمداني، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، ص21-22.

5- إعطاء الحرس الثوري دوراً هاماً في حماية الثورة الإسلامية، ودوره كذلك في عملية صناعة القرار السياسي والأمني، وهذا حسب نص المادة (150).

ويتجلى دور الحرس الثوري في شكل علاقاته الواسعة والقوية مع مراكز القوى في إيران، وخصوصاً مؤسسة المرشد حيث يدين الحرس الثوري بالولاء التام، كذلك تتمثل مؤسسة الحرس الثوري في: مجلس الشورى، ومؤسسة المستضعفين، والجيش ووزارة المخابرات ويقدر عدد العاملين فيه (300,000) فرد، معظمهم في القوات البرية والبحرية [1].

ونستنتج مما سبق بيانه، أن المؤسسة العسكرية تعتبر العمود الفقري للنظام السياسي في إيران، وتلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية الإيرانية على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، نظراً لحجم امكانياتها الكبيرة، وأن دور الحرس الثوري يمثّل رأس الحربة على الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء.

الأحزاب السياسية:

من الصعوبة بمكان الزعم بأن هناك مجتمع مدني إيراني حديث، أي بمعنى وجود أحزاب سياسية خارج السلطة الحاكمة وكما هو معروف في أدبيات المجتمع المدني الحديث الذي يتشكل من الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح من نقابات مهنية وعمالية، واتحادات طلبة ومنظمات نسوية وشبابية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني [2].

فالنظام السياسي الإيراني لا زال يفتقد مثل هذه المكونات الفاعلة، بسبب الخلفيات الدينية والأيديولوجية للنظام الذي يعتمد على سطوة النخب الدينية التي تحظى بحصانة دستورية واسعة، بغض النظر عن طبيعة هذه النخبة، أكانت محسوبة على المعتدلين أو المحافظين. ومع ذلك نجد أن الدستور الإيراني لم يحظر من حيث المبدأ تشكيل الأحزاب السياسية، شريطة أن تكون مبادئها وأطروحاتها لا تتناقض مع ضوابط الدستور. ومن الجدير ذكره أن أول دستور إيراني صيغ في باريس في مسودته الأولى قبل نجاح الثورة ، وقد أكّد على إقامة مجتمع متعدد الأحزاب [3].

---

[1]- المرجع السابق، ص23.

[2]- بنان، "**معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**"، ص21.

[3]- الحمداني، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، ص26-27.

أما من الناحية التاريخية فقد شهدت إيران ظهور تنظيمات حزبية قبل قيام الثورة الإسلامية وشهد نظام الشاه معارضة حزبية رغم القمع الذي لاقته، وتنوعت هذه المعارضة من تيارات دينية وقومية وماركسية وشيوعية. وقد أبدى النظام الإسلامي في إيران في بادئ الأمر تسامحاً مع التيارات القومية والشيوعية والماركسية، حتى يبدو مختلفاً عن سابقه في حكم الشاه[1].

ومن البديهي أن العداء لنظام الشاه قد استقطب مختلف التيارات، وبعد تمكن الإسلاميون بقيادة آية الله الخميني من إحكام القبضة على كل النظام السياسي، بدأ التيار الإسلامي بمحاولة إقصاء القوى الأخرى تدريجياً.

ولم تنجو كذلك النخبة الحاكمة من الصراعات الداخلية حول قضايا فقهية، تتعلق أساساً بمبدأ ولاية الفقيه حتى حُسم الأمر لصالح الخميني، واتخاذه منطلقاً بعد ذلك لروح وجوهر نظام الجمهورية الاسلامية في إيران [2].

ومن قراءة موضوعية للمشهد السياسي الداخلي في إيران عبر العقود الثلاثة الأخيرة، يبرز بوضوح أن مؤسسة المرشد، والمؤسسة العسكرية والأمنية، والهيئات القضائية العليا، هي من ترسم ملامح الحياة السياسية الداخلية، بأدق تفاصيلها وفقاً لمصالح النظام وتوجهاته الخارجية، فيما تبدو قدرة المعارضة السياسية هامشية وبدون تأثير، رغم محاولات القوى الخارجية اللعب على التناقضات الداخلية، والمبالغة في حجمها في تغيير الصورة النمطية الإيرانية.

---

[1]– بنان، "**معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**"، ص22.

[2]– سامح راشد، "**الثورة الإيرانية بعد خمسة وعشرين عاماً تحولات الدولة والمجتمع**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 157، يوليو 2004، المجلد 29)، ص55.

المبحـــــث الثالث

البيئـــة الخارجيـــة لإيران

يهدف هذا المبحث تبيان علاقة أثر البيئة الخارجية المحيطة بإيران على صنّاع القرار السياسي، والآثار المترتبة على السياسات الإيرانية اتجاه دول الجوار والإقليم على حدٍ سواء.

إن عنصر المصلحة السياسية هو أحد أعمدة التفكير والتخطيط السياسي لدى القيادة الإيرانية، حيث دلت الوقائع التاريخية على أن عنصري الأيديولوجيا والمصلحة قد لعبا دوراً هاماً في تحديد الخيارات السياسية على المستوى الإقليمي، وتظهر المواقف الإيرانية على نحو تبدو الموازنة بين الأيديولوجيا الفكرية والمصلحة السياسية [1].

وما من شك أن البيئة الخارجية تنتج العديد من المدخلات التي تساهم في عملية صنع القرار، فهناك العديد من التحديات التي تواجه صانع القرار السياسي، وأهمها مستوى العلاقات العربية الإيرانية التي تراوح بين التحالف الإيراني السوري مع بعض القوى اللبنانية والفلسطينية، والتأزّم مع دول الخليج العربي، والتذبذب مع مصر والسودان واليمن، كذلك تطور العلاقات التركية الإسرائيلية، وعملية السلام في الشرق الأوسط، والموضوع الأفغاني، وجميعها قضايا تلقى بظلالها المباشرة على صانع القرار في إيران [2].

ولقد شهد النظام السياسي الإيراني في العقود الثلاثة الأخيرة تطوراً، حيث يُجمع الكثير من الباحثين في الشأن الإيراني على أن النظام السياسي عبر ثلاث مراحل أساسية تتمثل في [3]:

1-مرحلة الإسلام الثوري:

اعتمدت الثورة الإسلامية في هذه المرحلة على أيديولوجيا دينية عابرة للقوميات، وكان التوجّه السياسي يعتمد على تعبئة الجماهير الشيعية داخل إيران وخارجها، خصوصاً في دول الخليج العربي ولبنان، وبناءً على هذه الاستراتيجية وقفت إيران بشكلٍ واضح ضد الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، ورغم ذلك فإيران لم تُلحق نفسها بالمعسكر الاشتراكي المضاد

---

[1]- محمد السعيد عبد المؤمن، **الجمهورية الثالثة في إيران**، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)، ص195.

[2]- مسعد، **صنع القرار في إيران**، ص35.

[3]- بنان، "**معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**"، ص18.

للولايات المتحدة، وأقدمت على نقض الاتفاقية الموقعة بينها والاتحاد السوفيتي عام 1921 من طرفٍ واحد [1].

كما أقدمت على مجموعة من السياسات التي اتخذت منحى المواجهة مع عددٍ من الأقطار العربية، خاصة الحرب التي بدأت عام 1980 واستمرت حوالي ثماني سنوات بعد إلغاء العراق اتفاقية الجزائر الموقّعة عام 1975، والمتعلقة بتقاسم مياه شط العرب، وقيام إيران بقصف العديد من ناقلات النفط الخليجية، وتجدد مطالبتها بضم البحرين مجدداً. وأصبحت إيران تعتبر نفسها حامية للشيعة في الدول العربية وبالتحديد منطقة الخليج ولبنان، فيما شهدت هذه المرحلة تحول الخطاب السياسي الإيراني نحو اعتبار إسرائيل عدو يجب استئصاله من الوجود، وإتباعها ذلك بقطع علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل في 7 شباط (فبراير) 1979، ورفع العلم الفلسطيني فوق مبنى سفارة إسرائيل في طهران [2].

2-مرحلة بناء الجمهورية الثانية (1988-1997):

لقد شكل قبول إيران بوقف إطلاق النار عام 1988، بداية هذه المرحلة بمحاولة الرئيس هاشمي رفسنجاني إعادة البناء لعلاج الاقتصاد المنهار، بسبب الحرب والزيادة السكانية والعزلة الدولية، بفعل السياسة الخارجية الايرانية. وفي بداية هذه المرحلة حدث تطور سياسي على قدر كبير من الأهمية على الساحة الدولية تمثّل في تفكك الاتحاد السوفيتي، ولذلك بدأت توجهات رفسنجاني تميل إلى تأسيس شرعية سياسية تقوم على منطق بناء الدولة، وليس فقط على الشرعية الثورية، خصوصاً بعد رحيل زعيمها الروحي آية الله الخميني الذي شكّل لسنوات حجر الزاوية ومصدر الشرعية للنظام الاسلامي الإيراني. فقد عمد رفسنجاني كذلك إلى اعتماد سياسة خارجية تتسم بالمرونة والليونة مع الخارج، وأقدم كذلك على تحسين علاقات بلاده مع دول الجوار الخليجي، إلاَّ أن علاقات بلاده مع الولايات المتحدة ظلت مقطوعة ولم تشهد أي تحسن ملموس [3].

3-مرحلة الانفتاح على المحيط الخارجي:

شكل فوز الرئيس محمد خاتمي على منافسه الشديد آية الله ناطق نوري بداية عهد جديد، بدخول إيران حقبة الشرعية على أسس شعبية انتخابية، ولعبت شخصية الرئيس خاتمي دوراً مهماً في تحسين علاقات إيران الخارجية مع دول الجوار ومع الدول الأوروبية، بسبب تبني

---

[1]- عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص85.

[2]- سعيد ، مرجع سابق، ص86-87.

[3] – بنان، "**معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**"، ص19.

الرئيس خاتمي خطاباً سياسياً يتسم بالمرونة يقوم على حوار الحضارات لا صدامها، وتبنى سياسة انفتاح على الداخل أقنعت الكثير من العواصم الغربية، بأن إيران تمر في مرحلة تحول سياسي ديمقراطي غير مسبوقة، وقد انتهت هذه المرحلة عام 2004 بانتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد [1].

السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس أحمدي نجاد:

أدت السياسة الخارجية التي اُعتمدت في عهد الرئيس نجاد بوضع إيران مجدداً أمام تحديات كبيرة، تتمثّل في شدة النقد من بعض النخب المحلية، أو تكتل الدول من الخارج، والتراجع الملموس في علاقات إيران بدول الجوار العربي ومصر ودول المغرب العربي، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية خاصة على قطاع النفط، الشريان الرئيسي للدولة الإيرانية. ويعتقد بعض الباحثين أن السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة، تبدو غير منسجمة مع المجتمع الدولي الجديد، والمبالغة الشديدة للتصورات القائمة عليها السياسة الجديدة، وعدم الفهم والغموض لمرامي السياسة الخارجية الإيرانية، ومن الأمثلة على ذلك خطاب الرئيس نجاد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية عام 2011، الذي طالب فيها بإنهاء دور الدول الثماني الصناعية الكبرى التي تحتكر النظام الرأسمالي العالمي، ومطالبته بإنهاء الشكل الحالي للنظام الدولي الذي تلعب فيه الولايات المتحدة دوراً رئيسياً، خصوصاً في مجلس الأمن الدولي الذي أصبح أداة الولايات المتحدة لتمرير كافة سياساتها ضد الدول الصغيرة [2]، وهي مطالب مشروعة ومنطقية بالنظر إلى الازدواجية السياسية والانتقائية التي تلجأ إليها الدول الكبرى، صاحبة التأثير والنفوذ العالميان. وهذا الخطاب التعبوي ضد القوى الكبرى وخصوصاً ضد إسرائيل جعل السياسة الخارجية لإيران محل نقد ومواجه في المحافل الدولية، تُرجمت في نهاية المطاف بعقوباتٍ اقتصادية شملت عدم شراء النفط الإيراني من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

أثر الملفات الإقليمية على شكل السياسة الخارجية الإيرانية:

أولاً – عملية السلام في الشرق الأوسط:

شكّلت القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي محدداً أساسياً لسياسة إيران الخارجية بعد الثورة، وتجلى ذلك بوضوح في إقدام جمهورية إيران الاسلامية على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وتحويل مبنى السفارة الإسرائيلية في طهران كمقرٍ لمنظمة

---

[1]- المرجع السابق، ص20-21

[2]- عبد المؤمن، **الجمهورية الثالثة في إيران**، ص198-199.

التحرير الفلسطينية، وامتناع ايران عن تزويد إسرائيل بالنفط كما كان يفعل شاه إيران المخلوع، وتخصيص الجمعة الأخيرة من كل شهر رمضان يوماً عالمياً للاحتفال بالقدس، ورفض إيران الاعتراف بالقرارين الدوليين (242، 338)، ورفضها لاتفاق أوسلو، ودعم القوى الفلسطينية الرافضة لمسار عملية السلام الجارية برعاية أمريكية وأوروبية [1].

ثانياً – العلاقة التركية – الإسرائيلية:

تحولت العلاقات التركية – الإسرائيلية وخاصة الاتفاق الموقع في 23 شباط (فبراير) 1996 بين تركيا وإسرائيل في المجالات العسكرية، المتضمن السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي، واستخدام قاعدتي انجرليك وقونية التركيتين، وإجراء المناورات المشتركة، وإسهام إسرائيل في تطوير (54) طائرة تركية مقاتلة، والتعاون الأمني الوثيق في جمع المعلومات الاستخباراتية، فقد خلق ذلك حالة من التوجّس والريبة لدى صانع القرار الإيراني، لأن إيران والعراق وسوريا كانوا هم المستهدفون الأساسيون من هذا التطور في علاقات تركيا وإسرائيل. كما حاولت الضغط على إيران بسبب علاقتها بجمهوريات آسيا الإسلامية، كما لعبت القضية الكردية دوراً في خضم التنافس التركي الإيراني، تمثّل في عام 1999 باجتياح تركيا لبعض الأراضي الإيرانية بذريعة تعقب شقيق الزعيم الكردي عبد الله أوجلان [2].

ثالثاً – القضيـــــة الأفغانيـــــة:

لعبت المسألة الأفغانية دوراً في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية بعد التحوّل الكبير على الساحة الأفغانية؛ فظهور حركة طالبان ذات الأغلبية السنية الباشتونية عام 1994، وسيطرتها على العاصمة كابول عام 1996، واستكمال سيطرتها على معظم أراضي أفغانستان عام 1998.

وقد خشيت إيران من قيام حركة طالبان وزعيمها الملا محمد عمر من تصدير فكرها السياسي للدول المحيطة بأفغانستان – وإيران إحدى هذه الدول، لذلك خشيت إيران من تشكل محور طالباني – باكستاني – إماراتي – سعودي لتلاقي مصالح هذه الدول التي تنافس الدور الإيراني في هذه المنطقة التي تتنوع عرقياً وطائفياً، ولهذا نجد أن إيران رفضت منذ البداية الاعتراف بسيطرة حركة طالبان وتوليها السلطة، وظلت تعترف ببرهان الدين رباني رئيساً

---

[1]– مسعد، **صنع القرار في إيران**، ص38.

[2]– المرجع السابق، ص39.

شرعياً للدولة؛ وخلال الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 وقفت إيران موقف المتفرج ولم ترفض علانية عملية الغزو، إلاَّ أن بعض التقديرات الأمريكية أشارت فيما بعد إلى تقديم الحكومة الإيرانية بعض الأسلحة والذخائر لحركة طالبان التي تقاتل الوجود الأطلسي على الأراضي الأفغانية [1].

خاتمـــــة الفصل:

ومما سبق بيانه في الفصل الثاني، بالإمكان التوقف عند أهم المحطات التالية:

1- أهمية موقع إيران الجغرافي والاستراتيجي في الشرق الأوسط، حيث أظهرت الدراسة أثر موقع إيران الجيوسياسي، وانعكاسه على أنماط السياسة الخارجية الإيرانية.

2- دلت المعطيات الداخلية في إيران من حيث التركيبة السياسية الإيرانية، أن هناك ثمة علاقة بين التركيبة السياسية الداخلية والسياسات الخارجية.

3- مناقشة مراحل تطور النظام السياسي الإيراني بعد الثورة الإسلامية في إيران، حيث وجد إجماع على أن النظام السياسي تشكل عبر ثلاث مراحل رئيسية، اتسمت كل واحدة بأنماط سياسية مغايرة عن الأخرى.

4- من متابعة مؤسسات الحكم الإيرانية المختلفة وتفحص الدستور الإيراني، يتضح الخلفية الدينية والمذهبية للنظام السياسي الإيراني.

---

[1]- المرجع السابق، ص36.

الفصل الثالث

تطور العلاقات السورية – الإيرانية (1980–2012)

المبحث الأول : الحرب العراقية – الإيرانية وأثرها على التقارب السوري الإيراني
(1980–1988).

المبحث الثاني : العلاقات السورية – الإيرانية في أعقاب حرب الخليج الثانية (1990–2000).

المبحث الثالث : العلاقات السورية – الإيرانية ، في عهد الرئيسان: بشار الأسد ومحمود أحمدي نجاد.

تمهيد:

يعتبر التحالف السوري الإيراني الاستراتيجي هو الأطول تاريخياً من الناحية الزمنية، والأكثر ثباتاً في منطقة الشرق الأوسط على مدار ثلاثة عقود، منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، في منطقةٍ تعج بالكثير من تقلّب التحالفات وتغيّر العلاقات وعدم الاستقرار السياسي بين دولها [1]. فقد شكّل نجاح هذه الثورة المدخل الرئيسي لبداية التقارب السوري الإيراني، حيث شكّل الموقف السوري المؤيد لإيران في حربها مع العراق، والتي سرعان ما تعززت على أساس الاشتراك في العديد من القضايا والملفات الإقليمية والدولية، وخاصة العلاقة مع الغرب والقضية الفلسطينية، والملف اللبناني، وسرعان ما أخذ مسار العلاقات بين البلدين منحى تصاعدي، ليشمل شتى المجالات: السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية [2].

وما من شك أن التحالف السوري الإيراني، قد أثّر على شكل التحالفات العربية، والمحاور الإقليمية، وطالت آثاره المباشرة القضايا: الفلسطينية واللبنانية والعراقية على حد سواء.

---

[1]- علي حسن باكير، "**الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**"، (الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، يناير 2012)، ص6.

[2]- محفوضي، **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ص140.

المبحث الأول

الحرب العراقية – الإيرانية

وأثرها على التقارب السوري الإيراني (1980 – 1988)

لمحة تاريخية عن الحرب العراقية الإيرانية:

اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في أيلول (سبتمبر) 1980، حيث أطلق عليها العراق اسم قادسية صدام، وعُرفت في إيران بالدفاع المقدّس، واستمرت حتى آب (أغسطس) 1988، مخلّفةً نحو مليون قتيل من الطرفين وعشرات آلاف الأسرى والمفقودين، وخسائر تقدّر بنحو (400) مليار دولار أمريكي تكبدها الطرفان في أطول نزاع عسكري بين بلدين في القرن العشرين.

ولقد بدأت الأزمة السياسية بين البلدين على خلفية اتهام العراق لإيران بقصف المناطق الحدودية العراقية؛ فأقدم الرئيس العراقي صدام حسين على إلغاء اتفاقية الجزائر الموقعة بينهما في 17 أيلول (سبتمبر) 1980، واعتبر مياه شط العرب كاملةُ جزء من المياه الإقليمية العراقية، وتمَّ سحب السفراء بين البلدين. وفي أعقاب ذلك ففي 22 من الشهر نفسه، بدأ العراق هجومه العسكري بضرب أهدافاً في العمق الإيراني، واستمرت الحرب الطاحنة بين الطرفين لثماني سنوات، إلى أن توقفت في 12 آب (أغسطس) 1988؛ لتبدأ المفاوضات بينهما في جنيف في 25 من الشهر نفسه، في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (598) الذي تضمّن خمس نقاط هي [1]:

1- وقف إطلاق النار.
2- الانسحاب إلى الحدود الدولية.
3- تبادل الأسرى.
4- عقد مفاوضات سلام.
5- إعمار البلدين بمساعدة دولية.

---

[1]- "**حرب الخليج الأولى**"، ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، الشبكة العنكبوتية؛ انظر أيضاً عبد الستار الراوي ، " الحرب العراقية الإيرانية من البادئ ولماذا "

Http://ar.wikipedia .org/wiki

الموقف السوري من الحرب العراقية الإيرانية:

قبل الخوض في تفاصيل وحيثيات الموقف السوري من الحرب العراقية الإيرانية، لا بد من الإشارة إلى طبيعة العلاقات السورية العراقية آنذاك، التي اتسمت بالكثير من العدائية بعد تولي جناحي حزب البعث العربي الاشتراكي مقاليد السلطة في البلدين، حيث تمحورت القضايا الخلافية على قضايا أساسية، أهمها: التنافس داخل جناحي حزب البعث في البلدين على دور القيادة والريادة على المستوى القومي، والصراع الجيويوليتيكي؛ فالعراق ينحو نحو الخليج العربي وسوريا تتجه نحو دول البحر المتوسط، كما ساهم العداء الشخصي بين قيادتي الدولتين في قطع العلاقات بينهما ، والمشاكل حول تقاسم مياه نهر الفرات. وفي أعقاب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، أقدمت سوريا على إغلاق أنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها إلى البحر المتوسط [1].

كما لعبت سوريا دوراً في تصدّع الموقف العربي، حيث وقفت معظم دول الخليج العربي ومصر إلى جانب العراق، فيما وقفت سوريا وليبيا والسودان إلى جانب إيران، وقامت سوريا بمحاولة نزع صبغة المواجهة العربية الفارسية التي ركّز عليها النظام العراقي بزعامة صدّام حسين، خلال عملية التعبئة والحشد السياسي والإعلامي للمعركة، وعلى الرغم من تأييد ليبيا والسودان للموقف الإيراني، إلاَّ أنه لا يُقارن بحجم الدعم السوري لإيران وقتذاك [2]. وقد تجسّد الدعم السوري لإيران من خلال البيان الثلاثي، الذي وقّعت عليه كل من: سوريا وليبيا والسودان في 22 شباط (فبراير) 1983، ففي هذا البيان، تمَّ تحميل العراق صراحةً، بدء النزاع المسلح مع إيران.

ويتفق الكثير من الباحثين على أن المرحلة التي اندلعت فيها الحرب العراقية الإيرانية، سيطر عليها التوجهه القُطري لعموم الأقطار العربية؛ فدول الخليج العربي والأردن ومصر وقفت سياسياً ومادياً إلى جانب العراق، كما صاغت إيران علاقاتها مع العالم العربي كذلك على أساس قُطري، تبعاً للظروف الجيوبوليتيكية وتوازن القوى وكل قُطر عربي على حدة [3].

كما من الأهمية بمكان الإشارة إلى منطق المصالح الذي حكم العلاقات الإرتباطية بين البلدين، وهو مفهوم يتجاوز التفسيرات الضيقة التي سعت لتوصيف العلاقة في إطار مذهبي

---

[1]– أحمد دياب، "**سوريا والعراق وإيران، هل هو تحالف جديد**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 117، 1998)، ص233.

[2]– باكير، "**الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية**"، ص6.

[3]– عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص87.

أو في إطار تكتيكي مرتهن بفترة زمنية محدودة، فمسار العلاقات أملاها تقاطعات وثيقة للظرف السياسي لكلا البلدين؛ فمنذ نجاح الثورة الإيرانية ارتبطت سوريا بعلاقات وثيقة مع نظام آية الله الخميني، وهي العلاقات التي تعززت مع استمرارية الحرب العراقية الإيرانية، حيث أوقفت سوريا نقل النفط العراقي عبر أراضيها. وفي المقابل أيدت إيران النظام السوري بقيادة الرئيس حافظ الأسد في حملته العسكرية ضد الإخوان المسلمين في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي [1].

أو بمعنى آخر، فإن العلاقات السورية الإيرانية هي العلاقات العربية الوحيدة، التي تحولت إلى تحالفٍ استراتيجي قائم على تبادل المصالح والمنافع، الأمر الذي دفع سوريا للوقوف إلى جانب إيران في هذه الحرب، وبذلك تكون سوريا قد دعمت بلداً غير عربي في مواجهة بلد عربي آخر [2]. وقد اعُتبر ذلك التأييد السوري لإيران انكشافاً صريحاً لبنية النظام الإقليمي العربي، حيث اختار العراق فتح جبهة عسكرية مع طرفٍ لم يكن يمثّل في ذلك الوقت عدواً مركزياً للعالم العربي مثل إسرائيل، وسوريا أيضاً التي اختارت أن تقف في صف دولة غير عربية [3].

ولقد قدّمت سوريا في ذلك الوقت العديد من المبررات التي تبرر وقوفها إلى جانب إيران؛ فكان بعضها متعلقاً بالخلاف الشديد مع حزب البعث العراقي الحاكم، وبعضها قُطري متعلق بالحفاظ على المصالح العليا لسوريا، وبعضها متعلق بالبحث عن حليفٍ استراتيجي جديد على حساب فكرة التضامن العربي [4].

ومهما يكن من أمر، فإن سوريا تعاملت مع الثورة الاسلامية في إيران، على أن نظاماً موالياً للغرب قد سقط وأن نظاماً ثورياً قد حل مكانه، وهذا التقييم دفع سوريا لتوثيق علاقاتها

---

[1]- محمد سعد أبو عامود، " **لبنان معمل اختبار تفاعلات التسوية السلمية في الشرق الأوسط**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 125، يوليو 1996)، ص8-9.

[2]- شفيق شقير، "**العلاقات السورية الإيرانية من تبادل مصالح إلى تحالف، الدول العربية وإيران الثورة**"، (الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2007)، ص23.

[3]- جميل مطر، على الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، ط5، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص155.

[4]- المرجع السابق، ص154.

خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية، وتعاملت مع الثورة الإيرانية على أنها ثورة قومية سياسية وليست دينية [1].

وحسب المعطيات السياسية التي تزامنت مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، لم يحظ العراق في بداية الحرب بالقدر الكبير من التأييد القومي العربي للحرب القائمة لعدة أسباب:

أولاً: أن الحرب اندلعت في وقتٍ غلب التعاطف مع الثورة الإيرانية، خصوصاً أنها أخذت مواقف معادية من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، كما أن الرأي العام العربي لم يكن مستعداً نفسياً أو قومياً لفتح جبهة عداء أخرى، في ظل تعقّد القضية الفلسطينية والحرب الأهلية اللبنانية.

ثانياً: أن هذه الحرب مع إيران مثّلت هدراً للإمكانيات العربية في مواجهة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

ثالثاً: بدأ التعاطف العربي مع العراق بالتزايد بعد تصاعد وتيرة الحرب، واستمرار الخسائر العراقية من عدة منطلقات بعضها قومي عربي، وآخر متعلّق بالعراق الذي اعتبر نفسه مدافعاً عن البوابة الشرقية للعالم العربي، وتخوفات دول الخليج من تفوق إيران في هذه الحرب، لما سيشكله من تهديد أمنها القومي [2]. أما عراقياً فكان هدفه كبح جماح إيران التي رفعت شعار تصدير الثورة، وقد نجح العراق في توجيه ضربات موجعة لإيران، دفعها لقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم (598)، الذي كانت إيران ترفضه أو تتحفظ عليه سابقاً [3].

أما خليجياً فقد شكّلت السياسات السورية الخارجية خاصة أثناء الحرب العراقية الإيرانية، تحدياً رئيسياً لأمن الخليج بوقوف سوريا في صف إيران ، فيما ساندت دول الخليج العراق مادياً وسياسياً، حتى أن هاشمي رافسنجاني ذكر في مذكراته (يد القدر): "**أن إيران كانت على وشك توسيع حربها لتشمل المملكة العربية السعودية**"، وبالتالي اعتبر الموقف السوري في ذلك الوقت موقفاً عدائياً لدول الخليج العربي [4].

---

[1]- شفيع بو منجل، "**خلفيات المواقف الإيرانية اتجاه العراق المحتل**"، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 316، يونيو 2005)، ص54.

[2]- مطر، هلال، **النظام الإقليمي العربي**، ص155-156.

[3] - الظاهر، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، ص110.

[4]- إيمان رجب، "**سياسات دول الخليج اتجاه الصراع في سوريا**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، أكتوبر 2012)، ص2.

وفي إطار قراءة منهجية لتاريخ العلاقات السورية الإيرانية، لا بد من طرح العديد من الأسئلة الملّحة، مثل: **ما هي المبادئ والأسس التي قامت عليها هذه العلاقات ؟، وما هي الدوافع والأسباب التي تجعل هذه العلاقات قوية ومستمرة منذ ثلاثة عقود ؟**

ولإعطاء إجابات موضوعية، من الضروري بمكان الإشارة إلى ثوابت السياسة الخارجية السورية باعتبارها دولة محورية في العالم العربي [1]. فحسب وجهة نظر القيادة السورية فإن أسس هذه العلاقات تقوم على [2]:

1. تلاقي المصالح بين البلدين في مواجهة القوى المعادية التي تمارس ضغوطاً وتُصدر مشاريعاً ضد الدولتان.
2. أنها تأتي في سياق تعويض الهشاشة والترهل في الجسد العربي الذي ظهر بصورة جلية في العقد الأخير، خاصة عندما تعرضت سوريا لضغوطٍ ومؤامراتٍ خارجية تستهدفها .
3. أنها استجابة لحاجة كلا الدولتين لإضافة قوى جديدة لتعديل موازين القوى في إطار المواجهة مع القوى الخارجية؛ فسوريا لا تستطيع بمفردها مواجهة إسرائيل، وإيران لا تقوى على مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية بدون حليفتها سوريا.
4. أن العداء المشترك للدولتين ضد نظام الرئيس العراقي صدام حسين، ورفض معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والنفوذ المشترك في لبنان بعد سماح سوريا لقوات الحرس الثوري الإيراني بدخول لبنان عبر سوريا، كل ذلك مثّل نقاط التقاء أساسية في عملية التقارب السوري الإيراني.

أما على الصعيد الإيراني، فمنذ عام 1979 تتبع إيران كقوة إقليمية سياسة خارجية تقوم على الحفاظ على نفوذها، وتدارك تهديدات الخصوم التقليديون مثل: تركيا، والعراق في حقبة حزب البعث، والسعودية، وباكستان، نظراً لأن إيران تقوم على نواة شيعية يحيط بها طوق من الأقليات الوطنية غير الشيعية، رغم أن بعض الباحثين المتابعين للشأن الإيراني لا يجدون أهمية كبيرة للعامل الديني والمذهبي في تحليل السياسة الخارجية الإيرانية، ويعتقدون أن عنصر المصلحة السياسية هو الأساس في التخطيط الاستراتيجي الإيراني، والدليل على صحة هذا القول، أن إيران الثورة قد انفتحت على دول علمانية

[1]- موسى الغرير، "**العلاقات العربية الإيرانية: السورية الإيرانية نموذجاً**"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2011)، ص3.

[2]- المرجع السابق، ص4-5.

وحتى ماركسية مثل: سوريا والجزائر واليمن الجنوبي، خصوصاً أن النظام السوري كان قد حارب تياراً إسلامياً في مطلع الثمانينيات أعلن ثورة مسلحة في مدينة حماة. لذلك فليس كل الاعتبارات الدينية والعقائدية

يمكنها وحدها أن تفسّر ارتباطات أو تناقضات إيران مع الدول العربية، كما لا يمكنها تفسير مجمل تاريخ التعارض بين السنة والشيعة [1].

ومهما يكن من أمر، فإننا نتفق تماماً مع هذا الطرح؛ فعندما كان الشاه محمد رضا بهلوي يحكم إيران، وهو شيعي المذهب، لم تكن علاقته بالنظام السوري على ما يرام، رغم القرابة المذهبية بينهما، بسبب علاقته المميزة مع إسرائيل. وبالتالي؛ فإن ما يحكم العلاقات السياسية بين الدول، هو المصالح والمنافع، وليس الارتباطات الدينية أو المذهبية.

وتأسيساً على ما سبق الإشارة إليه، وجدت إيران في سوريا قوة إقليمية تجمع في طياتها العديد من الخصائص والسمات مثل:

1- الخصومة الشديدة مع حزب البعث العراقي.
2- عدم وجود المعادلة السنية في سوريا في ظل حكم حزب البعث السوري برئاسة حافظ الأسد، حيث يوجد في سوريا إلى جانب الغالبية العربية السنية ما لا يقل عن (17) أقلية دينية ومذهبية، وتمثّل الأغلبية السنية حوالي (65٪) من مجموع السكان، ثمَّ يليها العلويين ونسبتهم (12٪) من مجموع السكان، ثمَّ الأكراد ونسبتهم (8٪)، ثمَّ الدروز (3٪)، ثمَّ الأرمن (3٪)، كما يوجد حوالي (60000) من الشيعة الاثنا عشرية، وحوالي (66000) من الشيعة الإسماعيلية، وحوالي (110000) من اليزيدية، ويتركز العلويون في جبل العلويون على الساحل السوري [2].
3- شكلت سوريا لإيران إطلالتها على البحر المتوسط، كما لسوريا اليد الطولى في لبنان خصوصاً بعد دخول قوات الردع العربية في منتصف عام 1976، حيث تتواجد طائفة شيعية كبيرة، والدخول الإيراني للبنان لا يتم إلاَّ عبر البوابة السورية والتشاور

---

[1]- بو منجل، "**خلفيات المواقف الإيرانية اتجاه العراق المحتل**"، ص55.

[2]- سعد الدين ابراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، ط1، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الاجتماعية، 2005)، ص 86.

معها. وكانت سوريا سمحت عام 1982، بمرور قوات الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان عبر أراضيها [1].

ويستدل من المعطيات السابقة، أن المتغيّرات الإقليمية متمثلة في: الحرب العراقية الإيرانية، والحرب الأهلية اللبنانية، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وخروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران، وتقديم إيران بحلة سياسية وفكرية جديدة، خلقت جميع هذه الظروف أرضية التقارب السوري الإيراني على قاعدة المصالح والمنافع المشتركة، ودلت على أن البعد القومي أو الديني غير ذي تأثير في صياغة السياسات والتحالفات في الحيز الإقليمي.

[1]- الغريب، **دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء**، ص116.

المبحث الثاني

العلاقات السورية – الإيرانية

في أعقاب حرب الخليج الثانية (1990-2000)

لم يمضِ أقل من عامين على انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، حتى اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت في 2 آب (أغسطس) 1990، واعتبار النظام العراقي الكويت بأنها المحافظة العراقية التاسعة عشر، وقد جاءت هذه السيطرة في أعقاب خلافات عراقية كويتية، على قضايا حدودية ونفطية ومالية بين البلدين.

والهدف من هذا المبحث هو رصد وبحث آليات الموقف السوري والإيراني من هذه الأزمة، وما نجم عنها من متغيّرات سياسية وإقليمية أبرزها انطلاق عملية التسوية السياسية ابتداءً من مؤتمر مدريد للسلام خريف العام 1991، وتصاعد دور حركات المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين.

الرؤية السورية لحرب الخليج الثانية:

كما أسلفنا الإشارة، فإن سوريا ساندت إيران خلال حربها مع العراق، لأسبابٍ ودوافعٍ تمَّ التطرق إليها في المبحث السابق. أما في الأزمة الجديدة المتمثّلة بالاجتياح العراقي للكويت؛ فارتأت سوريا الانخراط في التحالف (الخليجي – المصري – الدولي)، الذي تبلور في أعقاب القمة العربية التي التأمت مباشرة بعد الاجتياح العراقي، والتي طالبت العراق بالانسحاب الفوري من الكويت وعودة الشرعية، ووفرت المبرر والغطاء لتدويل القضية [1].

وقبلت سوريا الدخول في هذا الحلف الدولي المذكور الذي تزعمته الولايات المتحدة، لإجبار العراق على سحب قواته من الكويت بالقوة العسكرية، وقدمت سوريا العديد من الأسباب لهذا التحول السياسي الكبير في المواقف القومية وأهمها:

أولاً: رفض سوريا أن تقوم دولة عربية بإنهاء وجود دولة عربية أخرى عضو في الجامعة العربية.

---

[1]– صادق، **حوار حول سوريا**، ص234؛ أنظر أيضاً: عصام عبد الوهاب أيوب ، **أثر تغير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات المصرية الإيرانية (1989-2009)** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2012، ص40 .

ثانياً: رغبة سوريا في الحفاظ على علاقاتها مع دول الخليج العربي، والتي أمّنت لسوريا تقديم المساعدات الاقتصادية الكبيرة بناءً على موقفها هذا.

ثالثاً: زيادة رقعة النفوذ السوري في لبنان بعد تحسّن علاقات سوريا بالولايات المتحدة نتيجة الموقف السوري، وقد أثمر هذا الموقف بحصول دمشق على ضوءٍ أخضر أمريكي من قبل وزير الخارجية جيمس بيكر، للقضاء على تمرد العماد ميشيل عون بالقوة، مع حرية سوريا بالتصرف في الشأن اللبناني، وعدم تجريدها المليشيات المسلحة الموالية لدمشق وطهران غداة اتفاق الطائف في نهاية عام 1991 من السلاح [1].

رابعاً: أدّى خروج العراق من حربه مع إيران قوياً بعد قبول الأخيرة مرغمة بالقرار الدولي (598)؛ فبات العراق يمثّل قوة عسكرية لا يستهان بها، وبالتالي سعت السياسة السورية إلى زيادة الضغط عليه وعزله حتى لا يصبح مصدر تهديد للنظام السوري [2].

ومهما تكن وجاهة المصالح السورية في هذا الشأن، فقد أنهت حرب الخليج الثانية مقولة (وجود أمة عربية واحدة)؛ فالمرة الأولى في التاريخ العربي الحديث تقاتل قوات البعث السوري بجانب الجنود المصريين والسعوديين والمغاربة ضد البعث العراقي، وما ترتب على ذلك من حدوث تصدع كبير داخل جامعة الدول العربية، بين المؤيدين للعراق والمعارضين له، وانسحاب ذلك على الشارع العربي المؤيد للعراق بغالبيته والمعارض له على أقليته [3].

وكان من النتائج المباشرة للمشاركة السورية إلى جانب مصر والسعودية، صدور ما سمي بإعلان دمشق في نهاية عام 1991، الذي أسس حينها لنواة إطار أمني إقليمي جديد يضمن لسوريا دوراً في تحقيق الأمن في الخليج العربي، ويفتح باب المساعدات الاقتصادية الخليجية الكبيرة لها، ويعيد بناء جسور العلاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد يكون لتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارسو، واحداً من أهم الأسباب

---

[1]– العزي، "**تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله**"، ص2.

[2]– كروان، "**المعضلات العربية في التسعينات**"، ص16.

[3]– ريتشارد نوترون، "**أزمة الشرق الأوسط بعد السلام**"، ترجمة: محجوب عمر، (**مجلة قضايا فلسطينية**، العدد 1، 1995)، ص100.

التي أملت على القيادة السورية الانقلاب الكبير على الشعارات القومية والعروبية، ودفعها للتفكير بمنطق الدولة والمصالح السياسية [1].

وفي 6 آذار (مارس) 1991، ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب خطاب النصر، الذي أعلن فيه مبادرته السياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، ودعوته أطراف الصراع إلى مؤتمر مدريد في تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه [2].

الرؤية الإيرانية لحرب الخليج الثانية:

شكّل الموقف الإيراني الحيادي من حرب الخليج الثانية فرصة ذهبية لإيران، كي تعيد ترميم علاقاتها السياسية بدول الجوار العربي، فقد نجح الرئيس هاشمي رافسنجاني من إعادة العلاقات مع السعودية وتونس والمغرب والأردن، كما تمكن من تحسين العلاقات مع دول الخليج بما في ذلك العلاقات الاقتصادية مع دولة الامارات العربية المتحدة، حيث تمَّ فتح خط بحري بين إيران والإمارات في تشرين ثانٍ (أكتوبر) 1993، رغم خلافهما حول الجزر الثلاث المتنازع عليها. وقد حاولت إيران اقناع دول الخليج العربي بأهمية سحب القوات الأجنبية من منطقة الخليج، إلاَّ أن هذه الدول فسّرت الوجود الأمريكي كضامن لتحقيق الاستقرار في المنطقة في مواجهة أي مغامرات مستقبلية [3].

وقد تميزت إدارة إيران للأزمة بالحكمة والذكاء في آن واحد، وقد انقسم الموقف الإيراني من الأزمة إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى: وتتمثّل في الأيام الأولى للاجتياح العراقي للكويت، حيث ركزت إيران على إدانته، ومطالبة العراق بسحب قواته وعودة الشرعية، وظل هذا الموقف سارياً حتى منتصف آب (أغسطس) 1990.

المرحلة الثانية: وتبدأ من منتصف آب (أغسطس) 1990 وحتى نهاية الأزمة في شباط (فبراير) 1991، حيث بدأت إيران بالتركيز على إدانة الوجود الكثيف للقوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، وذلك لأن الأمر تجاوز تحرير الكويت واستهدف أموراً أشمل، أهمها حسب وجهة نظر إيران ترسيخ الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، واستهداف الثورة الإسلامية في إيران [4].

---

[1]– رجب، "**سياسات دول الخليج اتجاه الصراع في سوريا**"، ص2.

[2]– نوترون، "**أزمة الشرق الأوسط بعد السلام**"، ص100.

[3]– وليد عبد الناصر، "**إيران نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 117، 1996)، ص25.

[4]– النفيسي، **إيران والخليج**، ص39.

وكان للمبادرة العراقية التي تمَّ تقديمها لإيران في منتصف آب (أغسطس 1991) أثر في تغير الموقف الإيراني، وتشمل هذه المبادرة نقاط عدة أهمها:

1. إعادة العراق كل الأراضي الإيرانية التي سيطر عليها سابقاً.
2. الاعتراف من جديد باتفاقية الجزائر حول شط العرب الموقع عام 1975.
3. موافقة العراق على عودة جميع الأسرى الإيرانيين.
4. موافقة العراق على تحجيم المعارضة الإيرانية العاملة فوق أراضيه خاصة منظمة مجاهدي خلق بقيادة مسعود رجوي .
5. إبداء العراق استعداده لدفع تعويضات لإيران.

وعلى الرغم من السخاء العراقي في هذه المبادرة، إلاَّ أن إيران ظلت متمسكة بأمرين هما: **أولاً:** ضرورة جلاء العراق من الكويت وعودة السلطة الشرعية. **وثانياً:** ألاَّ يحصل أي تغيير أو تعديل في الحدود السياسية بعد تحرير الكويت. وخلاصة الأمر، فإن الموقف الإيراني من الأزمة تمكّن من فك العزلة التي عانت منها إيران لعقدٍ من الزمن، وفتح أمامها المجال لعلاقات جيدة مع دول الجوار [1].

وعلى الرغم من العلاقات القوية التي ربطت سوريا بإيران، التي تُرجمت بزيارة الرئيس حافظ الأسد إلى طهران في نهاية عام 1990، حيث ساهمت في ترسيخ العلاقات بين البلدين [2]. إلاَّ أن الأداء السياسي في أزمة الخليج الثانية، ظهر عليه الاختلاف بين سوريا التي فضلت المشاركة في التحالف الدولي الثلاثيني ، وإيران التي التزمت الحياد، وقبول سوريا بالمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام بناءً على دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب [3].

الموقفين السوري والإيراني من عملية السلام في الشرق الأوسط:

قبلت سوريا المشاركة في مؤتمر مدريد انطلاقاً من قناعتها بأن المفاوضات أحد السُبل لاستعادة حقوقها وتحرير أرضها خاصة الجولان المحتل، وأن ذلك يأتي للتأقلم مع المعطيات الجديدة على المسرح الدولي بزوال الثنائية القطبية، وهيمنة الولايات المتحدة على الحلبة الدولية [4]ــ ومع ذلك فقد تبنت سوريا دعم حركات المقاومة المعارضة لعملية السلام، ولا سيما الإسلامية منها؛ فالسوريون كانوا دوماً ينظرون لهذه الورقة من داخل العملية التفاوضية ويسعون لتعزيز مكانتهم على مائدة المفاوضات، وورقة المقاومة هي أحد الأوراق التفاوضية

---

[1]– المرجع السابق، ص40.

[2]– الحمداني، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، ص104.

[3]– أبو عامود، "**لبنان معمل اختبار التفاعلات السياسية في الشرق الأوسط**"، ص 98 .

[4]– المرجع السابق، ص98.

الاستراتيجية التي لوحت بها دائماً سوريا اتجاه اسرائيل والولايات المتحدة عند الحديث عن ترتيبات أمنية وإقليمية [1].

أما إيران فقد رفضت نتائج مؤتمر مدريد جملة وتفصيلاً لاعتباراتٍ أيديولوجية، تتعلق بعدم اعترافها من حيث المبدأ بإسرائيل ورؤيتها للصراع العربي الإسرائيلي، القائم على أن القوى الغربية هي التي ساهمت بغرس إسرائيل في المنطقة، ومع هذه النظرة والتباين مع الموقف السوري، إلاَّ أنها وجدت في علاقاتها مع سوريا ودعمها الموقف التفاوضي السوري مع إسرائيل، من منطلق الحفاظ على الدور الايراني والتواجد في المنطقة، واعتبار العلاقات مع سوريا استثنائية، كونها الجسر الذي يربطها مع دول الجوار ولبنان على وجه الخصوص، فيما رفضت إيران جميع المسارات التفاوضية الأخرى، خاصة على المسار الفلسطيني والأردني، وهو يفسر تجاوز العلاقات السورية الإيرانية التباين في الإطار التكتيكي، لكيفية التعامل مع المتغيّرات الإقليمية، كما أن متانة العلاقات تجاوزت العديد من الأزمات، منها اللوم الإيراني للموقف السوري من إعلان دمشق الذي تجاوز مكانة إيران في الإقليم، والمؤيد لحق دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث، وتناقضات المصالح في لبنان حيث أرادت إيران توسيع نفوذها بدعم حزب الله اللبناني عسكرياً على حساب حركة أمل الشيعية الموالية لسوريا [2].

وتباين الرؤى اتجاه المفاوضات مع إسرائيل، حملت سمات الأزمات العابرة، وكان مبعث الاطمئنان لدى صانع القرار الإيراني أن سوريا لن تضحي بعلاقاتها مع إيران خلال مفاوضاتها مع إسرائيل، ولن تسمح سوريا بضرب حزب الله اللبناني أو تحجيمه. ومبعث الثقة هو ثقة إيران بشخصية الرئيس السوري حافظ الأسد، باعتباره الضامن للخط السياسي السوري، إضافة إلى أن سوريا لن تتخلى عن علاقتها المتطورة مع حزب الله، الذي حرص على توثيق علاقاته الاستراتيجية مع سوريا كونها العلاقة الوحيدة المتاحة له في ظل الرفض العربي الرسمي لهذا الحزب. وقد مثل هذا التوجه في إيران مراكز صنع القرار، أما التوجه الثاني أنه يمكن لسوريا أن تتخلى عن حركات المقاومة السورية واللبنانية، جراء تقديم الجولان المحتل للرئيس حافظ الأسد مقابل فك تحالفه مع إيران وحلفائها في حركات المقاومة [3].

---

[1]– المرجع السابق، ص99.

[2]– أيمن السيد عبد الوهاب، "**العلاقات السورية الايرانية محدد التسوية السلمية**"، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 125، يوليو 1996)، ص99-102.

[3]– أبو عامود، "**لبنان معمل اختبار التفاعلات السياسية**"، ص100.

وقد دلت الوقائع السياسية على صحة موقف أصحاب الاتجاه الأول في إيران، حيث شكل الهجوم الاسرائيلي على لبنان صبيحة 25 تموز (يوليه) 1993، الذي أطلقت عليه إسرائيل اسم (تصفية الحساب) والذي استمر حتى مساء 31 من الشهر ذاته، حيث استخدم الجيش الإسرائيلي سلاح الجو بصورةٍ مكثفة ترافق مع قصف مدفعي وبحري لجنوب لبنان، مستهدفاً قواعد حزب الله الذي قام بدوره بقصف مستوطنات شمال اسرائيل بصواريخ الكاتيوشا. وفي 28 منه بدأ الحديث عن اتفاق غير رسمي بوساطة أمريكية، تعزز بوصول وزير خارجية إيران الدكتور علي أكبر ولاياتي إلى دمشق في 29 تموز (يوليه)، للمشاركة في مفاوضات وقف اطلاق النار المحتمل. وكان الرئيس الأمريكي بل كلينتون قد طالب سوريا بالعمل على وقف إطلاق النار، كما دعا إسرائيل لوقف القصف الجوي، وطالب حزب الله وقف هجماته. وحسب جريدة لوموند الفرنسية الصادرة في 2 آب (أغسطس) 1993، رفضت سوريا وإيران طلباً إسرائيلياً بنزع سلاح حزب الله، فيما حاولت الولايات المتحدة نشر قوات الجيش اللبناني في قرى الجنوب جنوب نهر الليطاني، غير أن سوريا رفضت ذلك. وقد نقلت صحيفة السفير اللبنانية في 12 آب (أغسطس)، عن الرئيس حافظ الأسد قوله: "**اتفاق وقف إطلاق النار محدد جداً، ليتوقف العدوان الإسرائيلي فتتوقف صواريخ الكاتيوشا، والصواريخ للرد وليست السبب**" [1].

وقد شرح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي موقف إيران من العملية العسكرية ضد إيران بالقول: "**إن فشل الكيان الإسرائيلي في تحقيق أهدافه خلال الهجوم على جنوب لبنان، ناتج عن صمود حزب الله والتنسيق بين إيران وسوريا**" [2].

وكان المسعى السوري الإيراني تبنى حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، لأن هذه الورقة تشكل رمز استمرار الصراع مع إسرائيل، وسبيل لتعزيز دورهم في المنطقة عبر حزب الله اللبناني وحماس والجهاد الاسلامي في فلسطين، وقد ترجمت إيران هذه الاستراتيجية عبر قيام وزير خارجيتها بزيارة لبنان وهي الزيارة الأولى لمسئول إيراني كبير منذ قيام الثورة الاسلامية عام 1979، وهذا دليل على مركزية القضية الفلسطينية واللبنانية في الاستراتيجيات السياسية المشتركة بين إيران وسوريا، حيث تعطي سوريا هامش المناورة

1- محمود سويد، **حرب الأيام السبعة على لبنان: عملية تصفية الحساب** ، ط1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص124-125.

2- المرجع السابق، ص125.

السياسية والعسكرية إذا ما وصل طريق المفاوضات مع اسرائيل إلى طريق مسدود وهو ما حدث بالفعل [1].

كما تمنح إيران دوراً ونفوذاً في لبنان وفلسطين، وقد تسنى ذلك بصمود حزب الله العسكري في وجه إسرائيل ونجاح الحزب في الانتخابات البرلمانية اللبنانية التي خاضها أول مرة عام 1992، وحصوله على ثمانية مقاعد في مجلس النواب اللبناني، وهو ما منح الشرعية السياسية لحزب الله على الساحة اللبنانية [2].

كما شنت إسرائيل هجوماً عسكرياً جوياً وبحرياً، في مطلع شهر نيسان (أبريل) 1996، أسمته اسرائيل عملية (**عناقيد الغضب**)، وبعد عشرة أيام من القصف المتبادل، وبعد تدخل الولايات المتحدة وفرنسا وسوريا وإيران، تمّ التوصل لتفاهماتٍ أطلق عليها اسم تفاهمات نيسان، وبمقتضاها أُعطي حزب الله الحق، في الرد على اعتداءات إسرائيل بحق المدنيين في جنوب لبنان، وكانت هذه التفاهمات بداية الاقرار الإسرائيلي والدولي بقوة حضور حزب الله [3].

ولقد تظافرت العديد من الأسباب التي ساهمت في توطيد علاقات سوريا بإيران خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي، وهي على النحو التالي:

1- سوء العلاقات التركية – الإيرانية في الفترة بين عامي (1990- 1997) والتي شهدت اندلاع حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، والتقارب التركي الإسرائيلي الذي وصل ذروته بتوقيع تركيا العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع إسرائيل، وهو ما جعل إيران تشعر بالخطر الشديد على مصالحها وأمنها القومي، ألزمها بتعزيز علاقتها مع سوريا التي اتسمت علاقاتها مع تركيا أيضا بالتأزم الشديد، على خلفية دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني، وهو ما دفع الرئيس حافظ الأسد لزيارة طهران في منتصف عام 1997، لتعزيز علاقات البلدين في مواجهة السياسات التركية [4].

---

[1]- أبو عامود، "**لبنان معمل اختبار التفاعلات السياسية**"، ص100.

[2]- نوترون، "**أزمة الشرق الأوسط بعد السلام**"، ص104.

[3]- غسان العزي، "**تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله**"، (الدوحة: **الجزيرة للدراسات**، يونيو 2012)، ص1.

[4]- علي حسن باكير، **إيران تهديد أم فرصة**، ط1، (أنقرة: مؤسسة البحوث والدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2012)، ص116.

2- مع تولي الرئيس محمد خاتمي مقاليد السلطة في إيران طرأ تحسن كبير على علاقات إيران مع السعودية، وهي المدخل لتحسين علاقاتها مع باقي دول الخليج، كما أدركت السعودية أنه لا مناص من التعاون مع إيران بعد أن فرضت نفسها كحقيقة إقليمية، ونجاحها في فك العزلة السياسية. وقد شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تحسناً ملموساً أحد شواهده الاتفاق الأمني الذي وُقع بين إيران والكويت، وهو ما لم تقدم عليه الكويت مع أي دولة خليجية أخرى. وقد أدّى التحسن في علاقات إيران بدول الخليج، إضافة للعلاقات الخليجية السورية المتطورة بعد موقف سوريا من الاجتياح العراقي، ومصالح سوريا وإيران في لبنان إلى أن تخطو العلاقات السورية الايرانية نحو المزيد من التعاون الثنائي والإقليمي [1].

3- حافظت سوريا على علاقات متوازنة مع مصر والسعودية ودول الخليج العربي وإيران في الوقت نفسه، وعدم التضحية والتفريط بدور مصر والسعودية لمصلحة دور إيران في الإقليم، كما أنها رأت في علاقاتها بإيران عمقاً استراتيجياً وإضافة نوعية لمكانة سوريا في الإقليم، خصوصاً أن سوريا ظلت تراهن على المفاوضات السلمية مع إسرائيل لعلها تستطيع استعادة الجولان المحتل، وهذا يتطلب علاقات جيدة مع مصر والسعودية اللتان تتمتعان بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة [2]. وقد أشار نائب الرئيس السوري وقتذاك عبد الحليم خدام بعد أن قطع صلاته بالنظام، إلى أن سوريا في حقبة حافظ الأسد حافظت على علاقات متوازنة بين العرب وإيران. ويقول في هذا الصدد: "**في الماضي كان هناك تحالف استراتيجي بين سوريا وإيران وكان لسوريا مصالح ولإيران مصالح، وكانت نقطة الالتقاء الرئيسية هو العداء لصدام حسين، وأما الآن فإن سوريا قد تخلت عن العرب وتوجهت بالكامل صوب ايران**" [3].
ويستدل من هذا التصريح أن سوريا حافظت على علاقات متوازنة بين عمقها العربي ومحيطها الإقليمي في حقبة التسعينيات، ومع ذلك فهناك العديد من الملاحظات التي لا يمكن إغفالها في هذه الحقبة وهي تواضع علميات التبادل التجاري بين الدولتين حيث لم توقع بينهما اتفاقيات اقتصادية في تلك الفترة، وتركز هذه العلاقات على مستوى الهرم السياسي في البلدين، وليس على الإطار المجتمعي أو الشعبي في سوريا وإيران [4].

---

[1]- غسان بن جدو، " **إيران إلى أين**" (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 235، سبتمبر 1998)، ص4.
[2]- الغرير، "**العلاقات العربية الايرانية**، ص3-4.
[3]- انظر: **حوار مع نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام** (جريدة المستقبل اللبنانية، شباط (فبراير) 2007).
[4]- الغرير، "**العلاقات العربية الايرانية**"، ص4.

المبحث الثالث

العلاقات السورية – الإيرانية في عهد الرئيسان بشّار الأسد ومحمود أحمدي نجاد

شهد النصف الأول من عام 2000 حدوث تطورات ثلاثة هامة، أثرت بصورةٍ ملموسة على العلاقات السورية – الايرانية، وأعطت لها قوة دفع كبيرة غير مسبوقة وهي على النحو التالي:

أولاً: تولي الرئيس بشّار الأسد مقاليد السلطة في 17 تموز (يوليه) 2000، بعد أداءه اليمين الدستورية، بعدما تمَّ تعديل الدستور السوري بخفض سن الترشّح لرئاسة الجمهورية لينطبق الشرط على بشّار الأسد، حيث نصّت المادة (84) من الدستور السوري لعام 1973، "**على أن مرشح حزب البعث السوري يجب أن يبلغ من العمر 40 عاماً، وأن القيادة القطرية للحزب تقوم بترشيح منصب رئيس الجمهورية، ويصدر الترشيح للمنصب ليتم لاحقاً الاستفتاء عليه**". ويصف عالم الاجتماع سعد الدين إبراهيم هذا الإجراء بـــ "**الجملوكية**"، أي التوريث السياسي حيث خلف بشّار والده الرئيس حافظ الأسد [1].

ثانياً: الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من جنوب لبنان في 25 آيار (مايو) 2000، وترك جيش لبنان الجنوبي المتحالف مع إسرائيل ليلقى مصيره المحتوم بالاندثار. وقد جاء هذا الانسحاب في أعقاب العمليات القاسية التي نفذها حزب الله ضد الجيش الإسرائيلي، مما أثار حفيظة الرأي العام في إسرائيل فاضطرت القيادة الإسرائيلية إلى اتخاذ قرار الانسحاب دون قيدٍ أو شرط، ودون أن تتمكن إسرائيل من فرض معاهدة سلام مع الدولة اللبنانية. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي التي تُجبر فيها إسرائيل على تقديم تنازلات دون مقابل وذلك في سابقة لم تحدث من قبل، مما رفع من أسهم حزب الله داخل لبنان وفي الساحة العربية، وهذا بفضل الدعم الإيراني للحزب سياسياً وعسكرياً ومالياً [2].

---

[1]– نفين مسعد، " **كيفية صنع القرار في الدول العربية**"، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 379، أكتوبر 2010). ص1

[2]– أبو نحل، "**الشيعة وزعامة العالم الاسلامي الجديد**"، المرجع السابق.

والجدير بالإشارة، أن السيد حسن نصر الله أمين عام حزب الله أهدى هذا النصر في خطاب النصر في مدينة بنت جبيل الجنوبية إلى سوريا والشعب السوري وإلى الإمام آية الله الخميني وإيران. وقد برهن سلوك حزب الله الحضاري مع السكان المحليين غداة الانسحاب الإسرائيلي، على قدر كبير من الإدراك السياسي وحسن التصرف الذي يتمتع به الحزب وقادته، وقد تزامن هذا مع وفاة الرئيس حافظ الأسد وخلافة نجله بشّار له الذي لم يكن يملك بعد الخبرة في الحكم والسياسة [1].

ثالثاً: اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في أواخر أيلول (سبتمبر) 2000، في أعقاب اقتحام آرئيل شارون القيادي الإسرائيلي المتعصّب باحات المسجد الأقصى، وانهيار مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية في منتجع كامب ديفيد، وقد مثلت هذه الانتفاضة فرصة كبيرة لإيران وسوريا لاستغلال الوضع الناشئ، ودعم هذه الانتفاضة بالسلاح والمال والإعلام [2].

المتغيّر اللبناني في العلاقات السورية – الايرانية:

أدت موجة من الاغتيالات السياسية، طالت عدد من الرموز السياسية والطائفية في لبنان وعلى رأسهم رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في 14 فبراير (شباط) 2005، وصدور القرار الدولي (1559) في أيلول (سبتمبر) 2004، والذي دعا صراحةً إلى الانسحاب السوري الفوري من لبنان، كما دعا القرار إلى نزع سلاح حزب الله. وقد أدّت هذه التطورات إلى اندلاع أزمة سياسية عكست نفسها على الشارع اللبناني بجميع طوائفه، أدّى إلى انقسام الساحة اللبنانية إلى معسكرين، **الأول:** قوى الثامن من آذار الموالية لسوريا وإيران بزعامة حزب الله وحركة أمل الشيعيتين وميشيل عون الزعيم المسيحي اللبناني الذي كان يُصنّف حتى وقت قريب بأنه من أعداء سوريا. **والمعسكر الثاني:** قوى الرابع عشر من آذار المعادية لسوريا وإيران، حيث ضم العديد من القوى المسيحية والسنية والدرزية بزعامة سعد الحريري، وعائلة الجميّل المارونية، وبفعل الضغوط السياسية والشعبية اضطر الجيش السوري للانسحاب من لبنان بطريقةٍ غير لائقة، كما يصف ذلك الباحثون السياسيون [3].

---

[1]– غسان العزي، " **تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله**"، **(الدوحة: الجزيرة للدراسات**، يونيو 2012)، ص2.

[2]– المرجع السابق، ص1.

[3]– المرجع السابق، ص2.

أدّى الانسحاب السوري من لبنان إلى تشكيل معادلة سياسية جديدة، تضم: سوريا وحزب الله وحركة أمل، فأصبح النفوذ السوري يمر عبر بوابة حزب الله بعد خطاب السيد حسن نصر الله أمام مظاهرة الثامن من آذار الحاشدة في ساحة رياض الصلح ببيروت، حيث دافع نصر الله عن سوريا بصورة كبيرة في وجه من اتهمها باغتيال رفيق الحريري،. وقد قاوم حزب الله جهود حكومة فؤاد السنيورة لتوقيع اتفاقيات مع الأمم المتحدة بشأن المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري، بعدما اعتبرها نصر الله أنها أداة إسرائيلية أمريكية لكسر حلف المقاومة والممانعة. وفي آيار (مايو) 2008 ، سيطر حزب الله وحلفاءه على بيروت الغربية بعد زيادة حدة الخلافات بين معسكري: الثامن من آذار والرابع عشر من آذار، وقتل جراء ذلك العشرات من الأشخاص، وقد قادت هذه الأزمة الحادة إلى تدخل إقليمي انتهى بما سمي اتفاق الدوحة، الذي تمخّض عنه انتخاب ميشيل سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بزعامة سعد الحريري، التي لم تصمد طويلاً بعد اندلاع خلافات حادة بين سوريا وحكومة سعد الحريري، بعد استقالة أحدى عشر وزيراً أي الثلث زائد واحد، ومعظمهم من حلفاء إيران وسوريا.

وفي مطلع عام 2011 جرت انتخابات تشريعية لبنانية جديدة، حقق فيها تحالف حزب الله وحركة أمل والموالون لهم نجاحاً انتخابياً، كفل لحلفاء إيران وسوريا تشكيل حكومة برئاسة نجيب ميقاتي، ووزراء من حزب الله وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي، والتيار الوطني الحر المسيحي، وقد قاطعت قوى الرابع عشر من آذار المشاركة في هذه الحكومة [1].

ومما سبق بيانه يتضح، أن الساحة اللبنانية شكلت على الدوام ساحة اختبار أساسية للعلاقات السورية الإيرانية ومدى قوتها ومكانتها، وأن الأحداث التي وقعت في أعقاب انسحاب سوريا من لبنان لم تضعف نفوذ سوريا في هذا البلد، وظل النفوذ السوري الإيراني موجهاً لمسار الأحداث والتطورات.

المتغيّر الإسرائيلي في العلاقات السورية – الإيرانية:

اُعتبر المتغيّر الإسرائيلي أساساً لتطور العلاقات السورية الايرانية، بعد تولي الرئيسان بشّار الأسد ومحمود أحمدي نجاد مقاليد السلطة في بلديهما، ولتأكيد هذا التحليل يقول

[1] – العزي، المرجع السابق، ص 2–3.

أيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية وقتذاك في الكلمة الرئيسية للمؤتمر السنوي الأمني السابع في مدينة هرتسيليا الساحلية: "**أنه على مدى سنوات طويلة، تابعت إسرائيل جهود إيران من أجل الحصول على أسلحةٍ نووية، تحت عنوان الحصول على برنامج نووي مدني، وخلال الأعوام الخمس الأخيرة شهدنا نشاطاً مكثفاً على مسارين واحد علني والآخر سري؛ فالدعم الإيراني العسكري والمالي والتكنولوجيا العسكرية بشكلٍ مباشر وغير مباشر عبر سوريا، يدلل على حجم القدرات العسكرية التي وصلت الى حزب الله من إيران أثناء القتال في لبنان**" [1].

ولقد شكلت الاتفاقية الأمنية الثنائية بين إيران وسوريا في 15 حزيران (يونيه) 2006، ذروة تطور العلاقات السورية – الإيرانية، حيث وقعها عن الجانب السوري وزير الدفاع السوري العماد حسن تركمان، وعن الجانب الإيراني وزير الدفاع مصطفى محمد نجار، ولتأكيد العلاقات التحالفية بين الدولتين، قال الرئيس نجاد في كانون ثانٍ (يناير) 2007: "**أن أمن سوريا هو من أمن إيران**" [2].

وقد نصت الاتفاقية الدفاعية المشتركة على عدة نقاط [3]:

1- التصنيع الدفاعي المشترك، والتأهيل والتدريب والإمدادات والعسكرية المختلفة بين البلدين.
2- بناء أنظمة دفاع جوي جديدة في سوريا لتلاشي تحليق سلاح الجو الاسرائيلي فوق القصر الرئاسي في دمشق، وضرب مفاعل دير الزور في شمال شرق سوريا، وتدل هذه الاتفاقية على حجم الاستفادة المتبادلة؛ فإيران استفادت بصورة كبيرة من علاقاتها مع سوريا، وسوريا حاولت الاستفادة بقدر المستطاع من علاقاتها مع إيران.

ومثلت حرب تموز 2006 بين الجيش الاسرائيلي وحزب الله اللبناني التي اندلعت في أعقاب خطف حزب الله لجنديين إسرائيليين، اختبار حقيقي لمتانة التحالف السوري الإيراني

---

[1]- وردت هذه المقتطفات من كلمة لرئيس الوزراء أيهود أولمرت خلال انعقاد المؤتمر الأمني السابع، بعنوان ميزان الأمن القومي في إسرائيل في الفترة الممتدة من 21-24 كانون ثانٍ (يناير) 2007، وقد خُصص هذا المؤتمر لمناقشة تداعيات حرب تموز 2006. مؤتمر هرتسيليا السنوي السابع: ميزان الأمن القومي في إسرائيل (بيروت: ترجمة باحث للدراسات 21-24 يناير 2007)، ص376-377.

[2]- شفيق شقير، "**العلاقات السورية – الايرانية من تبادل مصالح إلى تحالف**"، (الدوحة: **الدول العربية وإيران الثورة**، الجزيرة للدراسات، 2007)، ص24.

[3]- جمال عبد الجواد، "**سوريا وإيران توقعان مذكرة تعاون دفاعية**"، (القاهرة: **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 30 مايو 2007)، ص1.

وعلاقته بحزب الله، حيث اعتبر الكثيرون وقوف سوريا إلى جانب حزب الله في هذه الحرب، أحد المحطات التي خرجت فيها العلاقات السورية الإيرانية أقوى من ذي قبل؛ فسوريا اعتبرت صمود حزب الله وأداءه المميز خلال الحرب، نصراً لها وأعاد لها الثقة بعد الانسحاب المهين لقواتها من لبنان في نهاية عام 2005، كما أدّت هذه الحرب إلى تأزّم في علاقات سوريا بمصر والسعودية، بعد أن وصف الرئيس بشّار الأسد القادة العرب في بداية الهجوم الاسرائيلي "**بأنهم أنصاف رجال**" [1].

أما إيران فقد اُعتبرت اللاعب المركزي في حرب تموز، حيث شكّل التحالف السوري الإيراني المظلة السياسية والعسكرية لحزب الله، وقد صرح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في مقالةٍ له في صحيفة الواشنطن بوست (Washington Post): بأنه" **تركّز انتباه العالم في القتال في لبنان وقطاع غزة، ولكن السياق يقود حتماً إلى إيران**" [2].

وتقول بعض المصادر الأمريكية، أن حرب تموز حصلت بضوء أخضر أمريكي قبل عدة أسابيع من خطف الجنديان الإسرائيليان، وأن المخطط الأمريكي الإسرائيلي أُعدَّ لكي تبدأ الحرب في بيروت وتنتهي في طهران بضرب المنشآت النووية الإيرانية، لكن الحذر الإيراني في التعامل مع الحرب وصمود حزب الله، عرقل مراحل هذا المخطط وذلك حسب قول أحد المقربين من مجلس الأمن القومي الأمريكي [3].

أما على صعيد حزب الله الطرف الثاني في حرب تموز 2006، فاعتبر أن المقاومة الإسلامية في لبنان هي صناعة لبنانية بمنطلقاتها وأساليبها، ولكن نتائج هذه المنطلقات يتجاوز لبنان إلى ساحات إقليمية مجاورة، وأن حزب الله يكون مسروراً إذا ما استفادت سوريا وإيران من نتائجها، وذلك ما أكده حسن نصر الله في مقابلة له مع جريدة حزب العمل التركي في 17 آب (أغسطس) 2006، حيث قال: "**إن حزب الله ليس دمية في يد إيران وسوريا، وأن المقاومة الإسلامية هي صناعة لبنانية خالصة**" [4].

[1]– خيري الدين حسيب، وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان وتأثيراتها**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص71.

[2] - Henry Kissinger, "**The next steps with Iran**", Washington post 3/7/2006.

[3] - Seymour M. Hersh, "**Watching Lebanon: Washington's interest in Israel's War**, New Yorker, (14 August 2006).

[4]– خيري الدين حسيب، "**حول الحرب الاسرائيلية على لبنان وتداعياتها** "، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 331، أيلول (سبتمبر) 2006)، ص38.

ونستنتج بناء على ما سبق ذكره، أن العامل الاسرائيلي أثر بصورة كبيرة على علاقة إيران بسوريا، وعلاقة الدولتين بحزب الله رأس حربة البلدين في وجه إسرائيل، وأن نتائج المواجهة في حرب تموز 2006، قد خلقت واقعاً استراتيجياً جديداً، فقدت فيه إسرائيل الكثير من هيبتها، وأعطت حركات المقاومة قدرة الردع والتأثير على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وهو ما دلت عليه توصيات لجنة فينو جراد الإسرائيلية، التي بناءً على توصياتها أُقيل وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس هيئة أركانه وقائد المنطقة الشمالية في إسرائيل، بسبب فشلهم الذريع في إدارة الحرب حسب توصيات لجنة التحقيق الرسمية الإسرائيلية.

أما علاقة إيران وسوريا في القضية الفلسطينية، فقد تجسد ذلك بوضوح عبر أوجه الدعم الإيراني وخاصة في قطاع غزة، عبر تحويل المبالغ المالية السنوية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي خدمة للخط السياسي الإيراني؛ ففي حين تدفع إيران لحزب الله (200) مليون دولار سنوياً، و (300) مليون دولار بعد حرب تموز 2006، فيما تحصل حركة حماس على (50) مليون دولار سنوياً، كما تقوم إيران بتهريب السلاح لقطاع غزة عن طريق السودان ومصر وسيناء عبر الأنفاق، كذلك قامت بالفترة (2006–2010) بتدريب مئات النشطاء من حماس والجهاد الاسلامي وحزب الله في مواقع عسكرية في طهران ودمشق تابعة للحرس الثوري الإيراني، والدعم السياسي الإيراني حيث زار خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس طهران في آذار (مارس) عام 2006، بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، ويقول يوفال اشتاينس رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست: "**أن هدف إسرائيل هو عدم تمكين حماس من تأسيس حكومة واقعة تحت تأثير إيران**" [1].

المتغيّر العراقي في العلاقات السورية الإيرانية:

شكل الملف العراقي دوماً حجز الزاوية في مسار العلاقات السورية الإيرانية، ففي ظل التحضيرات الأمريكية لغزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين بالقوة العسكرية، ظهر الموقف الإيراني العلني حيادياً، إلاَّ أنه من الناحية الفعلية سهلت الوجود الأمريكي في العراق عبر موافقة إيران على انخراط القوى الشيعية العراقية التابعة لها في العملية العسكرية لغزو العراق، ولاحقاً في المشاركة في العملية السياسية، والمشاركة في الانتخابات التشريعية، والحكومات التي انبثقت عنها وهي مدعومة أمريكياً وإيرانياً [2].

---

[1]– عدنان أبو عامر، **النفوذ الإيراني في قطاع غزة الشواهد والدلالات**، (القدس: **مؤسسة امرزيان**،2011)، ص30–32.

[2]– شقير، "**العلاقات السورية الإيرانية**"، ص23؛ أنظر أيضاً:

أما الموقف السوري خلال هذه الأزمة، فقد اختلف جذرياً عن موقف سوريا خلال حرب الخليج الثانية عام 1990، حيث تبنت سوريا خطاب سياسي وإعلامي بصورة علنية يعارض الغزو الأمريكي لبغداد ويعتبره خارج قرارات الأمم المتحدة، كما اتهُمت سوريا فيما بعد بتسريب السلاح للمجموعات العسكرية التي استهدفت القوات الأمريكية، كما استقبلت سوريا مليون ونصف مشرد عراقي أغلبهم من الطائفة السنية، ومن ضمنهم قوى معارضة للحكومة العراقية المدعومة أمريكياً وإيرانياً. وقد وثقت سوريا في هذه المرحلة علاقاتها بإيران من أجل حماية أمنها القومي، الذي بات مهدداً من قبل القوات الأمريكية المتواجدة على حدودها [1].

خاتمـــة الفصـــل :

ناقش هذا الفصل بإسهابٍ العديد من النقاط والمحاور، وتوقف عند القضايا التالية:

1- تطور العلاقات السورية الإيرانية، وخصوصاً الواقع الجيوسياسي لكلا البلدين، والمتغيّرات الإقليمية، التي تمثلت في حرب الخليج الأولى والثانية، التي أدّت إلى وجود نوع من التقارب في موقف الدولتين من هذه التطورات.
2- وجود تباين واختلاف بين أنماط السياسة السورية والإيرانية، في التعاطي مع الملفات الاقليمية التي تهم البلدين والإقليم بشكل عام.
3- أثّر التحالف السوري الإيراني في العقد الأخير على القضية الفلسطينية ولبنان والعراق.
4- أثّر التحالف السوري الإيراني على دور حزب الله في لبنان من الناحية السياسية والعسكرية، وانعكاسه على حركات المقاومة العربية.

Richard Beeston, " **Two years on Iran is the only clear winner of war of saddam**" Time magazine sep23. 2005 .

[1] – المرجع السابق، ص23.

الفصل الرابــع

أثر العلاقات السورية الإيرانية على حزب الله اللبنـاني

المبحث الأول : الخلفية الدينية والمذهبية لحزب الله.

المبحث الثاني : دور حزب الله المقاوم في تحرير الأراضي اللبنانية.

المبحث الثالث : آليات الدعم السوري – الإيراني لحزب الله.

المبحث الأول

الخلفية الدينية والمذهبية لحزب الله

مفهوم التقية في الفكر الشيعي:

تتسم الثقافة الشيعية بالتعقيد وكثرة مكوناتها التي تراكمت عبر مئات السنين والتجارب، وفكر العلماء والزعماء، وقد أنتجت الثقافة الشيعية واقعاً اجتماعياً وسياسياً من الصعب مقارنته بالطوائف الأخرى، فمنذ تأسيس الدولة الصفوية في إيران عام 1501، تفاعلت الخبرات القديمة مع الدولة الجديدة فأنتجت دولة قائمة على فكر شيعي جديد.

ويرتكز الفكر الشيعي على العديد من الأسئلة والاستفسارات الروحية والغيبية، ومن قبيل ذلك لماذا اختفى الامام المهدي الثاني عشر عند الشيعة وهو صاحب الزمان ؟. والجواب حسب الفهم الشيعي، اختفى بناءاً على تقليد يبدأ في عهد الإمام جعفر الصادق الذي يتبع الشيعة الاثني عشرية في فقهه واجتهاداته وهو المعروف بالتقية، وقد اعتبر الإمام الصادق التقية واجباً شرعياً لحماية النفس والروح، وتنسب كتب الشيعة إلى الإمام الصادق قوله: "التقية ديني ودين آبائي،، وقوله كذلك: "من لا تقية له لا دين له"، وعلى ذلك فإن المهدي يمتنع عن الظهور حسب مبدأ التقية [1].

ويعرف العلامة الشيعي محمد حسين فضل الله التقية، بأنها "قيام الانسان بعمل لا يؤمن به أو يلتزم به خوفاً على حياته"، ورداً على سؤال متى تكون التقية واجبة قال: "عندما تتعرض حياة الانسان للخطر أو يتعرض العمل الإسلامي للخطر" [2].

ومن المؤكد أن الشيعة يؤمنون بمبدأ التقية عند تعرضهم للأخطار لكن الحال مع اسرائيل يختلف اختلافاً جذرياً فمبدأ التقية استخدمه الشيعة دوماً ضد أعدائهم من بني جنسهم أي المسلمين لا مع العدو الخارجي ، كما أن حزب الله ليس بحاجة ماسة لإتباع هذا المبدأ الآن ما دام يتمتع بقوة تؤهله لحفظ وجوده من ناحية تهديد وإرهاب الآخرين [3].

---

[1]– أحمد فهمي، **حزب الله وسقط القناع**، ط1، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 2007)، ص91.

[2]– المرجع السابق، ص92.

[3] – أسامة أبو نحل، " **أخذ العبر من خطاب السيد حسن نصر الله بمناسبة عيد التحرير الخامس**"، موقع تبنين؛ http://www.tibneen.com/index.php?option=com_content&view=article&id=108:20..

البنية الفكرية والاجتماعية لحزب الله:

ولد حزب الله برعاية إيرانية سياسية ومالية وعسكرية في مدينة بعلبك في سهل البقاع اللبناني، حيث كانت تخضع آنذاك لسيطرة الجيش السوري [1]. ولقد شكلت الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 بقيادة آية الله الخميني، دافعاً قوياً لنمو وميلاد حزب الله وذلك للارتباط المذهبي والسياسي بين الطرفين، وقد جاء في البيان الأول الصادر عن الحزب في 16 شباط (فبراير) 1985، أن الحزب ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسد في ولاية الفقيه، وتتجسد في روح آية الله الخميني، مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة، كما ورد في البيان الأول. وينحدر معظم أفراد حزب الله من اللبنانيين الشيعة المرتبطين مذهبياً بمرشد الثورة الايرانية، ويعتبر السيد حسن نصر الله الوكيل الشرعي لمرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي في لبنان. [2]

لقد تشكل حزب الله في ظروف كان فيها جزء كبير من الأراضي اللبنانية واقعاً تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي، الذي اجتاح لبنان عام 1982، فلذلك تبنى حزب الله أيديولوجية سياسية تقوم على أساس مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، وكانت أولى عمليات الحزب قيامه بنسف مقر القوات الأمريكية والفرنسية في بيروت في تشرين أول (أكتوبر) 1983، وقد أسفرت العملية عن مقتل (300) جندي أمريكي وفرنسي .

وقد تولى السيد عباس الموسوي أمانة الحزب عند نشأته، حيث لم يستمر أكثر من تسعة شهور حتى اغتالته اسرائيل عام 1992، في غارة جوية على سيارته، ليتولى بعده السيد حسن نصر الله أمانة الحزب من بعده [3].

ويعتبر تأسيس حزب الله في لبنان أحد انجازات وتداعيات نظرية ولاية الفقيه، ويقول حسن حمادة مدير مؤسسة الشهيد التابعة لحزب الله في هذا الصدد: "إن نهج الامام الخميني ونظرية ولاية الفقيه هما وجهان لعملة واحدة، وكان قيام حزب الله أحد ثمار هذه النظرية". ويصف أحد علماء الاجتماع العراقيين فالح عبد الجبار حزب الله، فيقول عنه: أنه "حزب

---

[1]– غسان العزي، "**تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله**"، **(الدوحة: الجزيرة للدراسات، يوليو 2012)**، ص1.

[2] – أحمد فهمي، **حزب الله وسقط القناع**، ط1، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 2007)، ص90 .

[3]– فضيل أبو النصر، **معلومات عن حزب الله وتاريخه: حقائق وأبعاد**، (الدوحة: الجزيرة للدراسات 2004)، ص1؛ أنظر أيضاً:

Ziad Al Hafez, " **Democracy in Lebanon** " The National press club, Washington, August 2005.

أيديولوجيا كما أنه حزب سياسي وهو حركة اجتماعية، وتنظيم اجتماعي متداخل بالطائفة الشيعية، ومؤسسات خدمات اجتماعية، وميليشيا شبه نظامية، وهو جزء من جبهة إقليمية واسعة، وهذه المستويات المركبة تجعله قادراً على الاستمرار". ويقول في نهاية حديثه، أنه لا يمكن تدمير حزب الله إلاَّ بتدمير كامل للطائفة الشيعية، وسحق سوريا وإيران أو تدمير الإرادة السياسية فيهما [1].

ويشير نعيم قاسم نائب أمين عام حزب الله في كتابه (حزب الله النشأة والرؤية)، إلى أن حزب الله يلتزم بولاية المرجعية الرشيدة التي يجسدها الولي الفقيه، الذي تتوافر فيه مجموع الشروط والمواصفات. وتأكيداً على هذه الرؤية وفي معرض رد أمين عام حزب الله حسن نصر الله على برقية التعزية التي أرسلها آية الله علي الخامنئي له بمقتل ابنه هادي في عملية عسكرية ضد القوات الإسرائيلية، يقول: "سماحة ولي أمر المسلمين آية الله العظمى القائد السيد الخامنئي دام ظله الشريف، إنني أجدد لكم بيعتي وبيعة المجاهدين على متابعة طريق الجهاد والمقاومة حتى النصر أو الشهادة" [2]، وهذا الولاء الديني والسياسي الذي يبديه حزب الله اتجاه ايران يؤكد على الترابط العضوي بين الطرفين على أساس وحدة المسار والمصير .

علاقـــــة حزب الله بإيران:

إن فهم الدور الشيعي المتزايد في لبنان والمنطقة، والدور المتزايد لحزب الله في الحياة السياسية اللبنانية، وقدرته على إعاقة أو تسهيل عمل المؤسسات داخل الدولة، وعلى فرض رؤيته بالقوة أو قدرته على التأثير وإسماع الصوت في محاولة تغيير آليات اللعبة السياسية، من خلال زيادة حصة الشيعة في الحكم وتمكينهم من إدارة الدولة بحصة أكبر بحيث لا يمكن فهم الصورة اللبنانية دون فهم تنامي قوة الشيعة في المنطقة، ابتداءً من ايران وانتهاءً بلبنان وغيرها من الأقطار التي يخضع فيها الشيعة لتأثير إيران [3].

وتأسيساً على ذلك، فهناك مجموعة من الدول راعية لأوضاع ومكونات الشعب اللبناني بسبب الترابط التاريخي والديني، وإيران واحدة من هذه الدول وذلك بسبب العلاقة المميزة التي تربط شيعة لبنان بشيعة إيران، ولسبب آخر لا يقل أهمية وهو إيمان حزب الله اللبناني بولاية الفقيه والأكثر ارتباطاً بالثورة الإسلامية الإيرانية، بحيث يحظى بشعبية واسعة في

---

[1]– خير الدين حسيب، **الحرب الاسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2006)، ص26– 27.

[2]– فهمي، **حزب الله وسقط القناع**، ص35.

[3]– الغريب، **دولة الحرث الثوري وإجهاض الثورة الخضراء**، ص99.

صفوف الشيعة اللبنانيين الذي يجعل من الصعوبة قياس العلاقات بين لبنان وإيران ببعدها الدبلوماسي والسياسي فقط، بعيداً عن الامتداد الطائفي والأيديولوجي، ومن أكبر مظاهر الرعاية الإيرانية لشيعة لبنان، هو إعلان أمين عام حزب الله حسن نصر الله أن التعويضات التي دفعها حزب الله للمتضررين من حرب تموز 2006، هي من مرشد الثورة السيد علي خامنئي، حيث بلغت (300 مليون دولار) [1].

وتذكر بعض المعلومات أن السيد نصر الله ألقى خطبة الجمعة في طهران بعيد انتهاء حرب الأيام السبعة على لبنان عام 1993، حيث قال: "لقد فشلت إسرائيل تماماً في تحقيق أهدافها بفعل صمود المقاومة والموقف الكبير للجمهورية الإسلامية الإيرانية ولسوريا، وهذا يثبت مقولة الإمام الراحل (الإمام الخميني) قدس سره الشريف، أن جهاد حزب الله حجة على العالم الإسلامي ، وفخر للأمة الإسلامية" [2].

ومن الحقائق والمعطيات سالفة الذكر، يبدو بجلاء ووضوح لا لبس فيه مدى قوة ومتانة العلاقات العضوية بجوانبها المذهبية والطائفية والفكرية والسياسية التي تربط إيران الثورة بحزب الله اللبناني، وتظهر عمق التداخل والمصالح وتطابق التوجهات التي تجمع الطرفين.

لقد تشكل حزب الله على أسس مقاومة الوجود الإسرائيلي في الجنوب اللبناني المحتل، ومع ذلك لم يغفل عن بناء مؤسساته الخدمية والاجتماعية والاقتصادية، التي ترعى مصالح فئات كثيرة خاصة من الطائفة الشيعية، وهي على النحو الآتي:

- **مؤسسة جهاد البناء:** التي تأسست عام 1988، وتضم العديد من المهندسين والفنيين والعمال، وهي تهتم بإعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي وخاصة بعد التدمير الهائل لقرى جنوب لبنان بعد حرب تموز 2006.

- **الهيئة الصحية الاسلامية:** وهي هيئة تعنى بتقديم الخدمات الصحية للفقراء ومحدودي الدخل وتبلغ فروعها 47 فرعاً، منتشرة في شتى المناطق اللبنانية في سهل البقاع والجنوب والعاصمة بيروت.
- **جمعية القرض الحسن:** وتهدف إلى تقديم القروض على الطريقة الإسلامية، لمساعدة محدودي الدخل والمحتاجين.

---

[1]– شفيق شقير، **لبنان وإيران من علاقات بالرعاية إلى علاقات مباشرة: الدول العربية وإيران الثورة** (الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2007)، ص27.

[2]– محمود سويد، **حرب الأيام السبعة على لبنان**، ط1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص87.

- **جمعية الإمداد الخيرية الإسلامية:** وهي جمعية إغاثية للفقراء والمحتاجين، وقد تأسست هذه الجمعية عام 1987.
- **مؤسسة الشهيد:** وهي مؤسسة تربوية مهمتها الاعتناء بأسر الشهداء.
- **هيئة دعم المقاومة الاسلامية:** ومهمتها جمع التبرعات للمقاومة الإسلامية، وعقد الندوات وزيادة الوعي بأهمية المقاومة، وللحزب مؤسسات رياضية وثقافية وإعلامية، مثل مركز الإمام الخميني، وجريدة العهد، وإذاعة النور، وفضائية المنار التي نجحت في جذب قطاع كبير من المشاهدين [1].

دور حسن نصر الله في قيادة حزب الله:

جمع حسن نصر الله أمين عام حزب الله بين شخصية رجل الدين والسياسي القريب من قاعدة حزبه، والزعيم الذي يحظى بثقة طائفته الشيعية والكثير من السياسيين في لبنان وخارجها. وحسن نصر الله يمارس الخطابة بشكل متواصل وبأسلوب متنوع ومتغير، يربط بين التهديد والوعيد، والسخرية واللطف والحدة واللين، بطريقة مدروسة ومحسوبة، كما يتصف حسن نصر الله ببعض السمات التي تعطيه القدرة والتأثير القوي في وسط أتباعه، فهو جدي ودقيق ومصداق ويمتاز بالدأب، وهو ذو ذكاء حاد وقدرة على اقناع خصومه، ولديه القدرة على تمرير أفكاره لدى الطرف المقابل، ويصفه عبد الله قصير المسئول الإعلامي السابق في حزب الله بالقول: "نصر الله رجل مخلص وملهم وتجري الحكمة على لسانه" [2].

كما يصفه أعداءه وخاصة في إسرائيل بأنه إنسان صادق فيما يقول وثبت صدقه في مناسبات عدة، وخاصة أثناء مجريات القتال خلال حرب تموز 2006. وقد تولى نصر الله أمانة الحزب بعد اغتيال عباس الموسوي في نهاية عام 1992، من قبل مروحية إسرائيلية خلال سيره في مركبة جنوب لبنان، وخلال قيادته حزب الله حقق الحزب انتصارات عدة أهمها، انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000، والأداء المميز للمقاومة خلال حرب تموز 2006، ونجاحه كذلك في إطلاق سراح جميع الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيلية، وقدرة حزب الله على فرض معادلة الردع المتبادل على جانبي الحدود، ووضع حد لهيمنة القوة من قبل إسرائيل [3].

---

[1]– أبو النصر، **معلومات عن حزب الله وتاريخه**، ص2.

[2]– فهمي، **حزب الله وسقط القناع**، ص293-294.

[3]- Robert Fisk, "**Hezbollah's Response Reveals months of planning**, Independent, 16/7/2006.

المبحـــث الثاني
دور حزب الله المقاوم في تحرير الأراضي اللبنانية

ظروف نشأة حزب الله:

نشأت المقاومة الإسلامية في لبنان كذراع عسكري لحزب الله في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي، حيث قامت إسرائيل عام 1982 باحتلال أجزاء كبيرة من الأراضي اللبنانية، ووصلت قواتها إلى قلب العاصمة اللبنانية بيروت واحتلالها لبعض الوقت، وارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين في مخيمات صبرا وشاتيلا [1].

ولقد بدأت المقاومة الفعلية للمقاومة اللبنانية في بيروت، مما دفع القوات الإسرائيلية على الانكفاء من بيروت إلى خلدا ثم إلى صيدا فإلى النبطية وصور، ولكنه ثبت وجوده اعتباراً من العام 1985 في منطقة هلالية واسعة، تمتد من كفر فالوس شمالاً إلى حاصبيا شرقاً، ثم إلى سهل مرج عيون ومنه إلى الناقورة غرباً، وقد سميت هذه المنطقة بالحزام الأمني [2].

وقد قاد لواء المقاومة في الفترة الواقعة بين عامي (1982- 1986) ما عرف بجبهة المقاومة اللبنانية، وهي طيف من فصائل المقاومة اللبنانية الوطنية والقومية، حيث قامت بتنفيذ العديد من عمليات المقاومة ضد القوات الاسرائيلية [3].

لقد تشكلت الطلائع الأولى لحزب الله في قرية لبنانية تسمى (جبشيت)، حيث لعب رجال الدين دوراً تحريضياً على مقاومة الوجود الإسرائيلي في قرى جنوب لبنان، حيث قامت القوات الإسرائيلية في آذار (مارس) 1983، باعتقال إمام القرية الشيخ راغب حرب، حيث حصل تحرك جماهيري شعبي غاضب في هذه القرية احتجاجاً على اعتقال الشيخ راغب، مما أجبر قوات الاحتلال على إطلاق سراحه حتى أقدمت على اغتياله عام 1984 [4].

ومع تنامي دور حزب الله واصلت إسرائيل حربها ضد رموز المقاومة الوليدة، فأقدمت على خطف الشيخ عبد الكريم عبيد في عام 1989، كما أقدمت على اغتيال عباس الموسوي

---

[1]- "**حزب الله: صمود المقاومة الاسلامية في لبنان – هزائم في 8 سنوات**"، موقع العهد الالكتروني، 2008؛ http://somod.shiaweb.org/index.php?show=news&action=article&id=111

[2]- أمين حطيط، **الحرب الاسرائيلية على لبنان**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص141.

[3]- "**حزب الله: صمود المقاومة الاسلامية في لبنان**"، المرجع السابق.

[4]- المرجع السابق.

أمين عام حزب الله عام 1992، وأقدمت كذلك على خطف مصطفى الديراني من منزله عام 1994، في محاولة منها لشل أداء حزب الله وضرب مقاومته الفاعلة على الأرض اللبنانية [1].

ثم ازدادت قدرات المقاومة الإسلامية بعد العام 1990، تاريخ توحيد الجيش اللبناني بقيادة العماد إميل لحود، وإرسائه عقيدة قتالية للجيش اللبناني، تقول أن إسرائيل هو العدو الأوحد للبنان [2]. ومع مطلع عام 1990 باتت المقاومة الإسلامية الذراع العسكري لحزب الله، هي رأس حربة المقاومة في جنوب لبنان ضد القوات الإسرائيلية وعملائها في جنوب لبنان والبقاع الغربي، وقد تنوعت أساليب المقاومة اللبنانية، حيث استخدمت المقاومة الإسلامية الأساليب المعروفة في حرب العصابات، أي العمل بمجموعات صغيرة حيث تقوم بشن هجمات مفاجئة على دوريات الجيش الإسرائيلي وتحصيناته، والعمل على زرع الألغام والكمائن على طرق مواصلات قوات الاحتلال، كما تعددت التكتيكات القتالية فلم تعتمد على أسلوب أو تكتيك واحد في المواجه، حيث شنت العمليات على الطرق أو في الأحراش أو في قصف مواقع الاحتلال من القرى البعيدة، كما قامت بشن أكثر من عمل عسكري في وقت واحد ضد مواقع الاحتلال الإسرائيلي، كما نجحت المقاومة الإسلامية في تطوير قدرات استخبارية عالية مكنتها من رصد تحركات جنود الاحتلال، وحلفائه من جيش لبنان الجنوبي، وايقاع خسائر كبيرة عبر الكمائن داخل الشريط المحتل وخارجه، وصولاً إلى الحدود الإسرائيلية ذاتها. مما أدى إلى طرح الأسئلة وتشكيل لجان التحقيق في إسرائيل، حول مدى اختراق حزب الله لعملاء الاحتلال، خصوصاً بعد الفشل الذريع في محاولة الإنزال الإسرائيلية في بلدة أنصارية المحاذية للشاطئ في جنوب لبنان، في 4 أيلول (سبتمبر) 1997، حيث قضت المقاومة على جميع جنود النخبة اللذين شاركوا في العملية وبلغ عددهم خمسة عشر جندياً، وقد احتفظت المقاومة الاسلامية بأشلاء العديد من هؤلاء الجنود، اللذين تمت مبادلتهم لاحقاً في 25 حزيران (يونيه) 1997 برفاة 40 شهيداً للمقاومة، وهي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي تواجه عمليات إنزال فاشلة [3].

لم تكتفِ المقاومة الإسلامية بالوسائل والأساليب العسكرية، بل اعتمدت أيضاً أساليب الحرب النفسية الحديثة في عملية التأثير سواء على الرأي العام المدني والعسكري في صفوف مواطني وجيش الاحتلال الإسرائيلي، فقامت بتشكيل جهاز الإعلام الحربي الذي يخضع أفراده

---

[1]– خير الدين حسيب ، "**حول الحرب الاسرائيلية على لبنان**"، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 331، أيلول/ سبتمبر 2006)، ص32.

[2]– حطيط، **الحرب الاسرائيلية على لبنان**، ص141.

[3]– **حزب الله: صمود المقاومة الاسلامية في لبنان**"، المرجع السابق.

لدورات خاصة تأهيلية، وقد تمكن هذا الجهاز من تصوير مباشر لمعظم عمليات حزب الله ، كما قامت بنقل حي لمعظم عمليات اقتحام المواقع العسكرية الإسرائيلية، وتثبيت رايات حزب الله فوق الدُشم والتحصينات العسكرية، حتى تعطي المقاومة الإسلامية المصداقية لمعظم تقاريرها العسكرية، وقد شكّل هذا العمل سبباً في تصدع الجبهة الداخلية الإسرائيلية وتعالي الأصوات المنادية بضرورة الخروج من الوحل اللبناني، وظهور حركة الأمهات الأربعة النسائية المطالبة بعودة أبناءها الجنود، قبل أن يتم قتلهم داخل لبنان [1].

نجاحات حزب الله العسكرية :

أدت عمليات المقاومة المتتالية ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي وحلفائه من جيش لبنان الجنوبي في إيقاع الخسائر الكبيرة في صفوفهم، إلى شعور إسرائيل بأن عمليات المقاومة اللبنانية قد أدت إلى حدوث تطور تقني غاية في الأهمية، حيث بدأ حزب الله باستخدام العبوات الناسفة التي تزرع على جوانب الطرق حيث يتم تفجيرها بواسطة أجهزة تحكم عن بعد، في أماكن فاجأت جنود الجيش الإسرائيلي أكثر من مرة، كذلك تمرس رجال المقاومة على قتال المواجهة المباشرة، وشروع حزب الله باستخدام صواريخ مضادة للدبابات من طراز ساغر. لذا أكد اسحق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير دفاعها في ذلك الوقت، أن حزب الله شن (822) هجوماً في الشريط الحدودي منذ بداية عام 1993، وأن (99) جندياً إسرائيلياً قتلوا في هذه المنطقة منذ انسحاب إسرائيل عام 1985، ومن أجل سلامة منطقة أصبع الجليل وسكان منطقة الحزام الأمني، قررت حكومة إسرائيل القيام بعملية عسكرية في لبنان [2].

وقد بدأت العملية العسكرية صباح 25 تموز(يوليه 1993) واستمرت حتى مساء 31 من الشهر ذاته، واستخدم الجيش الإسرائيلي فيها أسلحته الجوية والبحرية والبرية بصورة مكثفة ضد مواقع حزب الله، والقرى الشيعية الجنوبية، حيث قامت إسرائيل بتدمير الكثير من البنى التحتية [3].

وقد رد حزب الله بقصف مكثف لمستوطنات أصبع الجليل بصواريخ الكاتيوشا، وأرغم نصف مليون إسرائيلي يقطنون شمال إسرائيل للمكوث في الملاجئ، وبعد جهود دولية وإقليمية توقفت جولة القتال بين الطرفين، وشكلت هذه المعركة باكورة المواجهة العسكرية بين إسرائيل وحزب الله، حيث شهد بداية شهر نيسان (أبريل) 1996 مواجهة عسكرية جديدة

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– سويد، **حرب الأيام السبعة على لبنان**، ص3.

[3]– حطيط، **الحرب الاسرائيلية على لبنان**، ص144.

استمرت نحو أربعة عشرة يوماً، قامت خلالها قوات الجيش الإسرائيلي بتدمير الجسور وقطع الطرقات وتدمير شبكات الكهرباء والمياه، ومعظم البنى التحتية في جنوب لبنان. وقد توقف القتال في منتصف شهر نيسان(أبريل) بعد التوصل لتفاهمات بين إسرائيل وحزب الله برعاية فرنسية وسورية وإيرانية، يتوقف الطرفان بمقتضاها عن استهداف المدنيين على جانبي الحدود، وشكلت هذه التفاهمات بداية تصعيد لوتيرة العمل العسكري ضد الجيش الإسرائيلي وحلفاءه في جيش لبنان الجنوبي [1].

وعليه أدت عمليات المقاومة اللبنانية والخسائر الكبيرة في صفوف الجيش الإسرائيلي، إلى تشكل حالة من السخط والتململ الكبير داخل الرأي العام الإسرائيلي، الذي بدأ يطالب بانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية، حيث بدا واضحاً عدم قدرة إسرائيل على وقف خسائرها، ولهذا قررت الانسحاب الشامل من الأراضي اللبنانية من طرف واحد، فتم ذلك في 25 آيار (مايو) 2000، بعد أن نجح مئات من عناصر حزب الله من قهر أحد أقوى جيوش العالم، ودفعه للانسحاب دون أن يحصل على أي ضمانات سياسية أو أمنية من قبل الدولة اللبنانية [2].

الانتصار الثاني:

في الثاني عشر من تموز (يوليه) 2006، نجحت المقاومة اللبنانية من أسر جنديان إسرائيليان قرب الخط الأزرق على الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، فقررت إسرائيل الرد على ذلك بإعلان الحرب على حزب الله، فيما عرف بعد ذلك بحرب تموز التي استمرت نحو ثلاثة وثلاثون يوماً متتالية، ثم توقفت بموجب القرار الدولي رقم (1701) الصادر في 13 آب (أغسطس) 2006، وكان لهذه المواجهة الشاملة آثارها على جميع الصُعد والمستويات [3]:

أولاً – على المستوى العسكري:

لقد كشفت حرب تموز 2006 ولأول مرة على قدرة حزب الله على ضرب العمق الإسرائيلي بآلاف الصواريخ البعيدة، خاصة مدينة حيفا الساحلية الاستراتيجية التي تضم مصانع وميناء، وقد كشفت الاحصاءات الإسرائيلية عن مقتل (117) عسكرياً و(39) مدنياً، وجرح حوالي (5000)، وسقوط (3970) صاروخاً شمال ووسط إسرائيل، كما تم استخدام صواريخ موجهة مضادة للدروع أدت إلى تدمير (15) مدرعة بأطقمها، واستخدام صاروخ

---

[1]– المرجع السابق، ص145–146.

[2]– "**حزب الله: صمود المقاومة الاسلامية في لبنان**"، المرجع السابق.

[3]– حطيط، **الحرب الاسرائيلية على لبنان**، ص148.

موجه ضد السفن الحربية، مما أدى إلى مقتل (14) عسكرياً على متن البارجة الحربية ساعر، واستخدام صواريخ مضادة للطائرات أدت إلى إسقاط ثلاث مروحيات من طراز أباتشي. أما من الناحية الاقتصادية فقد بلغت خسائر إسرائيل حوالي (25) مليار شيكل [1].

وقد تمثل نجاح حزب الله في منع تحقيق إسرائيل لأهدافها المعلنة وهي تحرير الجنديان الأسيران، وتطبيق القرار الدولي السابق 1559 الذي يقضى بنزع سلاح حزب الله، كما عجزت إسرائيل عن التوغل جنوباً من أجل احتلاله ومنع إطلاق الصواريخ منه [2].

كما أدت صواريخ حزب الله إلى تدمير وإعطاب حوالي (1200) وحدة سكنية في إسرائيل، وتهجير نحو مليون ونصف المليون إسرائيلي إلى مدن الوسط والجنوب، وتعطيل العمل في المرافق الاقتصادية والسياحية في منطقة تعتبر استراتيجية وحيوية لإسرائيل. أما لبنانياً فقد بلغ عدد الضحايا (1350)، وعدد الجرحى تجاوز الآلاف، كما لحق بأكثر من (30000) منزل دمار كلي وجزئي، وتم تدمير (154) جسر وطريق، وعدد كبير من المرافق والمصانع والمؤسسات، وتهجير نحو مليون لبناني نحو العاصمة بيروت والشمال وداخل الأراضي السورية. وقد شكلت نتائج حرب تموز 2006 فشلاً استراتيجياً وعسكرياً واستخبارياً إسرائيلياً، وهو ما أكدته تحقيقات وتوصيات لجنة (فينو جراد) الحكومية، والتي كان لتوصياتها نتائج مباشرة تمثلت في حملة استقالات سياسية وعسكرية وأمنية، طالت القادة الذين أشرفوا على هذه الحرب من وزير الدفاع ورئيس الأركان ولاحقاً رئيس الوزراء، كما أدت إلى شعور حزب الله بالنصر، وهو ما أكسبه شعبية على الساحتين اللبنانية والعربية على حدٍ سواء [3] ، ولا شك أن حرب تموز 2006، بنتائجها العسكرية والسياسية والإستراتيجية على الطرفين اللبناني والإسرائيلي ، قد طوت صفحة الهزائم العربية ، وأثبت حزب الله في هذه الحرب نديته وحسن إدارته للمعركة منذ اليوم الأول وحتى اليوم الأخير ، حيث وظف إمكانياته الصاروخية باقتدار وأدار معركته السياسية بصلابة وأدار معركته الاعلامية طوال الحرب بنجاح ، حتى تمكنه من خلخلة الجبهة الداخلية الاسرائيلية وإثارة الرأي العام الاسرائيلي ضد مسئوليه السياسيين والعسكريين على حدٍ سواء ، ساهم ذلك في إجبار إسرائيل على وقف إطلاق النار وفقاً للقرار الدولي (1701) .

---

[1] – "**حزب الله: صمود المقاومة الاسلامية في لبنان**"، المرجع السابق.

[2] – حطيط، **الحرب الاسرائيلية على لبنان**، ص149 .

[3] - "**Nassrallah wins The war",** The Economist**,** (14 August 2006).And Ziad al Hafez "**Democracy in Lebanon** " The national press club, Washington , August , 2005 .

المبحث الثالث

آليات الدعم السوري الإيراني لحزب الله

يجمع غالبية الباحثين والدارسين لعلاقة سوريا وإيران بحزب الله اللبناني، على أهمية ومركزية وحيوية الدعم والرعاية السورية الإيرانية عبر تاريخه في المقاومة والعمل السياسي، ويذهب بعضهم إلى القول بأنه لولا احتضان إيران وسوريا للحزب لما استمر قرابة ثلاثة عقود، محققاً النجاح تلو الآخر، في منحنى تصاعدي حتى بات الحزب يمثل رادع حقيقي لرابع جيوش العالم تطوراً وتفوقاً، على الصعيد التكنولوجي والناري والاستراتيجي.

إن هذا المبحث يلقي الضوء على أهم آليات ووسائل الدعم المقدمة من إيران وسوريا لحزب الله، والذي يفسر بالضرورة قوة ومتانة التحالف السوري الإيراني مع حزب الله، خصوصاً أن العلاقة التي تجمع إيران بحزب الله هي علاقة متعددة الأبعاد الروحية والمادية، وتعود جذور العلاقة قرابة ربع قرن من الزمن [1].

وقبل الخوض في ذكر تفاصيل آليات ووسائل الدعم المختلفة، من الأهمية بمكان توضيح ما أُصطلح على تسميته بدور القاعدة الخلفية، في حماية ظهير المقاومة اللبنانية أو بنعمة الجغرافيا، وهذا العنصر في غاية الأهمية ، حيث تجد أي مقاومة صعوبة إن لم يتوفر لها ظهير يؤمن لها ممراً للعتاد والذخيرة، إذ لن تتمكن من الصمود طويلاً، حتى وإن كانت هذه المقاومة تحظى بمشروعية سياسية وشعبية، والتاريخ الحديث زاخر بالأمثلة على أهمية الدعم الخارجي من دول الجوار لحركات التحرر الوطني، فلولا دعم الدول العربية للثورة الجزائرية لما انتصرت هذه الثورة ضد المستعمر الفرنسي، وبدون دعم الجزائر العسكري والسياسي لجبهة البوليساريو في الصحراء الغربية لما استمرت حركتهم، ودون دعم الباكستان للأفغان لما استمرت مقاومتهم ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان. وقياساً على ذلك فإن الحدود الجغرافية بين لبنان وسوريا تجعل من المستحيل على أية مقاومة في لبنان، أن تعيش من دون دعم سوري لها، أو أقله تهريب السلاح والعتاد والذخيرة عبر الأراضي السورية. ومن هنا فقد شكلت الجغرافيا بين سوريا ولبنان الشريان الحيوي لحزب الله، بمده بالسلاح وتأمين الحديقة الخلفية له من الناحية الاستراتيجية والعسكرية في مواجهة إسرائيل [2].

---

[1]- نفين مسعد، **التداعيات الإقليمية للحرب الاسرائيلية على لبنان: الحرب الاسرائيلية على لبنان**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص302.

[2]- العزي، "**تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله**"، ص1.

لقد لعبت كلاً من إيران وسوريا دوراً حيوياً في بناء قدرات حزب الله المختلفة، وتأمين كافة السبل اللوجستية والعسكرية والمالية والاستخبارية والتقنية، لمواصلة تصديه للقوات الإسرائيلية وتحقيقه الانجازات العسكرية. وسوف نتناول بشيء من التفصيل آليات الدعم الإيراني والسوري لحزب الله، وهي على النحو التالي:

أولاً: الدعم الايراني العسكري:

منذ تأسيس حزب الله عام 1982، رعت إيران عبر فيلق القدس التابع للحرث الثوري الإيراني تقديم السلاح وصواريخ الكاتيوشا، وكل ما يلزم الحزب لمواجهة القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان، كما تولى تدريب مقاتليه في معسكرات تابعة للحرس الثوري في طهران، حتى تمكن الحزب من إجبار إسرائيل على الخروج من طرف واحد، والانسحاب حتى الحدود الدولية [1].

وفي دراسة للموساد الإسرائيلي حول تفاصيل الدعم الإيراني لحزب الله، خصص للسنوات الست التي تلت الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في آيار (مايو) 2000، وحسب الدراسة فإن الإسرائيليين يعتقدون أن هذه الفترة كانت ذهبية لحزب الله، بعد أن أحسن استغلالها لتعزيز قدراته العسكرية. ووفقاً للدراسة فإن الجهة الإيرانية الرائدة التي تقدم المساعدات هي وحدة من النخبة التابعة للحرس الثوري، تسمى قوة القدس بقيادة الجنرال قاسم سليماني، وهي المسئولة عن النشاط العسكري الإيراني وتوجيه العناصر الإيرانية في لبنان، كما تقدم الدراسة تصوراً عن نوعية الوسائل العسكرية المرسلة إلى حزب الله حيث تنقسم إلى ثلاث أنواع:

أولاً: وسائل قتالية من الصناعات الإيرانية، ومن ضمنها منظومة الصواريخ البعيدة من طراز فجر 3 وفجر 5.

ثانياً: وسائل قتالية من انتاج الصناعات العسكرية السورية من قبيل صواريخ قطرها 220 مم، يصل مداها حوالي (75 كم)، وتعتقد اسرائيل أن حزب الله فضل خلال حرب 2006، استخدام الصواريخ السورية بصورة أساسية.

ثالثاً: وسائل قتالية من إنتاج دول أخرى، قامت إيران وسوريا بشرائها ثم حولتها إلى حزب الله، وهي صواريخ مضادة للدبابات والدروع من طراز كورنيت، وصواريخ مضادة للطائرات من طراز سات 7 ، وسات 14 من انتاج روسي، نقلت إلى حزب الله عبر إيران، وصاروخ

---

[1] - مسعد، **التداعيات الإقليمية للحرب الاسرائيلية على لبنان**، ص302-303.

الشاطئ المضاد للبوارج البحرية من طراز سي 802، صيني الصنع أرسل من إيران الى حزب الله.

كما ويعتبر التقرير أن إيران وسوريا نجحتا في تحويل حزب الله من منظمة لبنانية إلى قوة عسكرية ذات قدرات قتالية تضاهي قدرات دول مجاورة، وبإمكان إيران وسوريا الاستعانة بقدراته دون تدخل إيراني سوري مباشر [1].

وقد أكد حسن نصر الله المعطيات السابقة في أكثر من مناسبة وبشكل صريح، خاصة في ذكرى المولد النبوي الشريف خلال كلمة ألقاها أمام أتباعه، حيث قال: "نحن نتلقى الدعم العسكري والسياسي والمالي وبكافة الأشكال الممكنة والمتاحة من قبل الجمهورية الإسلامية في إيران منذ العام 1982، تاريخ تأسيس الحزب، وأن انتصارات الحزب على إسرائيل ما كانت لتحقق لولا الدعم العسكري المستمر من إيران" [2].

كما أن ايران – حسب التقديرات الإسرائيلية والغربية – أرسلت لحزب الله حوالي (40000) صاروخ من مختلف الأنواع والمديات، كما زودته بطائرات استطلاع بدون طيار، حيث قام حزب الله بإرسال طائرة استطلاع فوق الأجواء الإسرائيلية وقد وصلت رحلتها بالقرب من مفاعل ديمونا النووي في صحراء النقب، حتى قامت اسرائيل بإسقاطها، وهو ما أكده نصر الله في مؤتمر صحفي في 10 تشرين أول (أكتوبر) 2012، مطلقاً على الطائرة اسم طائرة أيوب من انتاج الصناعات الإيرانية، حيث قامت بتصوير أماكن مدنية وعسكرية واستراتيجية، كما أكد نصر الله أن صواريخ حزب الله قادرة على ضرب أي هدف على مساحة الكيان الإسرائيلي بأسره [3].

وعلى الرغم من توظيف إيران كافة إمكانياتها العسكرية لدعم وتطوير حزب الله العسكرية، إلاَّ أن إيران من الناحية العلنية عمدت إلى النأي بنفسها، عن تهمة التخطيط لاختطاف الجنديان الاسرائيليان التي أدت لإشعال نار حرب تموز 2006، وقد أنكر ذلك هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص النظام في خطبة الجمعة في طهران وذلك في 21 تموز (يوليه) 2006، معتبراً تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت بأن عملية الخطف لم تكن

---

[1]– **دراسة للموساد الاسرائيلي حول تفاصيل الدعم الايراني لحزب الله؛**
http://www.alwatan voice.com /Arabic news/2006

[2]– جريدة القدس، 2012/7/2.

[3]– **كلمة لحسن نصر الله من خلال تلفزيون المنار**، في 2012/10/10.

صدفة، بل كانت مخططاً إيرانياً لتشتيت انتباه المجتمع الدولي عن البرنامج النووي الإيراني، كما تصرفت إيران خلال الحرب بذكاء سياسي شديد، بعدما نفت احتمال التدخل عسكرياً إلى جانب حزب الله، وهو ما أكده محمد رضا شيباني سفير إيران في لبنان، أثناء اجتماعه مع وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ في 22 من الشهر نفسه، بقوله: "إنه لا توجد معاهدة دفاع عسكرية بين إيران ولبنان، وإنما هي قائمة بين إيران وسوريا". ويستدل من السلوك السياسي الإيراني، أن ايران ورغم تبنيها العسكري الكامل لحزب الله، إلاَّ أنها لم ترغب في التورط في القتال بصورة مباشرة، وإنما ترك المهمة بالكامل لحزب الله [1].

ثانياً – الدعم السياسي والدبلوماسي لحزب الله:

حظي حزب الله ومنذ تأسيسه بدعم وتأييد السياسة الخارجية الإيرانية، فوقفت إيران بقوة إلى جانبه وخاصة في الأزمات والمعارك التي خاضها الحزب مع إسرائيل بين عامي 1993 – 1996 وحتى خروج إسرائيل من لبنان عام 2000، كما تحركت إيران دبلوماسياً في حرب تموز 2006 عبر الزيارات المكوكية التي قام بها المسئولين الإيرانيين في كل حد وصوب، لتنسيق المواقف وحشدها لصدور قرار دولي لوقف إطلاق النار، وبالذات زيارة وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي إلى دمشق في 17 تموز (يوليه) 2006، واجتماعه مع الرئيس السوري بشار الأسد ونائبه فاروق الشرع ووزير خارجيته وليد المعلم، ومطالبته من دمشق بوقف إطلاق النار وإعلان التهدئة وتبادل الأسرى بين حزب الله وإسرائيل، وزيارة علي لاريجاني أمين عام مجلس الأمن القومي الإيراني الأعلى لدمشق ومصر واليمن وتركيا لتأمين وقف إطلاق النار، ومشاركة الرئيس محمود أحمدي نجاد في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في ماليزيا بعيد انتهاء الحرب. وقد أدارت إيران معركة دبلوماسية قاسية حول بعض بنود المسودة الأولى لوقف إطلاق النار، حيث سجل منوشهر متكي وزير الخارجية في لقائه مع رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة في مطلع آب (أغسطس) في بيروت تحفظه على دور القوات الدولية في الجنوب، كما أبدى متكي تحفظه على نص القرار الأممي (1701)، لعدم إدانته الصريحة لإسرائيل وجرائمها في لبنان، كما حاولت إيران التأكيد على مجموعة من النقاط التي يجب إدراجها في نص القرار الأممي وهي:

1- تراجع إسرائيل إلى ما وراء الحدود الدولية اللبنانية ورفض وجود قوات أجنبية، إلاَّ تحت راية الأمم المتحدة.
2- أن يتم تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله فور انتهاء الحرب.

---

[1] – مسعد، **التداعيات الإقليمية للحرب الاسرائيلية على لبنان**، ص308.

كما كان لموقف مرشد الثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي أثره على موقف إيران من الحرب، حيث قال: "إن حزب الله يمثل الخط الأمامي للدفاع عن الأمة العربية وجميع شعوب المنطقة، وسنحميه بكل الوسائل والسبل" [1].

ثالثاً – الدعم المالي والتقني:

لم تتوقف إيران عن تقديم الدعم المالي والاقتصادي لحزب الله، وحسب معظم التقارير فإن إيران تقدم سنوياً لحزب الله (100) مليون دولار سنوياً، ومشاركتها في ترميم البنى التحتية اللبنانية التي دمرت خلال المعارك الإسرائيلية اللبنانية، والمساهمة الفعالة في جهود إعادة الإعمار، واستنهاض همم الشعب الإيراني لمؤازرة إخوانهم في لبنان، وتنظيم حملات لهذا الغرض وخاصة حملة أطفال المقاومة، كما ساهمت إيران في إعادة بناء المدارس والمستشفيات والمساجد والطرق، وفي أعقاب حرب تموز 2006، أوعز آية الله على خامنئي بصرف (300) مليون دولار لإعادة إعمار ما دمرته الآلة الحربية الإسرائيلية [2].

أما على صعيد الدعم التقني، فقد قامت إيران بمساعدة حزب الله بالمعدات والتكنولوجيا الخاصة بإنشاء شبكة اتصالات خاصة بحزب الله منفصلة عن شبكة الدولة اللبنانية، منعاً لعمليات الاختراق والتنصت الإسرائيلية وقد قدمت إيران خبراتها التكنولوجية لمساعدة حزب الله في ذلك [3].

أما إعلامياً فقد تبنى الإعلام الإيراني الناطق باللغة الفارسية واللغة العربية ومختلف الصحف الإيرانية، دعم حزب الله والمفاخرة بإنجازاته وأدائه العسكري والسياسي، باعتبار حزب الله الحليف الأقوى لإيران في المنطقة العربية والإسلامية. وخلاصة القول أن الدعم الإيراني على مختلف الصُعد، قد كفل لحزب الله أن يكون أقوى حركات المقاومة العربية والإسلامية، وأن تحسب اسرائيل له الحساب، وأن تأخذ تصريحاته وأقواله على محمل الجد قبل أن تتورط في أي مغامرة عسكرية معه.

آليات الدعم السوري لحزب الله:

ساهم التحالف السوري الإيراني، والتطور في علاقات البلدين السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، إلى أن ينعكس ذلك على علاقات سوريا بحزب الله اللبناني، فشكلت الأراضي السورية ومنذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي ممراً لتحويل السلاح والعتاد

[1]– المرجع السابق، ص309–310.

[2]– المرجع السابق، ص311.

[3]– حطيط، **الحرب الاسرائيلية على لبنان**، ص150.

لحزب الله، كما توثقت العلاقات الميدانية والسياسية بين القيادة السورية وقيادة حزب الله، بعد أن شعرت سوريا أن حزب الله يمكن المراهنة عليه في المواجهة مع إسرائيل، ويمكن الضغط على إسرائيل من خلال حزب الله على إجبارها على تقديم تنازلات سياسية وإقليمية في قضية الجولان المحتل [1].

وفي هذا الشأن ذكرت صحيفة يديعوت أحرنوت في 20 أيلول (سبتمبر) 1993، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه اسحق رابين قد وجه رسالة شديدة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد بواسطة الرئيس المصري السابق حسني مبارك، أكد عبرها أنه لن يحدث تقدم في مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل، ما لم تغير دمشق من سياساتها في لبنان، وتعمل على لجم القوى الواقعة تحت تأثيرها. وقال رابين لمبارك، أن الشعب الإسرائيلي لن يكون قادراً على تقبل أي حل وسط على الجبهة السورية قبل أن يقتنع الرأي العام في إسرائيل، بأن سوريا تتخذ اجراءات فعلية في لبنان، وتقوم بلجم المنظمات الفلسطينية المعارضة للاتفاق الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وأن تتوقف سوريا عن عرقلة انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، وأن تسمح لقوات الجيش اللبناني بالانتشار لغرض حفظ النظام وإبعاد حزب الله عن الحدود الدولية، وهو ما رفضته سوريا بشكل قاطع، لأنه يتعارض مع مصالح السياسة الخارجية السورية التي تنسق بصورة كاملة مع ايران، بخصوص السماح لحزب الله بالعمل بصورة حرة ضد إسرائيل عبر جنوب لبنان [2].

لقد أكدت سوريا وقوفها إلى جانب حزب الله وخاصة خلال حرب تموز 2006، عبر تبني الرئيس بشار الأسد موقف حزب الله من الحرب، واتهامه القادة العرب بأنهم أنصاف رجال وأنصاف مواقف، لأنهم اعتبروا ما قام به حزب الله من خطف الجنديان الإسرائيليان هو مقامرة سياسية. وفي معرض تأكيده على متانة العلاقة بين حزب الله وسوريا، أكد حسن نصر الله في خطابه يوم 18 تموز (يوليه) 2012 بمناسبة الاحتفال بالذكرى السادسة لحرب لبنان عام 2006، حيث قال: "إن الصواريخ التي أرسلها حزب الله إلى المدن الإسرائيلية وخاصة مدينة حيفا لم تأتِ من سوريا فحسب، بل كانت صناعة سورية بحتة، وأن الصواريخ

---

[1]- سويد، **حرب الأيام السبعة على لبنان**، ص6.

[2]- المرجع السابق، ص7-8.

التي تطلقها المقاومة في غزة هي صواريخ سورية الصنع أيضاً، وأن المقصود فيما يجري حالياً في سوريا هو تحطيم قدرة الجيش السوري [1].

وهذا التصريح المنسوب للسيد حسن نصر الله، يدلل على عمق العلاقة التي تربط سوريا بحزب الله، لتصل إلى العمل معاً في الجانب العسكري والتسليحي وليس على الصعيد السياسي كما يعتقد البعض، وأن العلاقة بينهما أصبحت تشبه علاقة حزب الله بإيران. وبذلك فإن التحالف الإيراني السوري مع حزب الله، بات يشكل عامل قلق وإزعاج للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

خاتمـــة الفصل الرابع

ناقش الفصل الرابع بالبحث والتحليل عدة قضايا ومحاور تتعلق بشكل العلاقة التي تربط إيران وسوريا وحزب الله، وخلص إلى التالي:

- أن حزب الله اللبناني هو امتداد ديني وطائفي وسياسي لإيران، وأن علاقة الحزب بإيران هي علاقة عضوية استراتيجية، وأن أدوارهما مكملة لبعضهما البعض.
- أثبت حزب الله قدرته على إجبار إسرائيل بسحب قواتها دون قيد أو شرط من جنوب لبنان، وهي سابقة مشرفة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، حيث بات حزب الله يمثل رأس الحربة والقدوة لحركات المقاومة العربية والإسلامية.
- أن علاقة سوريا بحزب الله هي علاقة تحالفية بحكم الجغرافيا وتلاقي المصالح والتحالفات وتطابق البرامج السياسية بينهما، حيث يتقاطع حزب الله مع كل من إيران وسوريا في إطار تحالف استراتيجي أثبت نفسه على المستوى الإقليمي.

---

[1]– أسامة أبو نحل، "**صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على القضية الفلسطينية**"، (الزقازيق: مؤتمرٍ القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق بالاشتراك مع مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية (بيروت) في 2012/11/21، ص28.

الفصل الخامس

موقف القوى الإقليمية من التحالف السوري الإيراني وآفاقــه المستقبليـــة

المبحث الأول : المواقف العربية والتركية والإسرائيلية حيال التحالف السوري الإيراني.

المبحث الثاني : الحِراك السوري المعاصر، وأثره على التحالف الإقليمي (إيران، سوريا، حزب الله).

المبحث الثالث :نظرة استشرافية للعلاقات السورية الإيرانية.

المبحث الأول
المواقف العربية والتركية والإسرائيلية
حيال التحالف السوري الإيراني

شكل الموقف العربي من التحالف السوري الإيراني، مصدر اختلاف وتباين بين النخب السياسية والثقافية، في الإطار العربي على الصعيدين الرسمي والشعبي، والسؤال المطروح دوماً على مائدة النقاش، فيما إذا كانت إيران تشكل خطراً على الأمن القومي العربي أم لا ؟ أم هي إضافة ملحّة للأمن القومي العربي ؟ وتتفاوت الإجابات حيث يعتقد بعض السياسيين العرب، أن إيران لها أجندتها الخاصة في المنطقة، التي قد تتطابق أو تتناقض مع المصالح العربية، على خلفية الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية منذ عام 1971، وموقف إيران مما يجري في العراق ، فيما يرى البعض الآخر من الكتّاب والسياسيين والمثقفين العرب، على أن إيران تمثل داعماً للحقوق العربية، وليس العكس، ويستدل هذا الفريق على الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية [1].

لقد أدى اعتلاء محمود أحمدي نجاد مقاليد الحكم في إيران عام 2004، لأن تلعب إيران دوراً إقليمياً متزايداً وفعالاً، بالاستناد إلى عاملين هامين:

الأول: المتمثل في تحقيق الفراغ الإقليمي الناجم عن تدمير العراق؛ كدولة مركزية ومحورية في الإقليم، وحلول إيران بقوة عبر القوى الشيعية المتواجدة في الحكم العراقي، بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

الثاني: حدوث زيادة مطردة في الفترة من (2002– 2005) في أسعار النفط، بواقع 10 دولارات للبرميل الواحد، أما بعد عام 2005، مثلت الزيادة 19 دولاراً للبرميل، مما جعل سعر البرميل يقفز من 60 دولار إلى 79 دولار، وفي عام 2007 من 79 دولار إلى (100) دولار. وقد أتاحت الزيادة في الأسعار، لأن تمضي إيران سريعاً في تطوير برامجها النووية والصاروخية والعسكرية، مما فتح لها المجال واسعاً، للعب دور إقليمي كبير، وهو ما

---

[1] – "**التحالف الإيراني السوري: يخدم الأمن القومي العربي أم يقوضه ؟**"، موقع نهضة مصر، 2006/10/2؛
http://www.gn4me.com/nahda/artDetails.jsp?edition_id=1593&artID=1972490

عبر عنه خطاب الرئيس نجاد في القمة الخليجية في الرياض عام 2007، حيث ظهرت النبرة العالية، والتأكيد على فارسية الخليج، وهو ما أصاب الحاضرين بالذهول والصدمة [1].

الرؤية المصرية للسياسة الخارجية الإيرانية:

دخلت العلاقات المصرية الإيرانية حالة من التأزم الشديد، خصوصاً بعد تولي الرئيس نجاد مقاليد السلطة في إيران، حيث عادت أجواء التوتر تخيم من جديد على علاقات البلدين، بعد الإعلان عن اكتشاف أجهزة الأمن المصرية، محاولة إيرانية لزرع جاسوس مصري، يدعى محمد عيد، استطاع دبلوماسي إيراني يعمل في القاهرة على تجنيده، وكان يخطط للقيام بعمليات تفجير في مصر والمملكة العربية السعودية، حسب ما أعلنته السلطات المصرية، وهو ما نفته إيران، كما تدهورت العلاقات بين البلدين على خلفية النفوذ الإيراني المتواجد في العراق [2].

وبحسب أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري السابق، فقد انطلق الموقف المصري إزاء إيران من الخلاف حول العديد من القضايا، منها: طبيعة المشروع النووي الإيراني، وعلاقات طهران بدول الخليج، ومخاوفها الدائمة من سياسات إيران، والمواجهة بين إسرائيل وحزب الله في عام 2006، والعلاقات المتوترة بين الإمارات العربية المتحدة والبحرين مع إيران، ومد إيران أصابعها إلى المسألة الفلسطينية وداخل غزة الخاضعة لنفوذ حركة حماس منذ منتصف عام 2007، مما جعل الموقف المصري اتجاه إيران يتغير تدريجياً، وقد ظهرت ملامح هذا التغير في موقف مصر، بتأييد مشروع قرار مقدم من الدول الغربية أمام وكالة الطاقة الذرية في أيلول (سبتمبر) 2006، المتعلق بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي [3].

ومن الأهمية بمكان، الإشارة إلى حقيقة أن تعاظم النفوذ الإيراني في الإقليم ولا سيما في العراق ولبنان وفلسطين، قد أثار حفيظة قادة تيار الاعتدال في العالم العربي، حيث برزت نزعة معادية لدور الشيعة الجديد؛ فظهرت مقولة الهلال الشيعي للملك الأردني عبد الله الثاني، وعدم انتماء الشيعة العرب للبلدان التي يقطنون فيها، بل للخارج وخاصة إيران، من قبل

---

[1]- نيفين مسعد، "**معضلة العلاقات العربية الإيرانية منذ احتلال العراق**"، (**مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 19، العدد 74، 2008)، ص32.

[2]- محمد عبد العاطي، **العلاقات المصرية الإيرانية: رؤى مختلفة ومواقف متباينة، الدول العربية وإيران الثورة** (الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2007)، ص31.

[3]- أحمد أبو الغيط، **شهادتي: السياسة الخارجية المصرية (2004-2011)**، ط1، دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص 340.

الرئيس المصري السابق حسني مبارك، ووجود مشروع إيراني لتشييع المنطقة وتفريسها؛ (أي: نشر المذهب الشيعي والقومية الفارسية) للملك السعودي عبد الله ابن عبد العزيز [1].

شكل النفوذ الكبير لإيران وخاصة في لبنان، عبر حزب الله وسوريا، أبرز المعيقات في العلاقات المصرية الإيرانية، والمصرية السورية على حدٍ سواء، وفي ذلك يقول أحمد أبو الغيط: "إن الرئيس المصري محمد حسني مبارك، قد التقى الرئيس بشار الأسد على هامش القمة العربية في الجزائر عام 2004، وطالبه بضرورة أن تسحب سوريا قواتها من لبنان، تنفيذاً للقرار الأممي 1559" [2].

وتعليقاً على حرب تموز 2006، يقول أحمد أبو الغيط كذلك: إن إيران دفعت حزب الله اللبناني، لتنفيذ عملية الخطف للجنود الإسرائيليين، لجر المنطقة إلى الحرب، كي توصل إيران رسالة للغرب بعدم التعرض لها، وإلاَّ فإن حزب الله موجود، وسوف يُستخدم ضد الأراضي الإسرائيلية، كما أنها رسالة للأمريكيين والقوى الغربية، التي تسعى لتضيق الخناق عليها في الملف النووي الإيراني. ورغم ذلك يذكر أبو الغيط، أن مصر بذلت جهوداً جبارة لثني إسرائيل عن الرد على عملية الخطف، إلاَّ أن تسيفي ليفني ردت بالقول: "**إن إسرائيل لا يمكنها السكوت عن هذا الاستفزاز، حيث تثق إسرائيل بأن إيران وسوريا ورائه، وأن السيف سبق العذل، وسوف تتحرك إسرائيل عسكرياً هذه الليلة لضرب حزب الله بقوة**". ويشير أبو الغيط، أنه قد أبلغ الرئيس مبارك ووزير الدفاع محمد طنطاوي ومدير المخابرات اللواء عمر سليمان بما جرى، وأن الاتصالات التي تمت مع الجانب الأمريكي، أظهرت تفهماً واسعاً لرد الفعل الإسرائيلي، حيث لا ترغب الإدارة الأمريكية بإيقافه بأي شكل من الأشكال [3].

وقد تقرر عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب، والذي انعقد بالفعل في 15 تموز (يوليه) 2006 بالقاهرة، وقد شهد الاجتماع انقساماً لافتاً، في شأن حجم المسئولية التي يتحملها حزب الله عن التصعيد، وقالت المصادر المشاركة في الاجتماع: أن الوزراء العرب انقسموا إلى ثلاث محاور رئيسة:

---

[1]- محمد نور الدين، "**السياسة الخارجية التركية أسس ومرتكزات**"، (**مجلة شئون الشرق الأوسط**، العدد 123، 2006)، ص11.

[2]- أبو الغيط ، **شهادتي: السياسة الخارجية المصرية**، ص 333.

[3]- المرجع السابق، ص345-346.

المحور الأول: وضم: مصر، والأردن، والسعودية، والكويت، والعراق، والإمارات العربية، والبحرين، وقد عبر هذا المحور عن تحميل حزب الله المسئولية في وقت غير مناسب، وأنه كان على حزب الله التنسيق مع الدولة اللبنانية، وألاَّ تكون الحكومة اللبنانية آخر من يعلم.

المحور الثاني: الذي ضم: سوريا، ولبنان، اليمن، وقد اعتبر هذا المحور، أن عمليات المقاومة مشروعة ضد إسرائيل، وأنها لا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

المحور الثالث: فقد ضم: المغرب، والسودان، وليبيا، واعتبر هذا المحور، أن حزب الله لم يرتكب جريمة بأسره الجنديين الإسرائيليين، ولكن على الحزب أن ينسق مع الحكومة اللبنانية، كي لا تجد نفسها في موقف حرج أمام المجتمع الدولي.

ومع ذلك، فقد توصل الوزراء العرب إلى صيغة توافقية، تمثلت في تحذير الوزراء العرب من أي خطوات غير محسوبة لضرب المصالح العربية [1].

أما مصرياً، فقد صدر بيان مصري – أردني مشترك، في أعقاب مباحثات بين الرئيس المصري والعاهل الأردني بشأن الأزمة، فدان البيان العمليات العسكرية ضد لبنان، كما حذر البيان من انجراف المنطقة، إلى مغامرات لا تخدم القضايا العربية، ولوحظ أن البيان حمّل ضمنياً حزب الله جزءاً كبيراً من المسئولية، عن تدهور الموقف العسكري [2].

وحسب أبو الغيط، فقد شهد اجتماع وزراء الخارجية العرب المشار إليه سابقاً، صداماً حاداً بين السعودية وسوريا، حيث انتقدت السعودية مواقف من يتحدثون عن حق المقاومة في جنوب لبنان، ويقوم بحظرها في الجولان المحتل، وقد وقفت قطر إلى جانب الموقف السوري في هذا الاجتماع [3]، ويبدو أن العلاقات السيئة التي كانت قائمة بين السعودية وقطر آنذاك قد دفعت قطر للاصطفاف إلى جانب المحور السوري في هذا الاجتماع قبل أن تتغير الظروف السياسية والإقليمية بسبب موجات الحراك العربي المعاصر .

وخلاصة الموقف المصري، أنه ارتكز على أن المعركة قد فرضها حزب الله، ولا تحقق إلاَّ المصالح الإيرانية، وأن مصر ليس لها مصلحة في تصعيد المواجهة، خدمة لأهداف إيران في المنطقة، وأن الملف النووي الإيراني، كان أهم الأجندات التي دافع عنها حزب الله في هذه

---

[1]– أحمد يوسف أحمد، **التداعيات العربية للحرب الإسرائيلية على لبنان: الحرب الإسرائيلية على لبنان**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص253.

[2]– المرجع السابق، ص248.

[3]– أبو الغيط، **شهادتي: السياسة الخارجية المصرية**، ص346.

الحرب [1]. ولذلك؛ شعرت مصر بأهمية أن يتوجه إلى بيروت وزير الخارجية المصري، بعد يومين من وصول وزير الخارجية الإيراني، لمتابعة الجهود الدولية لوقف اطلاق النار، حيث أرادت إيران أن تقول: إنها المدافع عن حزب الله، وحماس، وسوريا، ولبنان.

وفي إطار تقييم أبو الغيط لحرب تموز 2006، يقول: "**أنها كشفت احتدام الانقسام والانشطار في الصف العربي**"، كما كشفت أيضاً وبوضوح: أن الجيش الإسرائيلي الذي دخل إلى جنوب بيروت عام 1982، ليس هو نفس الجيش عام 2006، حيث وجد مقاومة متمرسة، استخدمت الأرض والمناورة رغم الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها البنية التحتية اللبنانية، ومن الجدير الإشارة إلى أن هذا التقييم يتعارض مع الخط السياسي الرسمي، الذي مثله أبان تسلمه لحقيبة الخارجية المصرية، كما كانت العلاقات المصرية – السورية أحد الخسائر ضمن خسائر الحرب، نظراً للمواقف القاسية الذي أطلقها الرئيس بشار الأسد ضد بعض القادة العرب، الذين وصفهم: بأنهم أنصاف رجال، كما كانت العلاقات السعودية – السورية كذلك، ضمن خسائر هذه الحرب [2].

ورغم المواقف القاسية من قبل سوريا تجاه مصر، إلاَّ أن الأخيرة وافقت بناءً على اقتراح الرئيس الفرنسي ساركوزي، بضم سوريا إلى دول الاتحاد من أجل المتوسط، في محاولة من مصر وفرنسا لإبعاد سوريا عن محور إيران – حزب الله [3].

الرؤية السعودية للتحالف الإيراني السوري:

شكّل اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط (فبراير) 2005، نكسة للعلاقات السعودية السورية، بسبب اتهام حلفاء السعودية في لبنان، لسوريا وحلفائها بتنفيذ عملية الاغتيال، ولذلك شعرت السعودية بعدم الرضا عن علاقات دمشق بطهران، كما أن اغتيال الحريري بالنسبة للسعودية إهانة لا تغتفر، وأن عملية حزب الله ضد اسرائيل وفقاً لسعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، تتسم بعدم المسئولية [4]، وهو ما نقلته وكالة الأنباء السعودية في 13 تموز (يوليه) 2006، حيث نقلت بياناً رسمياً قالت فيه: "**إنه يجب التمييز بين المقاومة الشرعية، وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة، وأنه آن الأوان لكي تتحمل هذه العناصر وحدها، المسئولية الكاملة عن هذه التصرفات غير**

[1]– المرجع السابق، ص348.

[2]– المرجع السابق، ص355.

[3]– المرجع السابق، ص358.

[4]– أحمد يوسف أحمد، **التداعيات العربية للحرب الإسرائيلية على لبنان** ، ص346.

المسئولة" [1]. بل وصل الأمر بسعود الفيصل إلى القول: "**بأن سوريا تبتعد عن العرب تدريجياً، وتقترب أكثر صوب إيران"** [2].

ولقد شهدت العلاقات بين السعودية والإيرانية انفراجات قوية في مرحلة التسعينيات، في عهدي الرئيسان: هاشمي رفسنجاني، ومحمد خاتمي، إلاَّ أنها عادت للانتكاسة مرة أخرى في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد، ليعود التشابه مع مرحلة الإمام آية الله الخميني، بسبب بعض الملفات الساخنة، المتمثلة في الشحن الطائفية والبرنامج النووي الإيراني، والدور الإقليمي الذي تلعبه إيران في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق.

ففي الملف العراقي، وجهت السعودية تحذير مباشر لإيران، للتخلي عمَّا وصفته بجهود إيران لنشر المذهب الشيعي في العالم العربي، الذي تسوده الغالبية السنية، كما احتضنت السعودية لقاء جمع علماء السنة في العراق [3]. كما وحاولت إيران التأثير في شئون العراق السياسية، بالعمل مع أحزاب شيعية وكردية لإنشاء دولة ضعيفة، يهيمن عليها الشيعة، وتكون خاضعة للنفوذ الإيراني، وقد حثت أقرب الحلفاء إليها وهما: المجلس الإسلامي الأعلى، وحزب الدعوة الإسلامية، على المشاركة في النشاطات السياسية، وفي تشكيل مؤسسات العراق، وقد ترجمت إيران نفوذها السياسي عبر سيطرة الأحزاب الشيعية على الحكومة، كما ونجحت في التأثير على انتخابات عامي 2005، 2010 البرلمانية، وكذلك انتخابات عام 2009 المحلية، من خلال دعم مرشحيها المفضلين بالمال والمشورة، حيث تشكلت حكومة نوري المالكي، عبر توحيد الحلفاء الشيعة الموالين لإيران تحت جناح هذه الحكومة، وهو ما اعتبر ناقوس خطر للسعودية، ونفوذها في العراق المجاور [4].

أما الشد والجذب والتوتر؛ فقد دار أساساً بين السعودية وسوريا حول الوضع في لبنان، والصراع على النفوذ بين السعودية التي تدعم تحالف قوى الرابع عشر من آذار، وسوريا التي تدعم قوى الثامن من آذار، ودور حزب الله السياسي والعسكري على الساحة اللبنانية [5].

---

[1]- أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق ، ص248.

[2]- أبو الغيط ، **شهادتي: السياسة الخارجية المصرية**، ص351.

[3]- حسام حمدان، العلاقات السعودية الإيرانية تقهقر بعد تقدم: **إيران والدول العربية**، (الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2007)، ص11-12.

[4]- مايكل أيزنشتات، "النفوذ الإيراني في العراق"، ترجمة: أحمد علي، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 388، يونيو 2011)، ص1-2.

[5]- أبو الغيط، **شهادتي: السياسة الخارجية المصرية** ص359.

وقد اعتبر سمير التقي مدير مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية في دمشق، أن اتجاه سوريا إلى التحالف مع إيران وحزب الله، يقوم على أسس وقناعات ومبادئ، وأن سوريا وجدت نفسها مضطرة للتحالف مع إيران وحزب الله، لأن العرب هزموا معنوياً وداخلياً، وقد صنف التقي العرب إلى قسمين، قسم مع المقاومة التي يمثلها حزب الله ضد إسرائيل، والقسم الآخر هو من النوع الذي يقدم الشاي للجنود الإسرائيليون في مرج عيون وفي هذا إشارة إلى سيطرة الجيش الإسرائيلي على مراكز الدرك اللبناني الواقعة في بلدة مرج عيون الحدودية حيث التقطت عدسات الجيش الاسرائيلي صوراً للجنود الاسرائيليين وهم يشربون الشاي مع عناصر الدرك اللبنانين خلال حرب تموز حيث لم تبدي هذه العناصر أي مقاومة للغزو الإسرائيلي للبلدة [1].

وهناك الكثير من النقابات، والاتحادات العربية، ومنظمات المجتمع المدني العربي، التي اعتبرت أن التحالف الإيراني – السوري – حزب الله، يصب في خدمة القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، وأن المزاج الشعبي العربي يدعم مقاومة حزب الله ضد إسرائيل، ولا يرى غضاضة في دعم إيران لحركات المقاومة العربية [2].

وخلاصة القول أن النظام السياسي العربي، قد انشطر في العقد الأخير إلى تيارين سياسيين، **الأول:** يدعى تيار الاعتدال ويضم: مصر والسعودية والأردن ومعظم دول الخليج العربي، **والثاني:** يدعى تيار الممانعة والمقاومة، ويضم: سوريا وحزب الله وبعض الحركات الفلسطينية الإسلامية، وهو مدعوم من قبل إيران، وكل تيار له أجندته السياسية وارتباطاته الإقليمية والدولية التي يسعى لتحقيقها، وقد تغيرت أطراف وأولويات هذان المحوران بعد اندلاع الحراك العربي المعاصر، أو ما سمي بالثورات العربية، حيث حدث تبدل في أطراف هذان المحوران، وتراجع تأثيرهما في المنطقة.

الرؤية التركية للتحالف السوري الإيراني:

أدى فوز حزب العدالة والتنمية التركي في انتخابات عام 2002، وتسلمه مقاليد السلطة إلى تبلور رؤية سياسة تركية جديدة، ساهم في صياغتها وزير الخارجية التركي الحالي أحمد

---

[1] – "**التحالف الإيراني السوري يخدم الأمن القومي العربي أم يقوضه**"، موقع نهضة مصر، 2006/10/2.
http://www.gn4me.com/nahda/artDetails.jsp?edition_id=1593&artID=1972490

[2] – أحمد يوسف أحمد، **التداعيات العربية للحرب الإسرائيلية على لبنان**، ص253.

داوود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي، حيث ترتكز الأفكار الجديدة على العديد من محاور العمل السياسي والإقليمي أهمها:

- محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها، أي ما سمي بسياسة تصفير المشكلات.
- إتباع سياسية خارجية متعددة الأبعاد والمسالك، وتطوير الأداء الدبلوماسي، وإعادة تعريف جديد لدور تركيا على الساحتين الإقليمية والدولية.
- الوقوف على مسافة واحدة بين الخصوم، ومحاولة الجمع بين المتناقضات السياسية [1].

تعتبر العلاقات المميزة بين تركيا وسوريا، من أبرز انجازات حزب العدالة والتنمية، بعد أن كان البلدان على شفير الحرب في عام 1998، حيث تطورت العلاقات بينهما بعد اتفاق أضنة، الموقع في 20 تشرين أول (أكتوبر) 1998، الذي أنهى ملف احتضان سوريا لحزب العمال الكردستاني، وقد ساهم وصول حزب العدالة والتنمية، إلى المزيد من التقارب، فقد زار الرئيس بشار الأسد تركيا في عام 2004، ورد الرئيس أحمد نجدت سيزار بزيارة في عام 2005، رغم الاعتراض الأمريكي الشديد من قبل إدارة الرئيس جورج بوش الابن، التي كانت تشدد من حصارها السياسي والدبلوماسي على سوريا [2].

لقد شهدت السياسة الخارجية التركية، تحولاً كبيراً وسريعاً، عندما تسلم عبد الله غول رئاسة تركيا، ورجب طيب أردوغان رئاسة الوزراء، ومع تنفيذ سياسة تصفير النزاعات المنبثقة عن رؤية أوغلو، حصل انقلاب في عدد من الملفات السياسية التركية، فتحولت علاقة سوريا مع تركيا من علاقة عداء إلى علاقة صداقة، كما شهدت أنقرة في عام 2003 (قبيل الاحتلال الأمريكي للعراق)، اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فبراير (شباط) 2003، لتنسيق الجهود الإقليمية للسيطرة على تداعيات هذا الاحتلال، وقد حضر الاجتماع وزراء خارجية كل من: سوريا وايران وتركيا وبقية دول جوار العراق.

كما تواصلت تركيا مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية في عام 2006، واستقبلت رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في أنقرة، وكذلك التوسط بين طرفي الأزمة في لبنان: معسكري الرابع عشر من آذار والثامن من آذار، وزيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لجنوب لبنان، والإعلان عن عدد من مشاريع إعادة الإعمار

---

[1]- محمد نور الدين، " **السياسية الخارجية التركية – أسس ومرتكزات**"، **(مجلة شئون الشرق الأوسط**، العدد 123، 2010)، ص11-12.

[2]- على حسن باكير، "**محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**"، (الدوحة: **الجزيرة للدراسات**، 2011)، ص1.

لعدد من المنشآت التي دمرتها إسرائيل خلال حرب تموز 2006، ورعاية تركيا للوساطة في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل في إسطنبول، حيث تم عقد أربعة جولات من المفاوضات غير المباشرة، كذلك تدخل تركيا في الشأن العراقي، والسعي لخفض الاحتقان الطائفي في العراق، وإقناع الفئات السنية بالمشاركة في العملية السياسية التي جرت في العراق [1].

وفي تطور لافت للعلاقات التركية السورية، أعلن في عام 2009، عن إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين، وهو عبارة عن مجلس يرأسه رئيسا وزراء البلدين، ويضم ستة عشر وزيراً من البلدين ويعقد جلستان سنوياً، واحدة في كل بلد بالتناوب، وفي عام 2009، ألغيت تأشيرة السفر بين البلدين، كما وقع البلدان ستة عشر اتفاقية في مختلف المجالات، كما تم رفع حجم التبادل التجاري بينهما من (730) مليون دولار سنوياً في العام 2000، إلى (2,3) مليار دولار في العام 2010، وفي هذا العام تم التوقيع بين البلدين، على إنشاء منطقة التجارة الحرة المشتركة بين البلدين [2].

ويستشف من المعطيات سابقة الذكر، أن تركيا قد أرادت أن تخلق حالة من التوازن بين علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والمحيط العربي والإسلامي، حيث فشلت تركيا في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، ولهذا بدأت تشعر بأهمية الالتفات إلى قضايا المنطقة، وخاصة القضية الفلسطينية التي مثلت ولعقود، جوهر الصراع ومرتكز التحالفات في المنطقة.

أما فيما يخص علاقة تركيا بإيران، وعلى الرغم من أن العلاقات بين البلدين من الناحية التاريخية، اتسمت بالتنافس نظراً لإمكانيات الدولتين الصناعية والبشرية والعسكرية، فإن العلاقات قد شهدت انفراج، في أعقاب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، في سياق سياسية تصفير المشاكل مع دول الجوار، حيث وجدت تركيا في إيران مصالح اقتصادية كبيرة؛ فوقع البلدان الاتفاقيات في مجالات: الاستثمار في النفط، والغاز الطبيعي، وتوليد الكهرباء، وخطوط النقل والمواصلات، وجلب الاستثمارات المتبادلة، كما أعلنت تركيا رسمياً

---

[1]- نور الدين، **السياسية الخارجية التركية – أسس ومرتكزات**، ص 13-14.

[2]- باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية** "، ص2.

أنها مع البرنامج النووي الإيراني للاستخدام السلمي، وأنها ضد فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وأنها ترفض أن تكون منطلقاً لضرب إيران [1].

ويبدو أن تركيا في علاقاتها بإيران، حاولت الابتعاد مسافة عن السياسة الخارجة الأمريكية، التي تؤيد عزل إيران سياسياً واقتصادياً، ولذلك ارتأت السياسة التركية الجديدة أن تتقاطع مع إيران، وخاصة في لبنان وفلسطين والعراق، ولهذا كان موقف تركيا من حرب تموز 2006، وحرب غزة 2009، صارماً ومنددأ بالجرائم الإسرائيلية، وقتل الأطفال، وتدمير البنى التحتية، وهو ما اعتبر تغيراً كبيراً في تعاطي تركيا مع قضايا المنطقة.

الرؤية الإسرائيلية:

ساهمت النظرة الاسرائيلية لعلاقات سوريا وإيران بحزب الله اللبناني، باعتبار الأطراف الثلاثة أعداء لإسرائيل، لتأليب السياسة الأمريكية والغربية ضد هذا المحور السياسي، ونعته إسرائيلياً بمحور الشر. وعطفاً على ذلك؛ فإن الرؤية الإسرائيلية إزاء العلاقات السورية الإيرانية وارتباطها بحزب الله، ينطلق من عدة محددات، وهي على النحو الآتي:

أولاً: معارضة إسرائيل القوية والحاسمة للمشروع النووي الإيراني، باعتباره مشروعاً معادياً لإسرائيل، ويخلق حالة ردع حقيقية لإسرائيل النووية، وينهي احتكار إسرائيل للقوة النووية في الشرق الأوسط.

ثانياً: النظر بخطورة لعلاقات إيران بسوريا وحزب الله، والدعم العسكري واللوجستي والمالي الإيراني والسوري، واحتضان إيران وسوريا للنهج المقاوم لحزب الله، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

ثالثاً: علاقات إيران وسوريا بالفصائل الفلسطينية، حيث رفضت لسنوات مسار المفاوضات مع إسرائيل، ورفعها لشعارات المقاومة المسلحة ضد إسرائيل [2].

أما على مستوى النظرة الإسرائيلية للسياسة السورية الخارجية، فقد تمسك النظام السوري في السنوات العشرين الماضية، بموقفه الرافض لشروط السلام الإسرائيلية والأمريكية، وظل طوال جولات المفاوضات السورية الإسرائيلية، مصراً على انسحاب اسرائيل إلى حدود الرابع

---

[1]- يوسف الشريف، " **تركيا والجوار العربي**"، ، **تركيا صراع الهوية** ، تحرير لقاء مكي (الجزيرة للدراسات ،2006)، ص78-79.

[2]- أيهود أولمرت، **مؤتمر هرتسيليا الأمني السابع، ميزان الأمن القومي في إسرائيل**، ترجمة: مركز باحث للدراسات الاستراتيجية والفلسطينية، بيروت 2007، ص376 -377.

من حزيران (يونيه) 1967، وقد أقام النظام السوري تحالفاً مع إيران وحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية، وأصبح هذا التحالف محوراً مهماً في مناهضة السياسة الإسرائيلية الأمريكية في المنطقة. وعلى الرغم من دخول النظام السوري في العملية السياسية في الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد، إلاَّ أن إسرائيل ظلت تعتبر النظام السوري عدواً لها؛ فهي تميز بين من يدعم خيار المفاوضات الثنائية، مثل: مصر والأردن والمغرب والسعودية ودول الخليج العربي؛ فسوريا خلافاً لمصر والأردن لم توقع معاهدة سلام مع إسرائيل، وتعتبر رسمياً في حالة حرب معها، وترتبط كذلك بعلاقات وثيقة مع دول ومنظمات تعتبرها إسرائيل إرهابية [1].

كما أن إسرائيل ترى في وجود قوة صاروخية كبيرة عند حزب عقائدي مقاوم خطراً كبيراً، علماً بأن حزب الله لم يعلن ذات يوم أنه يريد سلاماً مع إسرائيل، حيث التقت الرؤية الإسرائيلية مع الأجندة السياسية الأمريكية، التي ترى في حزب الله خطراً على المدن الإسرائيلية، ومساً بقدرة الردع الإسرائيلية، وترى في حزب الله عائقاً حقيقياً من الناحية السياسية والاجتماعية، أمام تحويل لبنان بأسره إلى محمية أمريكية إسرائيلية، ولذا دأبت الولايات المتحدة وإسرائيل على محاصرة هذا المحور سياسياً واقتصادياً، عبر فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران، ومحاولة إبعاد سوريا عن محور طهران [2].

---

[1]– فراس أبو هلال، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2011)، ص1 .

http://www.dohainstitute.org/release/

[2]– عزمي بشارة، **التداعيات على إسرائيل، الحرب الإسرائيلية على لبنان**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص183.

المبحث الثاني

الحِراك السوري المعاصر وأثره على التحالف الإقليمي

(إيران – سوريا – حزب الله)

شهد أواخر عام 2010، اندلاع موجة من الاحتجاجات الشعبية الواسعة، بدأت في تونس ضد نظام الرئيس زين العابدين بن علي، مروراً بمصر ضد نظام الرئيس حسني مبارك، وفي ليبيا ضد نظام الرئيس معمر القذافي، وفي البحرين واليمن، وانتهاءً بسوريا، حيث أسفرت هذه الانتفاضات الشعبية عن سقوط النظامين التونسي والمصري، أهم حلفاء الولايات المتحدة في الإقليم، ومغادرة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الحكم، وفقاً للمبادرة الخليجية، وتولي نائبه مقاليد السلطة، وسقوط نظام الرئيس معمر القذافي، عبر مساعدة حلف الناتو عسكرياً. أما في البحرين؛ فقد أدت الاحتجاجات الواسعة إلى تدخل قوات درع الجزيرة العربية، لحماية النظام البحريني من السقوط، أما سوريا فقد اندلعت الاحتجاجات في 15 آذار (مارس) 2011، من مدينة درعاً جنوب سوريا، والمستمرة إلى يومنا هذا [1].

إن الهدف من هذا المبحث، ليس الوقوف على مجريات وأسباب اندلاع موجة الانتفاضات العربية الأخيرة، ودوافعها وآفاقها المستقبلية، وإنما ما يهمنا، هو دراسة وبحث تداعيات الحِراك السوري على التحالف الاستراتيجي، القائم منذ عقود مع إيران وحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية، لما تشكله سوريا من أهمية في المثلث (السوري – الإيراني – حركات المقاومة العربية، وهل ستفضي الأوضاع السورية الجديدة، إلى حدوث حالة من التفكك والتصدع في هذا المحور ؟

في 15 آذار (مارس) 2011، اندلعت حركة من الاحتجاجات الشعبية في مدينة درعا جنوب سوريا، قامت على إثرها قوات الأمن في التدخل عبر إطلاق النار على المظاهرات الشعبية، مما أدى إلى العديد من القتلى والإصابات، وكانت هذه الأحداث شرارة الاحتجاجات في المدن السورية، وخاصة حمص وإدلب، لتمتد لاحقاً إلى عموم المدن السورية [2].

---

[1]– محمد عباس ناجي، "**إيران والربيع العربي: اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة**"، (القاهرة: **مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 2012)؟، ص1؛

http://acpss ahramdigital.org.eg/news.aspx? serial "54

[2]– العزي، "**تداعيات الأزمة السورية على حزب الله اللبناني**"، ص3.

واللافت في الحِراك السوري، أن المتابعين والمراقبين في الشأن السوري، قد فوجئوا بالأحداث المندلعة في سوريا، حتى أن الرئيس السوري بشار الأسد عبر قبل أيام من اندلاع المظاهرات الشعبية، عن ثقته بأن الثورة لن تمتد إلى نظامه السياسي المعادي لإسرائيل، وهو ما صرح به لصحيفة وول استريت جورنال الصادرة في 31 كانون ثانٍ (يناير) 2011، حيث حرص في هذه المقابلة، على إبراز التباين بين طبيعة نظامه السياسي والأنظمة العربية الأخرى، التي سقطت بفعل الحِراك الجماهيري، حيث قال: "**إن سوريا هي استثناء، وأن النظام قريب من الناس، ومرتبط عضوياً بأفكارهم ومعتقداتهم، مؤكداً أن ورقة المقاومة والممانعة، ستوفر حماية للنظام في الداخل السوري**" [1].

وللمفارقة أن هذا التصريح المنسوب للرئيس السوري، بنفي إمكانية انتقال عدوى الاحتجاجات إلى بلاده، قد سبقتها أقوال مشابهة من بعض القادة العرب الذين تأثرت بلادهم بموجة الاحتجاجات الشعبية، حيث قال أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري السابق: "**إن مصر ليست تونس**"، قبل أيام من اندلاع ثورة 25 تشرين ثانٍ (يناير) في مصر [2].

ولذلك؛ فقد جاء التعقيب السوري الأول على ما يدور داخل سوريا، في الخطاب الذي ألقاه الرئيس السوري الأسد أمام مجلس الشعب السوري، الذي انعقد لمناقشة الأوضاع الداخلية في سوريا، حيث قال الأسد: "**إن ما تشهده سوريا، هو مؤامرة كبرى تشارك فيها بعض البلدان القريبة والبعيدة، بالتعاون مع بعض الجهات داخل البلاد**" [3].

ويشير هذا التصريح، لتحميل سوريا القوى الخارجية مسئولية دعم بعض القوى والجهات المحلية لما يدور، نافياً بالتالي صفة الثورة أو الانتفاضة عما يدور داخل بلاده.

الحِراك السوري في المنظور الإيراني:

في ضوء متابعة الموقف الإيراني من الحِراك السوري، يمكن القول: أن الموقف الإيراني، هو موقف ثابت من دعم وتأييد مطلق للنظام السوري، حيث عمدت إيران منذ اليوم الأول لاندلاع هذا الحِراك، إلى تجاهل ما يحدث داخل سوريا، ثم اتهام المتظاهرين، وإلقاء اللوم على المؤامرة الخارجية التي تحاك ضد سوريا، وفي هذا تبني للرواية السورية الرسمية، فمع

[1]- "**interview with Syrian president Bashar Alassad**", the wall street Journal 31/1/2011, **http://online wsj-com /article/S**B1000142404tml

[2]– خير الدين حسيب، "**حول الربيع العربي الديمقراطي: الدروس المستفادة**"، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 180، أبريل 2011)، ص2.

[3]– أنظر: **خطاب الرئيس السوري بشار الأسد**، بتاريخ 2011/3/30، صحيفة البعث السوي.

اندلاع الحِراك السوري، تجاهلت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية، التعليق على الأحداث، وحصرت تركيزها على أحداث اليمن والبحرين، وقد استمر هذا التعاطي مع الأحداث في سوريا حتى نهاية شهر آذار (مارس)، ولكن مع تطور مستوى الاحتجاجات في سوريا، وحجم انتشارها، وسقوط المزيد من القتلى في صفوف المتظاهرين، اضطرت إيران أن تأخذ الوضع السوري على محمل الجد، حيث جاء أول تعليق رسمي على الأحداث، على لسان سفير إيران في دمشق أحمد الموسوي، خلال مؤتمر الصحوة الإسلامية ومواجهة الفتنة في سوريا، وقد اعتبر الموسوي: أن هناك مؤامرة يحيكها أعداء سوريا، وأن المتظاهرين عملاء للخارج، ويتلقون اوامرهم من الخارج، بهدف الإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة [1].

وفي 12 نيسان (أبريل) 2011، أعلن المتحدة باسم الحكومة الإيرانية، خلال مؤتمر صحفي رسمي عقد في طهران: أن "**التظاهرات الشعبية السورية مخطط غربي، وعمل مدفوع من الخارج**"، وأن وسائل الإعلام الغربية والخليجية، تحاول تضخيم مطالب فئة صغيرة ومحدودة، وتصويرها على أنها مطالب شعبية، ولذلك؛ فإن القوى الغربية تريد استهداف سوريا وإيران، لدعمهما المقاومة ضد إسرائيل، كما تبعه في اليوم التالي، تصريح لوزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي، قال فيه: إن الخارج يسعى لخلق بلبلة داخل سوريا، لزعزعة استقرار البلاد [2].

وقد تشكل الموقف الإيراني على أربعة ركائز، هي:

أولاً: إن ما يحدث في سوريا، هو مخطط أمريكي إسرائيلي.

ثانياً: إن دول الخليج العربي، وعلى رأسها السعودية وقطر، يهدفان لنشر الفتنة داخل سوريا.

ثالثاً: إن جماعات سنية، وأحزاب إقليمية خاصة تيار المستقبل اللبناني بقيادة سعد الحريري، تقوم بحالة عدم الاستقرار في سوريا [3].

رابعاً: إن إيران تعاملت مع الحِراكات العربية بما يلائم مصالحها الوطنية وتحالفاتها الاقليمية، حيث يولي النظام السياسي في إيران، اهتماماً بالغاً للسياسة الخارجية؛ فإيران تضع دعم المقاومة في سلم أولوياتها الخارجية، بدعم حزب الله والحركات الفلسطينية [1].

---

[1]– على حسن باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2012)، ص2.

[2]– المرجع السابق، ص3.

[3]– المرجع السابق، ص3.

فهناك ثمة تداعيات فرضتها الموجات الحِراكية في العديد من الدول العربية، على موقع إيران، ومصالحها في الإقليم، أهمها بالطبع: وصول هذه الموجات إلى أكبر حلفاءها في الإقليم، وهو النظام السوري، وربما يمكن القول: أن معظم السيناريوهات التي يمكن أن تنتهي إليها الأزمة في سوريا، إن لم يكن مجملها، لا تبدو مريحة لإيران، فضلاً عن التداعيات التي يمكن أن ينتجها سقوط النظام السوري، على مصالح إيران وعلاقاتها مع حلفاءها في لبنان وفلسطين، وخصوصاً أن سوريا تمثل جسر التواصل الرئيسي بين الطرفين [2].

منطلقات الموقف الإيراني من الحِراك السوري:

أولاً: نظام بشار الأسد حليف استراتيجي تاريخي:

لا تقف حدود العلاقات التي تربط النظام السوري مع نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، عند حدود التميز فحسب، بل تمتد لتصبح استثناء من ناحية التحالف بين الطرفين؛ فهو الحلف الأطول مدة، والأكثر ثباتاً في الشرق الأوسط، على مدى ثلاثة عقود، في منطقة شهدت تقلب التحالفات، وتغير العلاقات، وعدم استقرارها بين دول الشرق الأوسط خلال هذه الفترة.

لقد قدم نظام الرئيس الراحل حافظ الأسد، خدمات جليلة للنظام الإيراني، ولا سيما في الحرب العراقية– الإيرانية، حيث كانت سوريا من أبرز البلدان العربية، التي وقفت إلى جانب النظام الإيراني.

ثانياً: مخاوف متعلقة بحسابات داخلية:

وهذه الهواجس، تتصل بإمكانية انتقال الحِراك من سوريا إلى إيران، بعد أن ثبت بالوقائع، أنه لا توجد دولة في الشرق الأوسط بمنأى عن الحِراك الشعبي الداخلي، خصوصاً أن الحِراك الديمقراطي يجري داخل أروقة النظام السياسي الإيراني فقط، ويقتصر فقط على الرموز المحسوبة على خط الثورة الإسلامية الإيرانية.

ثالثاً: مخاوف من تبعات السقوط:

---

[1]– أحمد عبد الكريم سيف، "**إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطي**"، فبراير 2013؛ http://studies: Aljazeera.Het/files/arab world mocracy/22

[2]– محمد عباس ناجي، "**إيران والربيع العربي**"، ص2.

وهو الوجه الثالث للموقف الإيراني الخائف من انهيار مشروعه الإقليمي بأكمله، وهو ما يعني ضياع جهود أكثر من ثلاثة عقود من الاستثمار السياسي والمالي والأيديولوجي والطائفي في المنطقة العربية؛ فسقوط النظام السوري الحالي، سيكون زلزال جيوبوليتيكي، ينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق، ويقلصه إلى أدنى حد ممكن في مناطق أخرى، وسيعبر هذا الزلزال لبنان والعراق والبحرين وفلسطين، وسيكون له تداعيات حتمية على بنية المشروع الإيراني في المنطقة [1].

وبحسب قول وزير الخارجية التركي السابق ياشار ياكيش في حديث مع صحيفة طرف التركية، قال: "**إن إيران لا يمكنها تحقيق هدفها في نشر النفوذ الشيعي والسياسي في المنطقة العربية، من دون المرور بالحلقة السورية الملاصقة لحزب الله في لبنان، وبالتالي؛ الوصول إلى البحر المتوسط، والتأثير السياسي في مسار التفاعلات الداخلية والخارجية**" [2].

موقف حزب الله من الحِراك السوري:

تابع الكثير من المراقبين والباحثين بشغف، التعرّف على رؤية حزب الله اللبناني، لما يجري في سوريا من انتفاضة شعبية، خصوصاً أن حزب الله أيد جميع الانتفاضات الشعبية في مصر وتونس واليمن وليبيا والبحرين، وكان متوقعاً أن يثير موقفه من **الحِراك السوري** الكثير من الأسئلة، نظراً للعلاقات التاريخية الوثيقة التي تربط الحزب بالنظام السوري وإيران.

حرص حزب الله ولمدة تزيد عن الشهر، منذ بدء الأحداث في سوريا على التزام الصمت، لمتابعة ما يجري داخل سوريا من حِراك، لمعرفة حجم المشاركة الشعبية، وامتدادها على طول العاصمة والمدن الكبرى، وهذا ما دفع حسن نصر الله، للقول في أول تعليق له على الأحداث السورية في 15 نيسان (أبريل) 2011، للقول: "**إن التظاهرات محدودة جداً، وأن العاصمة دمشق، وحلب تخلو من أي مظاهرات معارضة للنظام**"، وأكد أنه اتصل شخصياً مع الرئيس الأسد، وأكد حرص الأخير على القيام بإصلاحات جذرية داخل هياكل الدولة السورية [3].

---

[1]- باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية**، ص6-7.

[2]- مقابلة مع ياشار ياكيش لصحيفة طرف التركية، في يناير 2012.

[3]- العزي، "**تداعيات الأزمة السورية على حزب الله اللبناني**"، ص4-5.

وفي 18 تموز (يوليه) 2012، وبمناسبة الذكرى السادسة لحرب تموز 2006، قال حسن نصر الله أمين عام حزب الله: "إن الهدف لما يجري في سوريا الآن، هو تحطيم الجيش العربي السوري، وأن الخاسر الأكبر، هو حركات المقاومة العربية من الصراع الدائر في سوريا" [1]، مستشهداً بتصريحات الدكتور برهان غليون رئيس المجلس الانتقالي السوري السابق، حيث قال غليون في كانون أول (ديسمبر) 2011، لصحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية: بأن سوريا بعد الأسد ستقطع كافة علاقاتها بحركات المقاومة العربية، وخصوصاً حزب الله الموضوع على قائمة الإرهاب أمريكياً وغربياً، وكأن هذه التصريحات أرادت كسب تعاطف القوى الغربية الكبرى في الصراع الدائر مع النظام السوري، وهو ما جعل حزب الله يعتبر أن ما يجرى داخل سوريا، هو مؤامرة خارجية، وليس حِراكاً شعبياً، هدفه تحقيق مطالب عادلة ومشروعة، في إقامة نظام ديمقراطي يسمح لجميع الفئات المشاركة في بناءه على أسس حديثة [2].

وبذلك يكون حزب الله، قد حسم موقفه مع النظام السوري وإيران، رغم الانتقادات الشديدة التي وجهت إليه داخلياً وعربياً، جراء موقفه المؤيد للنظام السوري، حيث انتهجت حركة حماس القطب المقاوم الآخر في التحالف السوري – الإيراني موقفاً مغايراً، حيث التزمت في الأشهر الستة الأولى موقف الصمت والحياد التام. ويبدو أنه لاعتبارات إقليمية خارجية، وأخرى براغماتيه قررت حركة حماس خروج قياداتها السياسية من سوريا، والتوجه للإقامة في دولة قطر، والتخلي نهائياً عن النظام السوري، فيما اختارت حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، موقفاً مغايراً عن حركة حماس، مؤكدةً بقاء قيادتها في دمشق، وحسب ما نقلته صحيفة السفير اللبنانية؛ فإن قيادة الجهاد الإسلامي، رفضت عرضاً قطرياً بمغادرة الأراضي السورية، والتوجه للإقامة في الدوحة [3].

كما إن تصريح خالد مشعل في المؤتمر العام الأخير لحزب العدالة والتنمية التركي، الذي عقد في أنقرة في 30 أيلول (سبتمبر) 2012، وأشار فيه: إلى أن سوريا وقفت مع الحق الفلسطيني، لكن حركة حماس لن تقف مع الباطل الذي يمثله نظام الرئيس بشار الأسد الذي

---

[1]– أبو نحل، "**صعود قوى الإسلام السياسي العربي**"، ص28.

[2]– المرجع السابق، ص26–27.

[3]– المرجع السابق، ص32–33.

يقمع شعبه، وقد وضع هذا الكلام المسمار الأخير في نعش علاقات سوريا بحركة حماس، مما دفع النظام السوري لإغلاق جميع مكاتب الحركة في دمشق بالشمع الأحمر [1].

وخلاصة القول؛ فإن الحِراك السوري، وضع أطراف التحالف السوري الإيراني مع حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، أمام مأزق حاد؛ فحزب الله ولأسباب سياسية وجغرافية ومصيرية، لا يستطيع التخلي عن حليفه السوري، بمجرد أن تعرض لأزمة داخلية، وقد اعتبر حزب الله سوريا استثناء لما يحصل على الساحة العربية، وأن ما يحصل داخلها ليس ثورة شعبية، وإنما مؤامرة تهدف إلى كسر خط الممانعة والمقاومة، وبذلك؛ تبنى حزب الله بالكامل أطروحة النظام السوري، مع حرصه الدائم على القول: إنه مع الإجراءات الضرورية، المطلوبة في بناء نظام سياسي يقوم على المشاركة للجميع [2].

ولتأكيد صوابية موقف حزب الله من الحِراك السوري، قال الحزب: إن هناك دولاً تقدم المال، وتقدم السلاح لتشجيع القتال داخل سوريا، بعضها دول عربية، وأخرى غير عربية؛ ففي حديثه مع قناة روسيا اليوم، أكد حسن نصر الله: إن المعارضة السورية، ليست مستعدة للحوار مع النظام، وليست مستعدة لقبول الإصلاحات، وكل ما تريده هو إسقاط النظام، مؤكداً أنه شخصياً مقتنع بأن لدى الرئيس الأسد نوايا حقيقية للقيام بالإصلاحات، وأن نظام الأسد: الأب والابن، نظام ممانع ومقاوم، وقد وقف مع المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وأكد أن تجربة الثلاثة عقود من عمر حزب الله، تثبت أن سوريا صديق وحليف وليست عدو [3].

الحِراك السوري في المنظور الخليجي:

منذ اندلاع الحِراكات العربية منذ عامين، ظهرت معالم منهجين لدول الخليج العربي، في كيفية التعاطي مع مجريات الأحداث، وظهر التباين الواضح بينهما في:

الاستراتيجية الأولى: وتتمثل في حماية دول الخليج العربي لنفسها، من انتقال تأثيرات الحِراكات العربية إليها، وهذا ما عبر عنه إرسال مجلس التعاون الخليجي، قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين، من أجل حماية النظام البحريني، الذي شهد احتجاجات واسعة وخطيرة في 14 شباط (فبراير) 2011، ولا تزال قوات الدرع موجودة في البحرين، وخشية دول الخليج، أن تستغل إيران البعد المذهبي والطائفي في هذه الأحداث، لإسقاط نظام آل خليفة السني، واستبداله بنظام شيعي.

---

[1]– أبو نحل، "**صعود قوى الإسلام السياسي العربي**"، ص29؛ باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية**، ص5.

[2]– العزي، "**تداعيات الأزمة السورية على حزب الله اللبناني**"، ص3.

[3]– **حسن نصر الله، لقاء تلفزيوني مع قناة روسيا اليوم**، في 2012/4/17.

والاستراتيجية الثانية: وتتمثل في التأثير في مسار التغيير في الدول القريبة منها جغرافياً، حيث طرحت السعودية من خلال مجلس التعاون الخليجي، مبادرة الانتقال السلمي للسلطة، التي قضت بتنحي الرئيس اليمني على عبد الله صالح، وتولي نائبه الحكم لفترة انتقالية، دون أن يحدث تغيراً حقيقياً في هيكل السلطة في الدولة.

وتقع سياسات دول الخليج اتجاه الصراع الدائر في سوريا، ضمن إطار هذه الاستراتيجية، مع المطالبة بتنحي الرئيس الأسد عن السلطة، وتولي نائبه فاروق الشرع مقاليد السلطة لفترة انتقالية، أما الموقف الخليجي اللافت الذي تمثله السعودية وقطر، ويقضي هذا الموقف بضرورة تسليح المعارضة، وهو ما تقوم به فعلاً من خلال توفير الأموال لشراء الأسلحة، وإرسالها عبر تركيا، ومطالبة أمير قطر في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 أيلول (سبتمبر) 2012، حيث طالب الدول العربية، بالتدخل عسكرياً في سوريا، انطلاقاً من واجبها الإنساني والسياسي [1].

والملاحظ هنا؛ أن السعودية وقطر،ـ يتزعمان الخط العربي المطالب بإسقاط النظام السوري، علماً بأن العلاقات السعودية السورية شهدت في العقد الأخير، وبالذات بعد تولي بشار الأسد السلطة، شبه حالة من القطيعة السياسية بين البلدين، وحالة من الشد والجذب حول قضايا مختلفة، أهمها النفوذ في لبنان والعراق وفلسطين، وليس مستغرباً أن تتزعم السعودية وقطر، جهود إسقاط النظام السوري، لأن في ذلك مصلحة سياسية في تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة.

الحِراك السوري في المنظور التركي:

ظهر الموقف التركي من الحِراك السوري منذ بداية الأحداث وتطورها؛ بأنه مؤيد لتبنى مطالب المحتجين السوريين، وكان هذا الموقف متدرجاً ومتصاعداً في حدته، بدأ بتقديم النصح بالإصلاح للنظام السوري، وتلبية المطالب الشعبية، وتكذيب الرواية الرسمية بوجود مندسين وعصابات مسلحة تقتل المتظاهرين؛ فعندما اندلعت شرارة الأحداث في مدينة درعا جنوب سوريا، أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً رسمياً في 24 أذار (مارس) 2011، علقت فيه على الأحداث، وقد أعربت عن أسف تركيا، لما نتج من وفيات وإصابات، معزية في الضحايا، ومتوقعة كذلك، أن تحاسب القيادة السورية المتورطين في قتل الأبرياء، كما اتصل

---

[1]– إيمان رجب، "**سياسات دول الخليج اتجاه الصراع في سوريا**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، أكتوبر 2012)، ص1-2.

رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي، مرتين خلال ثلاثة أيام في بداية الأزمة مع الرئيس بشار الأسد، وفي مقابلة متلفزة في 24 آيار (مايو) 2011، حذَّر أردوغان الرئيس الأسد من عواقب الاستمرار في قتل المدنيين، أو ارتكاب مجازر كما حصل في مدينة حماة عام 1982، في فترة حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد [1]. وفي 10 من الشهر نفسه، كان أردوغان قد كذب الرواية الرسمية السورية للمرة الأولى، فقال: "**لا يوجد مندسون، ولا عصابات مسلحة، كما تدعي السلطات السورية، ومن حق قوات الأمن الدفاع عن نفسها، لكن الذي يواجهها، هو شعب غير مسلح**". ثم تصاعد الموقف التركي في شهر آب (أغسطس) بدرجة كبيرة، عندما أعلن أردوغان أنه يخطط لتوجيه تحذير أخير للنظام السوري، بوقف إراقة الدماء فوراً، وقد أوفدت تركيا في هذا السياق وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، الذي اجتمع مع الرئيس الأسد، وقد حمل أوغلو للأسد رسالة، ملخصها أنه يجب إيقاف العمليات العسكرية ضد المدنيين السوريين فوراً من دون شروط، محذراً في هذه الرسالة من أنها الأخيرة من قبل تركيا للنظام السوري. وفي أعقاب الزيارة، أعلن رئيس الجمهورية التركية عبد الله غول، أن أنقرة فقدت الثقة تماماً في النظام السوري ، تلاه إعلان من أردوغان بقطع كافة الاتصالات الرسمية مع النظام السوري، والبدء بفرض العقوبات عليه [2].

وتجدر الاشارة هنا؛ أن تركيا أصبحت ملاذاً للجنود والضباط المنشقين عن الجيش السوري، وأصبحت منطلقاً للعمليات العسكرية التي تقوم بها المعارضة السورية المسلحة، كما ان اسطنبول أصبحت مقراً، تدير فيه المعارضة السورية أنشطتها السياسية، وتعقد مؤتمراتها السياسية التي تسعى لتوحيد أطياف المعارضة السورية.

وإجمالاً يمكن القول؛ إن الحِراك السوري شكل منعطفاً شديداً في العلاقات السورية – التركية، بعد سنوات من التحسن الملموس، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، بحيث يمكن رؤية التناقض الواضح بين موقفي إيران الداعم والمؤيد للنظام السوري على مختلف الصعد، وموقف تركيا المناوئ للنظام السوري، والداعم الأكبر لقوى المعارضة السورية، ولا شك أن موقفي: إيران وتركيا من الأزمة، سيكون له أثره البالغ على شكل العلاقات السورية الداخلية.

[1]– باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية**، ص4.

[2]– المرجع السابق، ص5.

المبحث الثالث

نظرة استشرافية للعلاقات السورية – الإيرانية

لا شك أن العلاقات السورية – الإيرانية شكلت لسنوات طويلة، حالة من التحالف الاستراتيجي الوثيق، وكما هو معروف في نظريات العلاقات الدولية؛ فإن سياسة التحالف تعني وقبل كل شيء، الاعتماد على قوى أخرى كأداة من أدوات حماية الأمن القومي لهذه الدولة، والدفاع عن مصالحها الوطنية، وردع الأعداء، خوفاً من العدوان الخارجي، والسعي لدرء الأخطار، والسؤال المثير للانتباه، **لماذا عجزت الولايات المتحدة عن تفكيك التحالف السوري الإيراني لعقود طويلة، أو تغيير مساره ؟** [1]

لقد نظرت سوريا لتحالفها مع ايران، على أنه يمثل إضافة لإمكانياتها من الناحية السياسية والإستراتيجية، ووسيلة ضغط ضد نظام الرئيس صدام حسين العراقي السابق، وثقل موازن ضد إسرائيل، ووسيلة نفوذ داخل الساحة اللبنانية، بسبب ما يجمع سوريا وإيران من نفوذ في أوساط الشيعة اللبنانيين.

أما إيران فقد رأت في تحالفها مع سوريا، على أنه وسيلة ضغط على النظام العراقي السابق، فضلاً عن حرية الوصول للطائفة الشيعية في لبنان عبر البوابة السورية، كما أن سوريا تشكل ثقل استراتيجي في المنطقة، لموقعها الجغرافي والسياسي، وهي دولة عربية محورية في الاقليم [2].

وفي ظل الواقع الصعب والمعقد، الذي تتعرض له سوريا الآن بعد عامين من الثورة الداخلية والصراع الداخلي، بين النظام السوري والمعارضة المسلحة، وفي ضوء هذا الواقع تطرح التساؤلات عن المسارات، أو المشاهد للعلاقات المستقبلية بين إيران وسوريا، وخصوصاً أن أحد أبعاد الأزمة الحالية، هو تقويض التحالف السوري الإيراني، وهو ما سنحاول الإجابة عنه، من خلال ثلاثة سيناريوهات أو مشاهد مقبلة.

---

[1]– فارس الخطاب، "**سوريا ومستقبل العلاقة بين تركيا وإيران**"، (**مجلة شئون الشرق الأوسط**، العدد 97، يناير 2013)، ص2.

[2]– محمد فايز فرحات، "**الربيع العربي: إيران في شرق أوسط جديد**"، (القاهرة: **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ديسمبر 2011)، ص1.
http//acpss.ahramdigital.org.eg./Article. Aspc ?serial=848154 march16

المشهد الأول: سقوط النظام السوري:

وهذا المشهد أو السيناريو، يفترض أن تتمكن المعارضة السورية المسلحة، من إسقاط النظام السوري الحالي بقيادة الرئيس بشار الأسد، عن طريق استخدام القوى المسلحة، أو حدوث تصدعات هرمية حادة داخل مؤسسة الجيش السوري، وانشقاق ألوية عسكرية كاملة ذات مغزى، تحدث انقلاباً جذرياً في موازين القوى العسكرية، وبالتالي منح المعارضة عنصر التفوق على قوات النظام [1].

وانطلاقاً من كون سوريا المدخل الرئيس لإيران على الساحة العربية؛ فإن سقوط نظام الرئيس الأسد ، سيكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الإيراني في المنطقة، بحيث ستفقد إيران حليفاً استراتيجياً تاريخياً، لا يمكن تعويضه، مهما كانت المكتسبات اللاحقة، كما ستقطع الحلقة الواصلة مع حزب الله اللبناني، ذراع إيران القوي في المنطقة، وسيفقد اللاعب الإيراني كذلك القدرة على التأثير المباشر في مناطق نفوذه، وسقوط المنظومة السورية السياسية والأمنية في لبنان، وما ينطبق على لبنان سينطبق على الساحة الفلسطينية، بحيث ستفقد إيران القدرة على استغلال القضية الفلسطينية، بالطريقة نفسها التي كانت قائمة سابقاً، واستخدام الساحتين الفلسطينية واللبنانية للحصول على مكاسب إقليمية، إضافة لكل ذلك؛ إمكانية أن يتدحرج النظام العراقي الحالي الموالي لإيران، على اعتبار أنه حليف إيران القوي [2].

ولا شك أن إيران تراقب بدقة تطورات الأوضاع في سوريا، وهي غير راغبة في إبداء أي نوع من التراجع في مواقفها الداعمة للنظام السوري، ولا سيما الرفض الكامل والمطلق لتنحي الرئيس الأسد، وفقاً للمبادرة العربية التي أقرتها جامعة الدول العربية، أما من الناحية العملية؛ فإن إيران غير قادرة في المشهد السوري الحالي، أن تكون جزءاً من الحل المستقبلي الذي تحاول قوى إقليمية ودولية صياغته، لأن إيران لا تتمتع بأي علاقة مع أي طرف من أطراف المعارضة السورية، كما هو الحال سابقاً وحالياً في العراق، حيث أن موقف إيران منذ بدء الحِراك السوري، لا يشجع أي من المعارضة السورية، على بناء جسور التواصل مع إيران [3].

---

[1]- باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية**، ص20.

[2]- المرجع السابق، ص20-21.

[3]- محجوب الزويري، "العلاقات الإيرانية السورية، الحراك السوري الشعبي"، (الدوحة: **الجزيرة للدراسات**، أغسطس 2011)؛

.http://sutdies /algazeera.net Reports/2011/08/201182413/

النتائج المترتبة على الصعيد الإيراني :

سيكون لهذا السيناريو أو المشهد، وهو سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، نتائج مباشرة وأخرى غير مباشرة، ولهذا؛ ستلجأ إيران للحد من الخسائر المحتملة، ويعتقد بعض الباحثين؛ أن سقوط الرئيس الأسد سيكون له تأثير على الداخل الإيراني، لكن هذا التأثير لن يرتقي إلى حدود فرض حتمية التغير السياسي في إيران، بمعنى أن تغير النظام السياسي السوري ، سيكون ضربة قوية للنظام الشيعي في إيران، لكن لن يؤدي إلى الاطاحة بتركيبة النظام السياسي الإيراني أو بنيته، وسيقتصر التأثير على تحفيز المعارضة التقليدية، وحركات الاحتجاج الطلابية الإيرانية، على إعادة تنظيم صفوفها، على غرار ما حدث بعد تداعيات الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2011 [1].

أما خارجياً؛ فإن الخسائر الإيرانية ستكون كبيرة ومؤثرة، أولاها بالطبع، أن رحيل الرئيس الأسد يعني مباشرة، اختلال ميزان القوى الإقليمي لغير صالح إيران، وهو ما يعني أن طهران ستخرج من معادلة التوازن بين القوى السياسية اللبنانية، لصالح التيارات المعارضة لحزب الله؛ فحينها بالطبع لن تقوم سوريا الجديدة بإمداد حزب الله بالسلاح، ولن تكون حليفاً لإيران، وسينعكس ذلك على وضع الشيعة في لبنان، وحكومة العراق ذات الغالبية الشيعية، وسيترتب على ذلك أيضاً، صعود السعودية كقوة إقليمية، ستقوم بملأ الفراغ الناشئ عن خروج إيران من سوريا، وسيعزز جسور التواصل بين الغالبية السنية في سوريا والسعودية، والسنة في لبنان، وهو ما سيؤدي إلى تقوية السنة في سوريا ولبنان، وتعزيز دورهم في مواجهة حزب الله.

وسيترتب على الوضع الجديد في سوريا، خروجها من محور المقاومة الإقليمي، لأنه في حال وصول قوى ثورية للسلطة الجديدة، ستكون محاصرة بالعديد من المشاكل الداخلية، وستأخذ وقتاً طويلاً لعلاج الآثار المجتمعية والسياسية والاقتصادية المترتبة على الحِراك، ولن تكون قادرة ولمدة طويلة، على الوقوف في خط محور المقاومة، التي كانت سوريا الأسد أحد أضلاعه، بالاشتراك مع إيران وحزب الله [2].

---

[1]– صفيناز أحمد، "**الأزمة السورية والعلاقات المصرية الإيرانية في ضوء التفاعلات الاقليمية الراهنة**"، (القاهرة: **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 2012)؛

http://acpss.ahramdigital .org.eg news aspx?

[2]– المرجع السابق.

وتحسباً من قبل إيران لحدوث هذا السيناريو المقلق لها ؛ فإنها اتخذت عدداً من الوسائل المختلفة، للحد من الخسائر المحتملة وهي:

أولاً: إحكام السيطرة على مناطق النفوذ المتبقية، حيث تقدم دعماً غير محدود لنظام الرئيس بشار الأسد، وتسخير كافة إمكانياتها في لبنان والعراق والبحرين.

ثانياً: قيام إيران ببذل جهود حثيثة واضحة، في محاولة كسب البلدان التي وصلت إليها الحِراكات العربية، ولا سيما مصر التي مصر ستكون هدف إيران المقبل، لتعزيز علاقاتها بها؛ فهذه فرصة مناسبة لاستمالة مصر لصالح أجندة إيران، أو العمل على الأقل، على تحييدها لاحقاً في إطار صراع إيران مع دول الخليج العربي [1]، وما مشاركة إيران عبر رئيسها محمود أحمدي نجاد في لقاء القمة الذي عقده مع رؤساء تركيا والسعودية ومصر في القاهرة، عقب انتهاء مؤتمر منظمة التعاون الاسلامي، الذي عقد في القاهرة في كانون ثانٍ (يناير) 2013، إلاَّ ترجمة لهذا الجهد الإيراني الدؤوب لاحتواء الخسائر المحتملة.

ثالثاً: اعتماد سياسة الهجوم الكلامي على إسرائيل، لتحويل الاهتمام عن الموضوع الأساسي، وهو موقف إيران من النظام السوري، كذلك اعتماد ايران على عقد المؤتمرات الإسلامية الداعمة للقضية الفلسطينية [2] ، وقد شهد عام 2012، بوادر لهذه الاستراتيجية تمثلت في التالي :

عقد المؤتمرات:

لم تكتفِ إيران باعتبار ما حصل في البلدان العربية "صحوة إسلامية"، بل قامت في الوقت نفسه، بعقد عدة مؤتمرات عن هذه الصحوة، عقدت في العاصمة طهران؛ فعلى سبيل المثال، رأى مستشار مرشد الثورة للشئون الدولية، وزير الخارجية الأسبق علي أكبر ولاياتي: "أن الصحوات الشعبية التي برزت بصبغة إسلامية، احتجاجاً على الأنظمة الحاكمة وسياساتها، يمكن اعتبارها ردة فعل، على عدم اعطاء الحكام الأولوية للقضية الفلسطينية وقضايا العرب"، كما اعتبر سعيد جليلي، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، خلال استقباله محمود الزهار أحد قادة حركة حماس: " إن القضية الفلسطينية ومواجهة الكيان الصهيوني، هي العمود الراسخ والفاصل والمشترك للصحوة الإسلامية "، وشدد جليلي على ضرورة مراكمة

---

[1]- باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية**، ص21-22.

[2]- المرجع السابق، ص22.

مختلف طاقات الدول الاسلامية، خصوصاً الطاقات الجديدة الحاصلة، وقال: "إن العدو يحاول عبر إثارة الفتن، الحيلولة دون مراكمة الطاقات وتظافر جهود الأمة الاسلامية" [1].

قمة حركة عدم الانحياز:

حرصت إيران على إبراز اهتمامها بمركزية القضية الفلسطينية في هذه القمة، ولذا أكد وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي، على أن القضية الفلسطينية، تمثل المحور الأساسي في الوثيقة الختامية لقمة طهران لحركة عدم الانحياز، وأن القيادة الإيرانية ركزت على مركزية القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية الأولى للعرب والمسلمين والأحرار في العالم، وقد أكد البيان الختامي للقمة، على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، وحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وفق القرار الأممي (194).

الاعتراف بفلسطين في الأمم المتحدة:

لقد أيدت إيران هذا الاعتراف الدولي، وقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية: "إن اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين؛ كعضو غير مراقب، فرصة لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني" [2].

الحرب على غزة (2012):

لقد اعتبرت إيران، أن الحدث الأبرز في عام 2012، هو الهزيمة الإسرائيلية حسب وصفها على يد المقاومة الفلسطينية، وقد تبنت إيران بشكل مباشر وعلني، إرسال السلاح إلى قطاع غزة والمقاومة الفلسطينية، حيث قال علي لا ريجاني: "إن قوة الفلسطينيين العسكرية، هي من القوة العسكرية الإيرانية العسكرية"، كما اعتبر مسعود جزائري نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية: "أن الحرب على قطاع غزة، شكلت انهياراً للقبة الحديدية لإسرائيل المكلفة، بعد أن فقدت فاعليتها أمام صواريخ المقاومة"، وقد كشفت حرب الثماني أيام على غزة، دعم إيران العسكري خاصة بعد استخدام صواريخ فجر "5"، التي وصل مداها إلى تل أبيب، مما أعتبر تطوراً جديداً في المنظورين الفلسطيني والإسرائيلي على حدٍ سواء [3].

---

[1]– طلال عتريسي، "**مداخلة إيران وقضية فلسطين**"، حلقة نقاش، (بيروت: 6 شباط (فبراير) 2013).

[2]– المرجع السابق، ص5.

[3]– المرجع السابق، ص7.

أما انعكاسات سقوط النظام السوري على حزب الله؛ فيبدو أنه لا يعني سقوطاً آلياً ومباشراً، حيث أن حزب الله يمتلك ترسانة كبيرة من السلاح المتطور، ويمتلك قيادة حكيمة ومتمرسة عسكرياً وسياسياً، واختفاء شريان الإمداد السوري ، لن يشعر به حزب الله إلاَّ بعد سنوات عديدة، وربما قبل ذلك يتمكن من ايجاد البدائل اللوجستية، التي تمكنه من الحصول على السلاح بصورة منتظمة من مصدرها الرئيس إيران. ومن المعلوم أيضاً أن حزب الله مرتبط عضوياً وسياسياً ومالياً ومذهبياً بإيران، الراعي الأساسي للحزب، وهي قادرة إيران على إمداده بالسلاح والمال والرؤية السياسية، والاستنتاج من وراء ذلك، أن سقوط نظام الأسد، وخلافاً عن الانطباع السائد، لن يحدث خلل كبير في عمل حزب الله، خاصة في علاقته وأداءه مع إسرائيل، أما داخلياً فقد يعمد حزب الله، إلى إيجاد تحالفات سياسية جديدة، والتأقلم مع غياب سوريا عن المشهد السياسي الداخلي [1] ، خصوصاً وأن الاصطفاف اللبناني الداخلي ينقسم إلى معسكرين:

الأول: قوى الرابع عشر من آذار بقيادة سعد الحريري وآل الجميّل المؤيدين بقوة لسقوط الرئيس الأسد. **والثاني:** معسكر الثامن من آذار بقيادة حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر، الداعم بقوة لبقاء نظام الرئيس الأسد، ولا شك أن الأبعاد الطائفية والسياسية والتداخل الجغرافي والديموغرافي السوري – اللبناني، يلعب دوره في مجريات الأحداث على جانبي الحدود، حيث الحدود السياسية الطويلة نسبياً بين البلدين، ولا شك أن سقوط النظام السوري سينعكس مباشرة على طبيعة التحالفات اللبنانية، وقد يحدث تحول جذري في مسار التحالفات التقليدية، التي كانت منسجمة مع المنظومة السياسية والأمنية السورية في لبنان لعقود طويلة[2].

المشهد الثاني: بقاء النظام السوري:

ويفترض هذا السيناريو أو المشهد، أن النظام السوري قد واجه في الماضي أزمات متكررة، وخصوصاً في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، في فترة حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد، وتمكنه من قمع الاحتجاجات بالقوة العسكرية، وقد شهدت سوريا ولمدة ثلاثة عقود هدوءاً واستقراراً تامين، وأن قوى إقليمية ودولية تدعم النظام السوري الحالي، خصوصاً روسيا والصين وإيران، وحركات وأحزاب عربية وإسلامية، وأن جزءاً من الشعب السوري يقف مع النظام الحالي، ويعتبر أن ما يجري داخلياً، هو مؤامرة خارجية تحاك ضد بلادهم [3].

---

[1]– العزي، "**تداعيات الأزمة السورية على حزب الله اللبناني**"، ص6.

[2]– ديفيد شينكر، "**تأثيرات الأزمة السورية في التفاعلات الداخلية اللبنانية**"، ترجمة: هدى رءوف (القاهرة : **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، أكتوبر 2012)، ص1-3.

[3]– محمد صالح صدقيان، "**الواقع في الأزمة السورية**"، (لندن: **المركز العربي للدراسات الإيرانية**، 2012)؛ http//www.acisir.com/Reader/Report list aspy?typel .

ويستند هذا الافتراض على معطيات أساسية، وهي أن الوضع في سوريا مختلف كلياً عن الوضع في ليبيا، وأن حلف الناتو الذي تدخل عسكرياً في ليبيا، لا يحبذ التدخل عسكرياً في سوريا؛ ففي الحالة السورية هناك ثلاثة اعتبارات، لا تنسجم مع الرؤية الأطلسية، وهي على النحو الأتي [1]:

أولاً: وجود انقسام داخل مجلس الأمن الدولي، بسبب المعارضة الشديدة من طرف روسيا والصين، لأي تدخل عسكري خارجي؛ فالوضع مختلف تماماً عما كان عليه الحال في ليبيا حينما لجأ الناتو لاستعمال قواته الجوية، لتطبيق قرار مجلس الأمن لحماية المدنيين، وإقامة مناطق حظر جوي، لأن روسيا والصين لم يستخدما في حينه حق النقض في مجلس الأمن الدولي ضد القرار، الذي أدان نظام معمر القذافي، على عكس مناصرتهم الدائمة والمستمرة للنظام السوري.

ثانياً: عدم توفر الدعم الإقليمي لأي تدخل عسكري يقوده حلف الناتو؛ فعلى سبيل المثال، تعارض مصر أي تدخل أجنبي في سوريا، فيما طالبت قطر بإرسال قوات عربية إلى سوريا، باسم قوات حفظ سلام، بينما ترفض الجزائر قطعياً مبدأ التدخل العسكري، باعتباره يتعارض مع مبدأ السيادة السياسية للدول، والحصيلة هي عدم وجود توافق إقليمي، على مبدأ التدخل العسكري في سوريا.

ثالثاً: لا يوجد ترحيب قوي من أطراف المعارضة السورية للتدخل الخارجي الأجنبي، لأن المعارضة السورية منقسمة بشأن ضرورات التدخل العسكري، والغالبية تميل إلى معارضة أي تدخل عسكري خارجي، خاصة من طرف حلف الناتو [2].

وفي حالة تحقق هذا السيناريو؛ فإن النتائج ستكون عكسية تماماً للمشهد الأول، فتوازن القوى الإقليمي على الصعيد الجيوسياسي، سينتقل في هذه الحالة على المدى القصير والمتوسط إلى الجانب الإيراني، وسيكون المحور السوري- الإيراني، في موقع يسمح له بتحديد علاقاته مع القوى الأخرى، وسيختار هذا المحور الانتقال من الحالة الدفاعية حالياً على الصعيد الإقليمي، إلى الحالة الهجومية، مستهدفاً الدولتين الأكثر فعالية على الصعيد الإقليمي، في محاولة إسقاط النظام السوري، وهما: تركيا والسعودية، وبحسب التحالف السوري –

---

[1]- المرجع سابق، ص2.

[2]- إبراهيم سعيدي، "**الموقف من التدخل العسكري في سوريا**"، (الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، فبراير 2013)، ص1-2؛ http://suudies.aljazeera.net/reports2013/02 201321103

الإيراني وحلفائهم في المنطقة؛ فإن تركيا أصبحت بالنسبة إليهم لاعب لا يمكن الوثوق به بعد اليوم، وستحاول إيران وسوريا تقليم أظافر تركيا في الإقليم، خاصة في لبنان وفلسطين والعراق باستخدام نفوذ حلفائهم في هذه الساحات [1].

ويبدو أن هذا السيناريو صعب التحقيق، وان الواقع داخل سوريا حالياً أصعب من ذلك بكثير، وأنه حتى في حالة نجاة نظام الرئيس بشار الأسد من السقوط، فلن يكون قادراً على لعب دور إقليمي فاعل، كما كان في السابق، وسيحتاج لسنوات طويلة للوصول إلى حالة المبادرة السياسية والدبلوماسية، وإعادة التواصل والثقة بالحلفاء السابقين، والمقدرة على تفعيلهم كما دأب النظام السوري في السابق .

المشهد الثالث: استمرار الأزمة السورية:

إن هذا السيناريو يقوم على أساس، أن طرفي الأزمة في سوريا لن يستطيعا تحقيق الحسم المطلوب في الفترة القريبة، وأن انتصار النظام السوري على المعارضة السورية أمر غير وارد في هذه المرحلة، وأن حالة عام 1982، في حماة وحلب كانت مختلفة تماماً عن اليوم، وأن النظام السوري فقد القدرة رغم امكانياته العسكرية المتطورة، على حسم الموقف العسكري لصالحه، كما أن المعارضة المسلحة تفتقر للقدرة على إحداث الانجازات العسكرية الواضحة، التي تهدد بقاء النظام السوري، وبالتالي فإن حالة الاستنزاف ستبقى قائمة بين الطرفين، بانتظار حل سياسي للأزمة، تشارك في وضع أسسه القوى الإقليمية والدولية، أو السير بسوريا نحو لبننة الدولة السورية، وتفككها إلى دويلات طائفية ومذهبية، على غرار ما حدث في يوغسلافيا سابقاً، والعراق حالياً التي انهارت فيها مؤسسات الدولة القائمة منذ عقود، واستبدالها بمؤسسات على أسس طائفية ومحاصصة مذهبية، جعل منها دولة فاشلة، وهو ما يخطط حالياً لسوريا، لجعلها كذلك دولة فاشلة وضعيفة ومترهلة [2].

و أياً كان المشهد الذي سيتحقق خلال الفترة المقبلة؛ فإنه من المؤكد أن مسار العلاقات السورية – الإيرانية سيختلف جذرياً عن العقود الثلاثة الأخيرة، نظراً لتغير الأوضاع الإقليمية، وحدوث متغيرات هامة في العامين الأخيرين من حِركات شعبية في العالم العربي، وأن حلفاء سوريا وإيران، سيجدون أنفسهم مضطرين لملائمة تحالفاتهم السياسية مع القوى

[1]– صدقيان، "**الواقع في الأزمة السورية**"، ص2 .

[2]– سيف، "**إشكالية التدخلات الإقليمية والدولية في تجارب التحول الديمقراطي**"، ص3؛ أنظر أيضاً:
Qalant, YouAv, " **Israeli –Security in a changing – regional – environment** " Washington institute policy , 2012.

الإقليمية الصاعدة في المنطقة، وخاصة الإخوان المسلمين اللذين وصلوا إلى سدة الحكم في مصر وتونس، وأن إيران ستحاول إيجاد البدائل السياسية في المنطقة العربية عن سوريا، التي سيغيبها النزيف الحاصل فيها عن دورها الإقليمي والسياسي الذي حظيت به خلال العقود الأخيرة.

خاتمة الفصل:

ناقش هذا الفصل بتوسع، العديد من المحاور الهامة في إطار تقييم العلاقات السورية – الإيرانية، وتوقف أمام العديد من المحطات، وهي على النحو التالي:

1- دراسة وبحث المواقف الإقليمية المختلفة، إزاء التحالف السوري – الإيراني، وكيف أثرت سياسات إيران وسوريا وحزب الله وحركات المقاومة الفلسطينية، على مواقف القوى الإقليمية المختلفة، مثل: مصر والسعودية ودول الخليج العربي، وما نتج عن ذلك من استقطاب سياسي عربي، بين محوري الاعتدال والممانعة العربية، قبيل اندلاع الحِراكات العربية.

2- تقديم صورة مفصلة عن الحِراك السوري المعاصر، وموقف القوى ذات العلاقة بما يجري في سوريا، وأثر الحِراك السوري على حركات المقاومة العربية، وخاصة حزب الله وحركة حماس، والإرباك الناجم عن ما يجري في سوريا، والتغير الحاصل في المواقف، والتحالفات، ونمط السياسات.

3- تقديم تصور عن السيناريوهات المحتملة والمآلات المتوقعة للواقع السوري الحالي، وانعكاساته المباشرة، وغير المباشرة على التحالف السوري الإيراني، والخيارات الإيرانية الجديدة على ضوء المستجدات الإقليمية الحالية.

خاتمــــــــــة الدراســــــــة و نتائجها

في نهاية الدراسة ، بالإمكان التوقف عند أهم المحطات والنتائج المهمة، ومنها:

- يتضح من فهم وتحليل آليات صنع القرار السياسي في الأنظمة الشمولية، مثل: النظامين السوري والإيراني، أن قراراتهما السياسية والاستراتيجية تتخذ بسرعة كبيرة، لأنها تعتمد على دوائر محدودة في صنع القرار، وهذا بخلاف النظم الديمقراطية الحديثة، كما تتسم علاقات النظم الشمولية، بالاستقرار والثبات لفترات زمنية طويلة، كما هو الحال في العلاقات السورية الإيرانية، نظراً لديمومة النظامان السوري والإيراني، وعدم حدوث أي تغير سياسي في هذين البلدين، يتبعه تغيّر في السياسات الخارجية، ولهذا؛ فإن العلاقات السورية الإيرانية، تطورت بشكلٍ تصاعدي منذ ثلاثين عاماً، حتى شكّلت حالة فريدة ومتميزة، في طولها وثباتها واستقرارها.

- إن التطور والتقارب الذي حدث في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، في العلاقات السورية – الإيرانية، ساهمت فيه عناصر جيوسياسية لكلا البلدين، وعلاقاتهما بالنظام العراقي السابق الذي كان عنصراً ضاغطاً على النظام السوري، القطب الآخر في حزب البعث الاشتراكي، والنظام الإيراني المشترك معه في حرب دامية على خلفيات حدودية ومائية وأيديولوجية، فوجدت كلاً من سوريا وإيران أن التقارب بينهما، سيساعد كثيراً على محاصرة النظام العراقي بزعامة الرئيس السابق صدام حسين، بحيث أن اختلاف النموذج السياسي السوري على اعتباره نظاماً بعثياً علمانياً، مع النظام السياسي الإيراني باعتباره نظاماً دينياً من حيث مرجعياته ومؤسساته خاصة مؤسسة المرشد، لم تمنع من توطيد العلاقات بين البلدين وبناء محور سياسي استراتيجي، ضم بين ثناياه: حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، وآخرين من الفصائل.

- إن العلاقات السورية – الإيرانية، وفرت مظلة سياسية وعسكرية واقتصادية وفكرية لنشوء حزب الله اللبناني، الذي أصبح في العقد الأخير أقوى منظمة عسكرية في المنطقة العربية تجابه اسرائيل، وقد أثبتت نتائج الحروب التي خاضها هذا الحزب، حدوث تحول كبير في هيبة الجيش الاسرائيلي، وتآكل حاد في قدرة الردع التي امتلكها لعقود، وأنه بات غير قادر على تحقيق الانتصارات العسكرية، وأن المنطقة العربية يوجد بها الآن أنداداً، يهددون العمق الاستراتيجي الداخلي، وهذا بفضل الدعم السوري الإيراني المتواصل، وسياسة بناء القوة الكبيرة من الصواريخ بمختلف

أنواعها ومسافاتها، وأن حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية باتت تشكل الذراع الضارب لهذا المحور، الذي أيده العديد من النخب والمثقفين والكتّاب العرب، والعديد من الأحزاب السياسية العربية، وبات هذا المحور في صراع إقليمي حاد مع تيار سياسي عربي آخر تقف على رأسه دول عربية إقليمية وازنة، خاصة السعودية ومصر، وأن إيران نجحت في اختراق الصف العربي، وعملت لصالح أجندتها، وتقوم بتحريك أذرعها تبعاً لحساباتها السياسية والعسكرية.

- إن المواقف الإقليمية، تباينت وتناقضت، إزاء دور المحور السوري – الإيراني، تبعاً لمصالح وأهداف واستراتيجيات هذه القوى، حيث انقسم العرب إلى محورين: محور الممانعة والمقاومة، ومحور الاعتدال حيث الموقف التركي الذي يتأقلم مع مصالحة السياسية والاقتصادية، ويضع أولوياته وفقاً لدوره الجديد في المنطقة. أما إسرائيلياً فالعداء والكراهية لدور إيران وسوريا الداعمان الحقيقيان لحزب الله، والقوى الأخرى، والنتيجة لذلك؛ أن اسرائيل ستواصل سعيها لتحطيم أضلاع هذا التحالف، حتى تضمن لنفسها عنصر التفوق في منطقة الشرق الأوسط.

- إن موجات الحِراك الشعبي العربي المعاصر، أبرزت أن عنصري الممانعة والاعتدال، غير ذي تأثير على أنماط التفكير الشعبي، للغالبية الشعبية في الدول العربية، وأن التخلص من الفقر والبطالة والحكم الفاسد، والرغبة في النزاهة والعدالة الاجتماعية، هي أهم أولويات الشعوب العربية وأن تطور وانتقال موجات الانتفاضات الشعبية التي توزعت على مصر وتونس والبحرين واليمن، وهي دول ذات توجهات معتدلة سياسياً، وتتوافق مع الولايات المتحدة ومن حولها، وصولاً إلى سوريا حليفة إيران ذات الخطاب المعادي للولايات المتحدة؛ لهو التأكيد على أنه لا دولة مهما كانت شعاراتها السياسية بمنأى عن مواجهة التحديات الداخلية.

- إن النتيجة التي ستفضي إليها الأوضاع في سوريا، ستكون علامة فارقة، على شكل التحالفات والتوازنات الإقليمية الجديدة، وأن السيناريو الذي سيفرض، أو سيفرض نفسه في سوريا، سيحدد شكل ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي لسنوات قادمة، وأن الوجه الجديد لسوريا الجديدة، سترتبط بتدخّلات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.

- تؤكد العلاقات المتميزة بين سوريا وإيران، في العقود الثلاثة الأخيرة، أن الاختلاف: القومي والعرقي والمذهبي بين شعوب الدول، لا تعيق ولا تمنع من إقامة شبكة من العلاقات: السياسية والعسكرية والاقتصادية بين هذه الدول، على قاعدة تبادل المصالح

والمنافع والمكاسب المشتركة ، وبناءً على ذلك فقد تمكن النظامين السوري ذات الغالبية السنية والطوائف المختلفة والنظام الإيراني ذات الغالبية الشيعية من التوافق طوال العقود الأخيرة على استراتيجيات وبرامج سياسية وتشكيل محور سياسي ذو ثقل سياسي واستراتيجي في الإقليم .

توصيات الدراســــــــة

- دعوة الباحثين للتعمق في بحث ودراسة المجالات المختلفة للسياسة الخارجية للدول .
- دعوة الباحثين للاهتمام بدراسة الشأن الإيراني في محاولة للتعرف على ما يدور داخلها ، لما تشكله إيران من ثقل في الإقليم .
- التركيز على دراسة العلاقات العربية – الإيرانية بعيداً عن القراءة التقليدية لهذه العلاقات.
- دعوة المسئولين عن المكتبات الفلسطينية لإثرائها بالمراجع والمصادر المتخصصة التي تتحدث عن إيران وعلاقاتها بالعرب نظراً لشح وندرة هذه المصادر والمراجع .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – الرسائل العلمية غير المنشورة:

- أيوب، عصام عبد الوهاب، **أثر تغير النظام الدولي وتطور قضايا الإقليم في العلاقات المصرية – الإيرانية (1989–2009)**، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2012).
- شعراوي، سالي نبيل، **أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية – الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة القاهرة، 2010).
- أبو قاعود، موسى، **الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة بين (1991– 2010)**، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة القاهرة، 2012).
- هتهت، خالد، **موقف إيران اتجاه القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو**، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات السياسية التابع لجامعة الدول العربية، 2010).

ثانياً – المراجـــع العربيـــــــــــة:

- إبراهيم، سعد الدين (الدكتور)، **تأملات في مسألة الأقليات**، ط1 (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الاجتماعية، 2005).
- باكير، علي حسن، إيران تهديد أم فرصة، ط1، (أنقرة: مؤسسة البحوث والدراسات الاستراتيجية 2012).
- باكير، علي حسن، "**الثورة السورية في المعادلة الايرانية التركية، المأزق الحال والسناريوهات المتوقعة**"، (الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، يناير 2012).
- بشارة، عزمي (الدكتور)، **الحرب الإسرائيلية على لبنان**، التداعيات على إسرائيل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- توفيق، سعد حقي (الدكتور)، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط1، (بغداد: جامعة بغداد، 2000).
- حسيب، خير الدين، وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- الحمداني، ضاري، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، ط1، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2012).
- الزعيم، عصام، **خيارات الإصلاح في سوريا بين الضغوط الخارجية والضرورات**

الداخلية، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2005).

- الزويري، محجوب (الدكتور)، "العلاقات الإيرانية – السورية: الحراك السوري الشعبي"، (الدوحة: الجزيرة للدراسات، أغسطس 2011).
- الزويري، محجوب (الدكتور)، "**إيران الثورية والثورات العربية**"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- سعيد، عبد المنعم، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).
- سليم، محمد السيد (الدكتور)، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، (بيروت – القاهرة: دار الجيل، 2002).
- السويد، محمود، **حرب الأيام السبعة على لبنان: عملية تصفية الحساب**، ط1، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993).
- شراب، ناجي صادق (الدكتور)، **دراسات في النظم السياسية المقارنة**، ط1، (غزة: 1999).
- صادق، محمود، **حوار حول سوريا**، (لندن: دار عكاظ، 1993).
- الظاهر، نعيم (الدكتور) ، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، ط1، (عمّان: دار اليازوري للنشر والطباعة، 2005).
- أبو عامر، عدنان (الدكتور)، النفوذ الإيراني في قطاع غزة: الشواهد والدلالات، (القدس: مؤسسة أمريزيان، 2011).
- عبد المؤمن، محمد السعيد(الدكتور) ، **الجمهورية الثالثة في إيران**، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).
- العزاوي، دهام (الدكتور)، **الأقليات والأمن القومي العربي**، ط1، (عمّان: دار وائل للنشر، 2004).
- العقاد، صلاح (الدكتور)، **المشرق العربي المعاصر**، ط1، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1998).
- الغريب، فنسان، **دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء**، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009).
- أبو الغيط، أحمد (الدكتور)، **شهادتي: السياسة الخارجية المصرية (2004–2011)**، ط1، (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2013).
- أبو القاسم، محمود، "**ماذا بقي لنظام الأسد في سوريا**"، دراسة تحليلية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2012.

- محفوظي، عقيل سعيد، **سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ط1، (بيروت: 2009).
- محمد، مصطفى كامل، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر**، ط1، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، د. ت).
- مطر، جميل، هلال، علي الدين (الدكتور)، **النظام الإقليمي العربي**، ط5، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).
- مجذوب، طلال، **من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية** (1906-1979)، (بيروت: دار ابن رشد، د. ت).
- مسعد، نفين (الدكتورة)، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
- مسعد، نفين (الدكتورة)، **التداعيات الإقليمية للحرب الإسرائيلية على لبنان**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- أبو نحل، أسامة (الدكتور)، **الدولة الفلسطينية بين الواقع وإمكانية التطبيق**، (بيروت: منشورات مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2012).
- النفيسي، عبد الله (الدكتور)، **إيران والخليج**، ط1، (الكويت: دار قرطاس، 2000).
- أبو هلال، فراس، "**الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية**"، (الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، أبريل 2011).
- يوسف، أحمد (الدكتور)، **التداعيات العربية للحرب الإسرائيلية على لبنان**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

ثالثاً - المراجع المترجمة:

- خاني، علي ناغي، **الشاه وأنا: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني أسد علم**، ترجمة: د. رفعت سيد أحمد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011).

رابعاً- الدوريات والمجلات والمؤتمرات:

- أحمد، صفيناز، "**الأزمة السورية والعلاقات المصرية - الإيرانية في ضوء التفاعلات الإقليمية الراهنة**"، (القاهرة: **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 2012).
- أولمرت، أيهود، "**كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي في مؤتمر هرتسيليا السنوي السابع بعنوان ميزان الأمن القومي في إسرائيل**"، (بيروت: **ترجمة باحث للدراسات**،

21-24 يناير 2007).
- بنان، طلال صالح (الدكتور)، "معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية"، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 155، 2004).
- بن جدو، غسّان، "**إيران إلى أين ؟**"، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 235، ديسمبر 1998).
- جفال، عمار، "التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، أغسطس 2011. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) .
- حسيب، خير الدين، "**حول الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها**"، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 331، أيلول 2006).
- حسيب، خير الدين، "**حول الربيع العربي الديمقراطي: الدروس المستفادة**"، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 180، أبريل 2011).
- حطيط، أمين، "**الحرب الإسرائيلية على لبنان**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
- حمدان، حسام، "العلاقات السعودية – الإيرانية تقهقر بعد تقدم"، إيران والدول العربية، (الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2007).
- الخطاب، فارس، "سوريا ومستقبل العلاقة بين تركيا وايران"، (مجلة شئون الشرق الأوسط، العدد 97، 2013).
- دياب، أحمد، "**سوريا والعراق وإيران هل هو تحالف ؟**"،(القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 117، 1997).
- راشد، سامح، "**الثورة الإيرانية بعد خمسة وعشرين عاماً، تحولات الدولة والمجتمع**"،(القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 157، يوليو 2004).
- رجب، إيمان، "**سياسات دول الخليج اتجاه الصراع في سوريا**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، أكتوبر 2012).
- سعيدي، إبراهيم، "**الموقف من التدخل العسكري في سوريا**"، (الدوحة: **الجزيرة للدراسات**، فبراير 2013).
- الشريف، يوسف، "**تركيا والجوار العربي**"، صراع الهوية، تحرير: لقاء مكي، (الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2006).
- شقير، شفيق، "**العلاقات السورية – الإيرانية من تبادل مصالح إلى تحالف**"، الدول العربية وإيران الثورة، (الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2007).
- شقير، شفيق، "**البنية الدينية للنظام الإيراني والعلاقة مع العرب**"، الدول العربية

وإيران الثورة، (الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2007).

- شقير، شفيق، "**لبنان وإيران من علاقات بالرعاية إلى علاقات مباشرة**"، الدول العربية وإيران الثورة، (الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2007).
- شينكر، ديفيد، "**تأثيرات الأزمة السورية في التفاعلات الداخلية اللبنانية**"، ترجمة: هدى رؤوف، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، أكتوبر 2012).
- صدقيان، محمد صالح، "**الواقع في الأزمة السورية**"، (لندن: **المركز العربي للدراسات الإيرانية**، 2012).
- أبو عامود، محمد سعد (الدكتور)، "**لبنان معمل اختبار تفاعلات التسوية السياسية في الشرق الأوسط**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 125، يوليو 1996).
- بو منجل، شفيع، "**خلفيات المواقف الإيرانية اتجاه العراق المحتل**"، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 316، يونيو 2005).
- عبد العاطي، محمد، "**العلاقات المصرية – الإيرانية: رؤى مختلفة ومواقف متباينة**"، الدول العربية وإيران الثورة، (الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2007).
- عبد الناصر، وليد، "**عشرون عاماً بعد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلى الدولة**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 136، 1999).
- عبد الناصر، وليد، "**إيران نحو الحسم والتصعيد أم الاستمرار ؟**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 117، 1996).
- عبد الوهاب، أيمن، "**العلاقات السورية – الإيرانية، محدد التسوية السلمية**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 125، يوليو 1996).
- عتريسي ، طلال ، " **مداخلة إيران وقضية فلسطين** " ، حلقة نقاش ، (بيروت: لبنان 6 شباط (فبراير) 2013)
- العزي، غسان (الدكتور) ، "**تداعيات الأزمة السورية على مستقبل حزب الله**"، (الدوحة: **الجزيرة للدراسات**، يوليو 2012).
- العناني، خليل، "**مع الولايات المتحدة مصالح استراتيجية متبادلة**"، (القاهرة: مؤسسة الأهرام 2010".
- الغرير، موسى (الدكتور)، "**العلاقات العربية – الايرانية: السورية – الإيرانية نموذجاً**"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2011).
- فرحات، محمد فايز، "**الربيع العربي: إيران في شرق أوسط جديد**"، (القاهرة: **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ديسمبر 2011).

- كروان، إبراهيم، "**المعضلات العربية في التسعينات**"، (القاهرة: **مجلة السياسة الدولية**، العدد 127، 2000).
- الكروي، محمود صالح، "**لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية**"، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 316، يوليو 2005).
- كيوان، مأمون، "**العلاقات السورية – الإيرانية: جيوبولتيكا التسامح المتبادل**"، (بيروت: **مجلة شئون الشرق الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 84، 1999).
- اللباد، مصطفى (الدكتور)، "**تركيا والعرب شروط التعاون المثمر**"، (القاهرة: **مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية**، 2010).
- "**محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**"، (الدوحة: **مركز الجزيرة للدراسات**، 2012).
- مسعد، نفين (الدكتورة)، "**كيفية صنع القرار في الدول العربية**"، (بيروت: **مجلة المستقبل العربي**، العدد 379، أكتوبر 2010).
- مسعد، نفين (الدكتورة)، "**معضلة العلاقات العربية الإيرانية منذ احتلال العراق**"، (**مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 19، العدد 74، 2008).
- ناجي، محمد عباس، "**إيران والربيع العربي: اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة**"، (القاهرة: **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 2012).
- أبو نحل، أسامة (الدكتور)، "**صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على القضية الفلسطينية**"، مؤتمر القضية الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، (الزقازيق: **مركز الدراسات الاسرائيلية بجامعة الزقازيق**، 2012/11/21).
- أبو النصر، فضيل، "**معلومات عن حزب الله وتاريخه: حقائق وأبعاد**"، (الدوحة: **الجزيرة للدراسات**، 2004).
- نور الدين، محمد (الدكتور)، "**السياسة الخارجية التركية أسس ومرتكزات**"، (**مجلة شئون الشرق الأوسط**، العدد 123، 2006).
- نورتن، ريتشارد، "أزمة الشرق الأوسط بعد السلام"، ترجمة: محجوب عمر، (**مجلة قضايا فلسطينية**، العدد 1، 1995).

خامساً– الصحف والمقابلات:

- صحيفة **البعث السورية**، 2011/3/30.
- صحيفة **الحياة اللندنية**، 2010/7/20.

- صحيفة **طرف التركية**، يناير، 2012.
- صحيفة **القدس الفلسطينية**، 2012/7/20.
- صحيفة **المستقبل اللبنانية**، شباط (فبراير)، 2007.
- لقاء تلفزيوني مع حسن نصر الله، قناة **روسيا اليوم**، 2012/4/17.
- مقابلة مع حسن نصر الله، **تلفزيون المنار**، 2012/10/10.

سادساً- المواقـــــــع الالكترونيــــــــــــــة:

- أبو نحل، أسامة (الدكتور)، "**أخذ العبر من خطاب السيد حسن نصر الله بمناسبة عيد التحرير الخامس**"، موقع تبنين؛
http://www.tibneen.com/index.php?option=com_content&view=article&id=108:20
- أبو نحل، أسامة (الدكتور)، "الشيعة وزعامة العالم الإسلامي الجديد"، (2008).؛
http://www.wata.cc/cgi-sys/suspendedpage.cgi?25511
- "**التحالف الإيراني – السوري يخدم الأمن القومي العربي أم يقوضه ؟**"، موقع نهضة مصر، 2006/10/2؛
http://www.qnyme.com /nahda/art-Details is pedition id=1593.arti D= 197249,
- "**حرب الخليج الأولى**"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة الشبكة العنكبوتية؛
http://ar.wikpedia.org/wiki .
- "**حزب الله، صمود المقاومة الإسلامية في لبنان- هزائم في 8 سنوات**"، موقع العهد؛
http:// "somod shiaweb .org/index.php?show.newfaction=article=in .
- "**دراسة للموساد الإسرائيلي حول تفاصيل الدعم الإيراني لحزب الله**"، موقع دنيا الوطن؛
http://www.alwatn voice com /iranic news/2006.
- "**النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث**"؛
http://www.moqatel.com/opens hare Iran-Emirate

سابعاً – المراجـــــع الإنجليزية :

- Al Hafez, Ziad, "**Democracy in Lebanon**", the national press club, Washington, August 2005.
- Beeston, Richard, " **Two Years on Iran is the only clear winner of war on saddam**", Times Magazine. Sep. 23, 2005.
- Byman, Daniel, "**Israel's pessimistic view of The Arab spring**", Washington Quartert. Vol. 34.no. 3, (2011).
- Fisk, Robert," **Hezbollah's Response Reveals months of planning**", Independent 16/7/2006.
- Galant, You Av, "**Israeli – security in changing – regional environment**", Washington in statute policy.
- George, Friedman, " **Israel's strategic Environment**" , stratfar,

2011.

- Hersh, Sey mour ,"**Watching Lebanon Washington's interest in Israel's war**", New Yorker(14 August 2006).
- **'Interview with the Syrian president Bashar Alassad**", the wall street Journal, 31/1/2011.
- Kissinger, Henry, "**The next steps with Iran**", Washington post, 3/7/2006.
- "**Nassrallah wins the war**" , the Economist, (14 August 2006).